جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

التنافس الأمريكي السوفييتي في منطقة الخليج العربي وتأثيره على دول مجلس التعاون الخليجي (1971م- 2003م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسة

تخصص: دراسات إستراتيجية

إعداد الطالبتين: **إشراف الأستاذة:**

- فافه سهام شايب الدراع عائشة
- حناش نجاة

أعضاء المناقشة:

- الأستاذ: **كريبش نبيل** ..... رئيسا
- الأستاذة: **شايب الدراع عائشة**..... مقررا مشرفا
- الأستاذة: **زراولية فوزية**..... مناقشا

السنة الدراسية: 2015م- 2016م

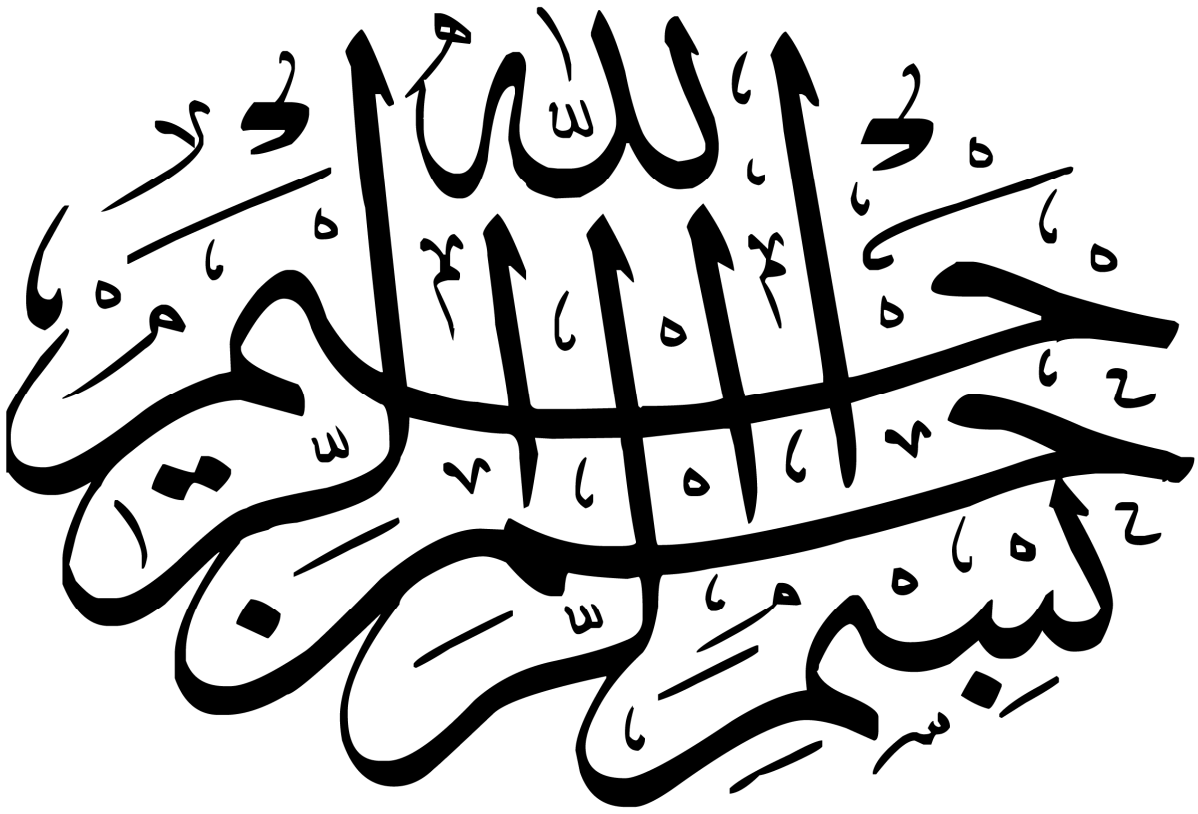
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين الحمد والشكر لله الذي أعاننا على إنجاز هذا العمل البسيط كختام لمسارنا الجامعي

إن واجب الوفاء والإخلاص يدعونا أن نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل المتواضع وإنه ليشرفنا أن نسجل أسمى آيات الإحترام والتقدير وأخلص عبارات العرفان والتوقير إلى الأساتذة المشرفة

"شايب الدرع عائشة"

التي أفادتنا بنصائحها وتوجيهاتها القيمة

وشكر خاص إلى الأستاذ "خديم الله أحسن"

نشكر كل أساتذة قسم العلوم السياسية

وفي الأخير نشكر كل من ساهم في كتابة هذه المذكرة وساعدنا من قريب ومن بعيد

للجميع جزاكم الله خيرا وأملنا أن تعود بالخير علينا وعلى من تبعنا في درب العلم

سهام نجاة

سهام نجاة

الخطــة:

مقدمــة

الفصل الأول: جيواستراتيجية الخليج العربي

المبحث الأول: دراسة في المعطيات الإستراتيجية.

المبحث الثاني: دراسة في المعطيات الاقتصادية.

المبحث الثالث: دراسة في المعطيات الأمنية.

الفصل الثاني: منطقة الخليج العربي كمحدد للتنافس الأمريكي السوفييتي

المبحث الأول: التنافس الأمريكي السوفييتي في منطقة الخليج العربي

المبحث الثاني: وسائل التنافس الأمريكي السوفييتي في منطقة الخليج العربي

الفصل الثالث: سبل مواجهة التنافس الأمريكي السوفييتي في منطقة الخليج العربي

المبحث الأول: تقييم مجلس التعاون الخليجي

المبحث الثاني: تفعيل التعاون الخليجي العربي

الخاتمة

قائمة المراجع

مقدمة

تعد منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق الحيوية في العالم حيث تحتل موقعا متميزا بين قارات العالم القديم (أسيا ، إفريقيا، أوروبا) فضلا عن كونها تشرف على ثلاثة من أهم الممرات المائية (البحر الأحمر، بحر العرب، الخليج العربي) مما يصبغها بأهمية إستراتيجية على صعيد خطوط النقل البحرية والبرية والجوية وحركة التجارة الدولية والإقليمية هذا إلى جانب ما تمتلكه منطقة الخليج العربي من ثروات طبيعية هائلة ، لاسيما الثروات النفطية والغاز الطبيعي،و تتمثل دول الخليج العربي في دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، قطر، عمان ،الإمارات ،البحرين، الكويت)إضافة إلى العراق و إيران، و تشير التفاعلات الدولية على الساحة الخليجية إلى أن هذه المنطقة أصبحت تتسم باحتكاك المصالح الدولية و تقاطعها و غدت بذلك ميدانا للتنافس و الصراع بفعل الانكشاف الأمني للمنطقة مند الانسحاب البريطاني من شرق السويس 1971 م و كذا ما تميزت به المنطقة من صراعات و حروب داخلية ،هذا ما جعل المنطقة مصدر جذب واستقطاب للقوى الكبرى التي سعت للسيطرة على المواقع المهمة في العالم ،حيث أصبحت المنطقة ساحة للتنافس والصراع الدولي لاسيما بين القوتين العظمتين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي ثم روسيا وذلك من أجل خدمة مصالحهما القومية بكل الوسائل المتاحة.

هذا التنافس بين القوتين العظميتين و كذا سقوط الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى و انتهاء الحرب الباردة و احتلال العراق للكويت أدى إلى إحداث تغيرات كبيرة في ملامح بيئة الأمن القومي في دول مجلس التعاون الخليجي الذي تشكل أساسا لمواجهة كافة المشاكل و الأزمات (داخليا، خارجيا، اقتصاديا ،اجتماعي و أمنيا) كان من أبرزها التغيير في السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي ،حيث أثر هذا التنافس والصراع على هاته الدول منفردة ومجتمعة أيضا ،لذلك سعت فيما بينها لتوحيد أنظمة أعضاء المجلس في ظل التطورات الدولية ، إلا أن هاته الدول لم تستطيع حماية أمنها القومي مما فرض عليها الوجود الأجنبي المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي.

أهمية الدراسة:

يشكل التنافس الدولي على منطقة الخليج العربي احدى القضايا البارزة في السياسة الدولية المعاصرة، وهذا راجع إلى الأهمية الإستراتيجية التي تتميز بها المنطقة، حيث أنها تتحكم في أهم الممرات المائية كباب المندب ومضيق هرمز الذي يربط الخليج العربي وخليج عمان، وممرا مهما لناقلات النفط مما جعلها مطمع للعديد من القوى الدولية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.و في هذا الصدد تكمن أهمية الدراسة في كونها تناقش قضية تستأثر باهتمام المفكرين وصناع القرارات السياسية في المنطقة كون هذه الأخيرة أصبحت بؤرة للتنافس الدولي بالنظر إلى أهميتها الإستراتيجية.

مبررات اختيار الموضوع:

أ-**المبررات الموضوعية**: تلخص المبررات الموضوعية لاختيار هذا الموضوع في النقاط الأساسية التالية:

1- يعد موضوع التنافس الدولي على منطقة الخليج العربي كونها منطقة حيوية وإستراتيجية في الميزان السياسي الدولي من أهم المواضيع المطروحة للنقاش حيث يعتبر من التحديات التي تواجهها المنطقة
كما أننا طلبة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية يحثنا لدراسة هذا التنافس ومدى تأثيره على دول مجلس التعاون الخليجي.
2- كما أن هناك هدف أكاديمي للبحث يتمثل في تحديد مجالات التنافس الدولي على منطقة الخليج العربي وتبيان كيف أثر على دور الخليج العربي.

ب -<u>المبررات الذاتية</u>: من خلال ما قدم لنا كطلبة من مواضيع على مدار السنة الدراسية النظرية ترسخت في أذهاننا قناعة البحث في ميدان الخليج العربي والتحديات التي تواجه المنطقة فأردنا البحث في هذا الموضوع لكي نتعرف على أهمية منطقة الخليج العربي وما تواجهه من تحديات خاصة الدولية منه

<u>الهدف من الدراسة:</u>

تهدف الدراسة إلى تباين الدور الذي تلعبه المنطقة الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي/روسيا وبالتالي بالنسبة للعالم ككل من خلال دراسة درجة التنافس بينهما في المنطقة والوصول إلى توضيح طبيعة العلاقة بين الأطراف الثلاث: الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد السوفيتي والخليج العربي.

<u>مشكلة الدراسة:</u>

لا يختلف احد أن منطقة الخليج العربي تتمتع بموقع جيواستراتيجي مهم من خلال، احتوائها عنصري الطاقة الرئيسيين النفط والغاز، واهم الممرات المائية، الأمر الذي دفع عددا من الأطراف الدولية متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي للتنافس بشأنها، بعد أن رأت مصالحها كانت مهددة إذا لم يكن لها تواجد وهيمنة على هذه المنطقة خاصة بعد المتغيرات الإقليمية والدولية التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط عامة ومنطقة الخليج العربي خاصة على غرار الانسحاب البريطاني من شرق السويس سنة 1971م وتكمن مشكلة هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي:كيف أثر التنافس الأمريكي السوفييتي على أمن دول مجلس التعاون الخليجي ؟

ومن خلال هذا التساؤل برز عدد من الأسئلة الفرعية التي تحاول الدراسة الإجابة عنها وهي كالأتي:

- فيما تتمثل الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي؟
- في ماذا تتمثل إستراتيجيات التنافس الأمريكي السوفييتي في منطقة الخليج العربي؟

- ماهي الآليات التي واجهت بها دول مجلس التعاون الخليجي هذه التحديات الأمنية؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

- أثر تنافس القوتين العظميتين المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي ثم روسيا على امن و استقرار دول مجلس التعاون الخليجي.

الفرضيات الفرعية:

- ساهم الموقع الاستراتيجي و غنى منطقة الخليج العربي بالثروات الطبيعية خاصة النفط في بروز مشكلة أمن دول مجلس التعاون الخليجي.

- تسعى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي إلى فرض سيطرتهما و هيمنتهما على منطقة الخليج العربي من خلال مجموعة من الوسائل و الاستراتجيات.

- أدى التنافس الأمريكي السوفييتي على منطقة الخليج العربي و الصراعات الداخلية إلى تشكل مجلس التعاون الخليجي لمواجهة التحديات الأمنية التي تعاني منها المنطقة.

منهج الدراسة: لقد تم معالجة موضوع الدراسة وفق منهجين الوصفي ومنهج التحليل المقارن.

1- **المنهج الوصفي:** هو منهج يقوم أساسا على وصف الظاهرة والخليج العربي موضوع الدراسة يعني بتتبع الموضوع والوقوف على أدنى جزئياته وتفاصيله والتعبير عنها كميا وكيفيا، وهو مجموع الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف ظاهرة أو موضوع اعتمادا على جميع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلا كافيا ودقيقا لاستخلاص دلالاتها والوصول إلى نتائج أو تعليمات عن الظاهرة.

2- **منهج التحليل المقارن**:هو عملية يتم من خلالها تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين حادثتين اجتماعيتين أو أكثر تستطيع من خلالها الحصول على معارف أدق وتميزها موضوع الدراسة أو الحادثة في مجال المقارنة و التصنيف وهذه الحادثة محددة بزمانها ومكانها وتاريخها، ولقد استخدمنا هذا المنهج لمقارنة التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كقوتين متجانستين في سعيهما إلى تحقيق مصالحهما الحيوية في منطقة الخليج العربي كل حسب تحالفاته الخاصة.

الحدود الزمنية:

يمكن تحديد المجال الزمني لهذه الدراسة بالانسحاب البريطاني من شرق السويس سنة 1971م وذلك حتى الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003م مرورا بأهم المتغيرات التي حدثت أثناء هاته الفترة.

الحدود المكانية:

يمكن تحديد المجال المكاني في منطقة الخليج العربي متمثلة في دول مجلس التعاون الخليجي الستة بالإضافة إلى كل من إيران والعراق

صعوبات الدراسة:

يتلقى الباحث أثناء إعداده لأي دراسة مجموعة من المشاكل والصعوبات ومن ابرز الصعوبات التي واجهتنا في إعداد الدراسة ما يلي: كثرة المراجع والدراسات والمصادر حول موضوع التنافس الأمريكي السوفيتي (الروسي) وتأثيره على دول مجلس التعاون الخليجي صعبت علينا التحكم في الدراسة والإلمام بجميع جوانبها وحيثياتها

- عدم وجود مراكز بحث وترجمة تتولى ترجمة مختلف الدراسات حول موضوع التنافس الأمريكي السوفيتي (الروسي)في منطقة الخليج العربي وتأثيره على دول مجلس التعاون الخليجي من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية فوت علينا فرصة الاستفادة من مختلف الأطروحات والدراسات المنشورة باللغات الأجنبية.

- وجود دراسات وتحليلات ذات الميول الرسمية والإيديولوجية البعيدة عن الموضوعية.

- ضيق الوقت وتشعب الموضوع باعتباره موضوع يحتاج إلى دراسة متأنية وطويلة.

الدراسات السابقة:

تم الاطلاع على مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة الخاص بالتنافس الأمريكي السوفيتي في منطقة الخليج العربي وتأثيره على دول مجلس التعاون الخليجي ومن أبرزها

*كتاب مجلس التعاون في الميزان للكاتب محمد صادق إسماعيل حيث تناول في كتابه هذا تسعة فصول بحيث اعتمدنا في دراستنا على الفصل السابع:نحو تفعيل دور المجلس على الصعيدين السياسي والأمني والفصل الثامن:نحو تفعيل دول المجلس على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

*كتاب النظام الإقليمي للخليج العربي للكاتب محمد السعيد إدريس حيث تناول تقييم شامل للنظام الإقليمي الخليجي و أهم الحروب التي دارت في المنطقة.

*كتاب الكرد والسياسة الخارجية الأمريكية: العلاقات الدولية في الشرق الأوسط منذ 1945م للكاتبة ماريانا خارواكي وترجمة: خليل الجيوسي حيث قدم هذا الكتاب دراسة و تحليلا مفصلين للعلاقات الأمريكية الكردية وتفاعلها مع السياسات المحلية والإقليمية والعالمية وتناول السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي.

ستحاول هذه الدراسة الإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بالتنافس الأمريكي السوفيتي في منطقة الخليج العربي وتأثيره على دول مجلس التعاون الخليج، والدراسة استكمالا وإضافة للدراسات والمصادر التي تمر الاعتماد عليها بدون تحيز وبشكل علمي وأكاديمي.

تقسيم الدراسة:

تناولت هاته الدراسة التنافس الأمريكي السوفييتي في منطقة الخليج العربي وتأثيره على دول مجلس التعاون الخليجي من خلال ثلاثة فصول وخاتمة؛ حيث يستعرض:

الفصل الأول:جيواستراتيجية الخليج العربي والذي ينقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث،تناولنا في المبحث الأول:دراسة في المعطيات الإستراتيجية للخليج العربي،أما في المبحث الثاني:فقد تناولنا دراسة في المعطيات الاقتصادية للمنطقة ،وفي المبحث الثالث والأخير قمنا بدراسة في المعطيات الأمنية لمنطقة الخليج العربي.

أما بالنسبة للفصل الثاني فقد خصص :لدراسة منطقة الخليج العربي كمحدد للتنافس الأمريكي السوفييتي والذي ينقسم بدوره إلى مبحثين ، تناولنا في المبحث الأول:التنافس الأمريكي السوفييتي في منطقة الخليج العربي ،أما المبحث الثاني فتناولنا وسائل التنافس الأمريكي السوفييتي في منطقة الخليج العربي

أما الفصل الثالث:تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى سبل مواجهة التنافس الأمريكي السوفييتي في منطقة الخليج العربي بحيث قسمناه إلى مبحثين،المبحث الأول تقييم مجلس التعاون الخليجي ،أما المبحث الثاني:تفعيل مجلس التعاون الخليجي العربي.

وقد وضعنا لكل فصل خلاصة،وإلحاق الدراسة بخاتمة شاملة للمشكلة محل البحث.

كما أن الفصل الثالث يظهر انعكاساته .وقد وضعنا لكل فصل خلاصة، وإلحاق الدراسة بخاتمة شاملة للمشكلة محل البحث.

تحديد المفاهيم :

التنافس :يعرف على صعيد الدول ككل، بمقدرة البلد على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى دخل إفرادها، ففي حين تقتضى الميزة السبب لمنافسة على أجور منخفضة فان الميزة التنافسية تقتضى تحسين الإنتاجية المنافسة في نشاطات اقتصادية ذات أجور مرتفعة ، الأمر الذي يضمن تحقيق معدل نمو مرتفع ومستمر لدخل الفرد، واهم المعدلات التي تؤثر في هده القدرة هي معدل الصادرات ومستوى تدفق الاستثمار الأجنبي.

ينطلق عدد من المفكرين في شرحهم لمفهوم التنافس من التركيز على الجانب الاقتصادي على اعتبار أن هذا المصطلح ذو أصول اقتصادية راسخة على غرار تلك المفاهيم التي اشتقت منه كالمنافسة الاقتصادية الحرة والتنافسية الدولية وغيرها حيث انتقل من حقل العلوم الاقتصادية إلى حقل العلوم السياسية وتحديدا ضمن دراسات الاقتصادية الدولية.[1]

الخليج العربي : هو عبارة عن مسطح مائي يقع جنوب غرب أسيا ويستمر عن بحر العرب، يمتد من خليج عمان جنوبا حتى شط العرب شمالا، يبلغ طوله الأقصى 370 كم، والأدنى 55 كلم، وعمقه يتراوح بين 50 – 90 م ، كما تبلغ مساحته 233100 كلم2.[2]

مضيق هرمز : يعد واحد من أهم الممرات المائية في العالم أكثره حركة للسفن ، ويقع المضيق في منطقة الخليج العربي وبعد فاصل بين مياه الخليج العربي من جهة ومياه المحيط الهندي من جهة أخرى . كما تطل عليه إيران من الشمال وسلطنة عمان من الجنوب والتي تشرف على حركة الملاحة البحرية فيه باعتبار أن مقر السفن يأتي ضمن مياهها الإقليمية.[3]

مجلس التعاون الخليجي:هو منظمة إقليمية للتعاون والتنسيق بين دول الخليج الستة :المملكة العربية السعودية،الكويت،الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين،وسلطنة عمان، وقد أنشئ هدا المجلس في ماي عام 1981 م، وتقع أمانة المجلس العامة في مدينة الرياض وقادة دول المجلس يعقدون اجتماعا دوريا بالتناوب بين دول المجلس في شهر

---

[1] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي،**معجم مصطلحات عصر العولمة**.ص152.على الرابط :

www.kotob arabia.com

[2] ادريس محمد عبد السعيد، **النظام الاقليمي الخليجي العربي.مركز دراسات الوحدة العربية**،لبنان،2000،ص124.

[3] نفس المرجع السابق ،ص 188.

ديسمبر من كل عام ويعقدون اجتماعا تشاوريا أخر في شهر ماي من كل عام، ويتشاورون الأعضاء لتنسيق سياستهم الخارجية من خلال مجلس وزراء الخارجية الخليجيين. [1]

أمن الخليج العربي : هو حالة الأمن التي تمر بها البيئة الإقليمية في منطقة الخليج العربي.القائمة على علاقات دولة التي أخضعت عن سياسات أمنية تسعى لتحقيق الاستقرار في هده المنطقة، وتبعد احتمالات التهديد عنها وعن دولها. وقد شهد الأمن القومي الخليجي خللا كبيرا بات يميل لصالح إيران وليس لدول مجلس التعاون الخليجي، وظهر واضحا اختلاف الرؤى المعنية بقضية الأمن في منطقة الخليج، لدى الدول الواقعة على جانبي الخليج' ففي حين تنتقد إيران مبدأ الاعتماد على قوى خارجية .
لتحقيق الأمن ولعملية توازن القوى، ترى دول مجلس التعاون الخليجي وتؤيد الاعتماد على القوى الخارجية (الولايات المتحدة الأمريكية) ودلك نظرا لعدم مقدرة هده الدول على تحقيق توازن القوة وحفظ الأمن والسلام في المنطقة. [2]

الإطار النظري للدراسة:

تعتبر ظاهرة التنافس الدولي بين القوى الكبرى في العالم من الظواهر المؤثرة على الأمن و السلام الدوليين، و هي تهدد استقرار بقية الدول و استقلالها ، و هذه الظاهرة كثيرة التغير و التطور بشكل دائم يعود ذلك إلى العوامل المتعددة التي تؤثر في طبيعة التنافس والكيفية التي يدور حولها و الأهداف التي يسعى للوصول إليها.و الوسائل المتاحة لبسط سيطرتها و نفوذها.

تنطلق هذه الدراسة من رؤية النظرية الواقعية الجديدة من ابرز دعاتها كنت وولتز الذي نادى بنظرية متكاملة في العلاقات الدولية حيث تكون قادرة على استيعاب تفسيرات جديدة للظواهر الدولية المتنامية بشكل نسقي موحد بعيدا عن التفسيرات المتجزئة للحوادث السياسية-و يتأسس مفهوم البنيوية الدولية على حقيقة أن وحدات النظام الدولي تصطف جنبا إلى جنب بصورة مختلفة و جميعهم يتصرفون باختلاف و بالتالي فان تفاعلاتهم السياسية هي التي تنتج مخرجات متباينة و البنية الدولية تتنوع بناء على عدد القوى العظمى فان حسابات و سلوك الدول و المخرجات السياسية الدولية التي تتمخض عن هدا التغير تتبدل، و تنادي المدرسة بفكرة الاعتماد المتبادل لأنها الآلية المثلى لعدم الاتجاه لاستخدام القوة العسكرية لتسوية الخلافات نظرا لوجود مصالح متبادلة تتعرض للخطر في حالة استخدام القوة .

---

[1] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي،مرجع سابق ،ص377.

[2] سلسلة محاضرات الامارات، **أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني**.مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية،الامارات العربية المتحدة،1997،ص05.

وعليه فان أي تغير في عدد القوى الدولية لا بد إعادة تشكيل قواعد النظام الدولي وهذا ما حدث بالفعل فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي تحول العالم إلى نظام دولي أخر لم تستقر أركانه بشكل محدد،و ذلك لان تحوله لم يكن بفعل حرب عالمية و إنما بشكل تدريجي و لهذا السبب فالقوى الدولية تتبارى لتتبوأ مركزا استراتيجيا على سلم القوى الدولية مند مطلع هذا القرن الجديد.

وفي سياق ما تطرحه المدرسة البنيوية فالولايات المتحدة الأمريكية تحاول إ*عادة* هندسة البناء الدولي و في المقابل هناك قوى عظمى تعارضها و تسعى إلى تحقيق التوازن الدولي متمثلة في روسيا للمنع الولايات المتحدة الأمريكية من نظام قطبية واحدة أو بناء العالم وفق مصفوفة مصالحها الإستراتيجية.

وفي هذه الدراسة تم تناول نموذج من نماذج تنافس القوى الكبرى حول منطقة إستراتيجية هامة هي منطقة الخليج العربي.

الفصل الأول:

جيوإستراتيجية الخليج العربي

يعتبر الخليج العربي أحد المجالات الجيوإستراتيجية التي تشكل قوة مؤثرة في النظام الدولي على امتداد الفترات التاريخية القديمة والحديثة، هذه الأهمية مستمدة مما يحتويه على موارد حيوية وميزات اجتماعية وسياسية إضافة إلى كونها نقطة تلاقي بين ثلاثة قارات، ما أدى إلى تنافس الدول الكبرى في سبيل استعمال المنطقة منذ فترة مبكرة من التاريخ، بالإضافة إلى عدم توفر الأمن والاستقرار الإقليمي فرض على دول المنطقة تحديات أمنية كبيرة.

سيتم تناول هذا الفصل في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: دراسة في المعطيات الجغرافية

المبحث الثاني: دراسة في المعطيات الاقتصادية

المبحث الثالث: دراسة في المعطيات الأمنية

المبحث الأول: دراسة في المعطيات الجغرافية

تتمتع منطقة الخليج العربي بأهمية كبيرة في الميزان السياسي الدولي وهذا بفضل موقعها الجغرافي المتميز، إذ أن المنطقة تتوسط العالم القديم، كما تحوي أهم المعابر والممرات المائية التي تعبر من خلالها أهم التجارة العالمية وكذا ناقلات النفط إلى الدول الغربية الصناعية، هذا ما جعل المنطقة محط أطماع العديد من الدول الغربية وحتى الأوروبية واشتداد التنافس عليها منذ القديم.

المطلب الأول : الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج العربي

يعتبر الخليج العربي بحر داخلي، يقع من الناحية الجغرافية بين إيران وشبه الجزيرة العربية غربا، والعراق شمالا و خليج عمان جنوبا، و يقع بين خطي عرض 24°و 30° شمال خط الاستواء، وبين خطي طول 47° و 57 ° شرق غرينتش[1]. مياه الخليج ضحلة نسبيا تمتد من شط العرب في الشمال إلى رأس مسندم في الجنوب، بمسافة تقارب (1300 كلم). أما اتساعه فيتراوح بين 47 كلم في أضيق منطقة (عند مضيق هرمز) و280 كلم في أوسع نقطة فيه وأعمق نقطة فيه تصل إلى 100 م قرب جزيرة هرمز. أما مساحته الإجمالية فتقدر ب 3 ملايين كم^2 ، وأراضي دول الخليج العربي عبارة عن مناطق صحراوية واسعة تتوزع فيها بعض الواحات و المياه الجوفية مما جعلها صالحة لإنتاج بعض المحاصيل الزراعية، مما عزز أهمية المنطقة سياسيا و اقتصاديا[2]، ويعد الخليج العربي أحد أهم طرق المواصلات والتبادل التجاري بين الشرق والغرب فهو الجسر الموصل بين قارات العالم الرئيسية، وقد كان لهذا الموقع الإستراتيجي أثره الكبير في تطوره التاريخي. مما ساعد على نمو الحضارات الإنسانية فيه وازدهارها. ونتيجة لهذا،و بسبب قربه من مناطق الصراع السياسي القديم والحديث (آسيا وإفريقيا وأوروبا) مما جعله محط أنظار الدول الكبرى قصد فرض سيطرتها و هيمنتها على دول الخليج العربي[3]، فأصبح بذلك في مقدمة أهداف واهتمامات الدول الاستعمارية قديما وحديثا.وهذا ما عبر عنه أحد صناع القرار السياسي الإنجليزي (ريمون أوش) عندما وصف منطقة الخليج العربي

---

(1) مصطفى مراد الدباغ، **الجزيرة العربية موطن العرب و مهد الإسلام**. ج2، دار الطليعة، لبنان، 1963، ص 97.

(2) صبري فارس الهيتي، **الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية**.دار الرشيد للنشر، العراق، 1979، ص 18-21.

(3) علي خليفة الكواري، **"نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، الملامح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار اتخاذ أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية"**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1985، ص 41.

بأنها "شريان الحياة الرئيسي بالنسبة لنا ...وسيظل الخليج يسيطر على إستراتجيتنا الدولية سنين طويلة".[1]

تتميز منطقة الخليج العربي بتنوع جغرافي ، يجعل من مواردها مطمعا للعديد من القوى ،نظرا لشساعة الأراضي وامتدادها ، وتتحكم في أهم الممرات كباب المندب ومضيق هرمز الذي يربط الخليج العربي بخليج عمان وممرا مهما لناقلات النفط التي لا غنى لها عن هذا المحور الاستراتيجي الذي يمتد اتساعه إلى حوالي 3 أميال بحرية مما يعني سهولة إغلاقه والسيطرة عليه في حالة نشوب أي نزاع[2]، وقد عرف الخليج العربي حينا من الدهر باسم البحر الأرتيري (Erythraen sea) وتعني البحر الأحمر. ثم عرفه قدماء أهل العراق من الأشوريين والبابليين، باسم البحر الجنوبي أو البحر الأسفل. وكانت تسمية الخليج العربي ترد على لسان المؤرخين مما ما يؤكد هيمنة العرب على الخليج العربي منذ القدم. وذكر الرحالة الدانماركي(كارستن ينبور)الذي زار الخليج العربي عام 1765م، "أنه من الخطأ تسمية الخليج بالخليج الفارسي لأن العرب يحتلون الخليج بشاطئه الغربي والشرقي." [3]

إن موقع الخليج العربي الاستراتيجي يمثل أحد العوامل التي أدت إلى تزايد أهمية الشرق الأوسط لكونه ممرا لجميع الطرق التي تربط بين الشرق والغرب والتي تمر من الخليج العربي وقناة السويس؛ فقد أصبح الخليج العربي بفعل موقعه محورا أساسيا وهو بمثابة المجال الحيوي للمنطقة العربية، فلا يمكن ضمان أمن المنطقة في ظل أي تحكم أجنبي على الخليج العربي. والسيطرة على هذا الموقع يعني السيطرة على الطرق الملاحية، فتعدد خلجانه تساعد السفن الغربية على المراوغة والاختفاء، كما تمثل مياهه الدافئة وشواطئه المحمية خير موقع لحماية السفن التجارية والحربية، ولهذا فهو قادر على حماية الغواصات النووية الحاملة للصواريخ العابرة للقارات التي تكون العنصر الأساسي في القتال المحتمل. وعليه فإن الخليج العربي يعتبر البوابة إلى قلب الاتحاد السوفيتي في ظل ما يمتاز به من إمكانية إيواء السفن وحماية الأساطيل. كما يساهم موقع الخليج العربي الجغرافي في توفير الحماية والدفاع عن غرب أوروبا عبر تطويق حلف شمال الأطلسي عن طريق الزحف غربا باتجاه المغرب الأقصى. وتزداد أهمية الموقع جيوبوليتيكيا لارتباطه بالمحيط الهندي

---

[1] سعيد عبد الله حارب،**"الخليج العربي أمام التحدي العقدي"**، ندوة: التحديات الحضارية والغزو الثقافي لدول الخليج العربي، عمان، 1985،ص ص215-216.

[2] عبد الكريم بوسماعيل، **"السياسة الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة:** جدلية النفط والقوة،" جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2011،ص12.

[3]صورية بوقلمون، **"العامل الاقتصادي في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي خلال الفترة1971-1991"** ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علاقات دولية)، جامعة الجزائر 3، 2011، ص23.

وامتداداته الطبيعية في الخليج العربي خاصة في ظل امتلاك المحيط الهندي لمجموعة من الجزر ذات أهمية عسكرية باعتبارها نقطة انطلاق لجميع المراكز الإستراتيجية في منطقة آسيا ، مثل جزيرة ديغوغارسيا التي تقع شرق ساحل الصومال في المحيط الهندي، وتمتاز تلك الجزيرة بإمكانية حماية إمدادات النفط من منطقة الخليج العربي إلى العالم الخارجي.[1]

تتمثل الوحدات السياسية لدول الخليج العربي في:المملكة العربية السعودية ، الإمارات العربية المتحدة ، سلطنة عمان، مملكة البحرين، دولة قطر، الكويت، العراق و إيران.

1-**المملكة العربية السعودية**: تقدر مساحاتها الإجمالية ب 2.250000 كلم^2 ويبلغ عدد سكانها 21.4 مليون نسمة بكثافة قدرها 9،7 نسمة الكيلومتر المربع، عاصمتها: الرياض، وهي أكبر بلد على الإطلاق في شبه الجزيرة العربية، حيث تقع في أقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا . يحدها غربا البحر الأحمر وشرقا الخليج العربي والإمارات العربية المتحدة ،قطر شمالا ،الكويت العراق، الأردن جنوبا ، اليمن وسلطنة عمان[2] .

2- الإمارات العربية المتحدة: تأسست دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر سنة 1971 كدولة اتحادية تم سبع إمارات وهي: أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة وعجمان وأم القيوين والفجيرة، عاصمتها أبو ظبي. وتشغل الدولة الواقعة في قارة آسيا الجزء الشرقي من شبه الجيرة العربية، المنطقة بين خطي عرض 22º و26° شمالا، وخطي طول 51°و56.5° شرق خط غرينتش، ويحيطها من الشمال الخليج العربي ومن الغرب دولة قطر والمملكة العربية السعودية ومن الجنوب سلطنة عمان ومن الشرق خليج عمان حيث تبلغ مساحتها 83600 كلم^2، وتتضمن هذه المساحة عددا من الجزر تبلغ مساحتها 5900 كلم^2، تتكون أراضي الدولة في معظمها من الصحاري ولاسيما في المناطق الغربية، تتخللها عدة واحات مشهورة مثل العين وليوا، إضافة إلى المراعي الخصبة الموجودة في الظفرة التي تتوفر فيها المياه الجوفية، وتقع إلى الجنوب من هذه المناطق الكثبان الرملية التي تشكل حدود الربع الخالي.[3]

---

(1) صورية بوقلمون ،نفس المرجع السابق، ص24.

(2) علي بن حسن القربي، **مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات**. مكتبة العبيكان، الرياض، 1997، ص97.

(3) الأمم المتحدة،**"الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، لجنة القضاء على التمييز العنصري "** ، التقارير الدورية السابعة عشرة لدور الأطراف المقرر تقديمها في عام 2007، الإمارات العربية المتحدة، ص 3.

3- سلطنة عمان: دولة تقع في غرب آسيا وتشكل المرتبة الثالثة من حيث المساحة في شبه الجزيرة العربية وتحتل الموقع الجنوبي الشرقي إذ تبلغ مساحتها حوالي 309.500 كلم^2 يحدها من الغرب المملكة العربية السعودية ومن الجنوب الغربي جمهورية اليمن ومن الشمال الغربي الإمارات العربية المتحدة وتشترك في حدودها البحرية مع إيران وباكستان والإمارات واليمن، لديها ساحل جنوبي مطل على بحر العرب وخليج عمان من الشمال الشرقي، حيث تقع بين خطي العرض 16°و28° شمالا وخطي طول 52°و60°.[1]

4- مملكة البحرين: تقع مملكة البحرين في الخليج العربي، وتتكون من مجموعة جزر يبلغ عددها 40 جزيرة بمساحة إجمالية 741.4 كلم^2، وتعد أكبر هذه الجزر جزيرة البحرين التي تبلغ مساحتها 705.23 كلم^2، وتضم العاصمة المنامة، كما أن هذه الجزيرة تتصل بالجزر المجاورة لها بواسطة الجسور الصناعية، مثل جزيرة المحرق، وشرة أم النعسان والنبية الصالح، وقد تم بناء جسر صناعي يربط البحرين بالمملكة العربية السعودية، ومن الجزر الرئيسية الأخرى في مملكة البحرين مجموعة جزر حوار والتي تقع على بعد 25كلم جنوب جزيرة البحرين الرئيسية، وتبلغ مساحتها حوالي 52.1 كلم مربع، وعاصمة مملكة البحرين هي المنامة واللغة الرسمية هي اللغة العربية.[2]

5- دولة قطر: دولة قطر عبارة عن شبه جزيرة، تقع في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي، ويبلغ أقصى طول لها من الشمال إلى الجنوب 180 كلم، وأقصى عرض لها من الشرق إلى الغرب يبلغ 85 كلم.تتبعها مجموعة من الجزر.يحدها من الشمال والشرق والغرب الخليج العربي ومن الجنوب والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية ، وتبلغ مساحتها حوالي 11.437 كلم^2، ويقدر عدد سكانها بنحو 578.500 نسمة.[3]

6-الكويت: تقع دولة الكويت في الركن الشمالي الشرقي لشبه الجزيرة العربية بين خطي عرض 45و 28° و 30.06° شمالا وبين خطي طول 46.30°و48.30° شرقا. وترتبط حدود دولة الكويت من الجنوب والجنوب الغربي بالمملكة العربية السعودية، ويتبع دولة

---

(1) علي شفيق ، **مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية**.دار النهضة العربية، لبنان 1979 ص 65.

(2) الأمم المتحدة اتفاقية حقوق الطفل: لجنة حقوق الطفل،" **التقارير الدولية الثالثة والرابعة للدول الأطراف المقرر تقديمها في 1999**"، البحرين، 12 فيفري 2009، ص 6.

(3) فهمي بن حسن أمين العلي وأحمد بن علي بن صالح الشريان،" **دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودورها في حماية البيئة والمحافظة على مواردها الطبيعية**" ، (د د ن)، (د س ن)، ص 305.

الكويت تسع جزر هي: وربة وبوبيات ومسكان وفيلكا وعوهه وأم النمل وكبر وقاروه وأم المرادم وتتميز جغرافيتها بانبساط أراضيها المنحدرة تدريجيا من الغرب إلى الشرق حيث تقع سواحلها على الخليج العربي. و تبلغ مساحتها 17.818كلم^2، وطول سواحلها يصل إلى 500 كلم ويقدر عدد سكانها بنحو 2.228.400 نسمة ونسبة الكثافة السكانية 0.8 نسمة لكل كيلومتر مربع.[1]

7-**العراق**: نظام حكمها جمهوري اشتراكي، يتوزع السكان فيها بين 63 % شيعة و 35%سنة، مساحتها 167.935% ألف ميل سكانها 17 مليون نسمة، واحتياطها النفطي يقدر بـ 100 بليون برميل.

8-إيران: جمهورية إسلامية 93% من سكانها شيعة مساحتها تقدر بـ 636.343 ألف ميل^2، سكانها 50 مليون نسبة احتياطها النفطي 93 بليون برميل.[2]

خريطة دول الخليج العربي

2- المطلب الثاني: تاريخ منطقة الخليج العربي

شكل الخليج العربي منطقة صراع بين القوى الاستعمارية منذ القرن الخامس. وأول من وطأ المنطقة من المستعمرين في العصر الحديث هم البرتغاليون يليهم مجموعة من الدول.

الاستعمار البرتغالي:

(1) فهمي بن حسن امين العلي و احمد بن علي بن الصالح الشريان ،نفس المرجع السابق، ص 335.

(2) جمال الدين كيبي، **أزمة الخليج جذورها التاريخية ووقائعها الحالية**.دار الهدى، الجزائر (د س ن)، ص 54.

كان اندفاع البرتغاليين لاحتلال المنطقة من أجل التحكم بالتجارة الشرقية عن طريق السيطرة على مخارجها التقليدية، المتمثلة في مالقا عند مدخل المحيط الهادي، وعدن عند مدخل البحر الأحمر، وهرمز عند مدخل الخليج العربي.[1] ونجح البرتغاليون بعد عدة محاولا اكتشاف رأس الرجاء الصالح عام 1498م بفضل جهود "فاسكو دي غاما"*، وتمكنوا من الوصول إلى السواحل العمانية والخليج العربي. يعد العامل الاقتصادي من أهم الدوافع التي شجعت البرتغاليين على غزو الشرق، واتخذوا مدينة هرمز مركزا تجاريا لهم، وانتهجوا سياسة التشجع على التجارة مع الهند والمراكز التجارية الواقعة على ساحلي الخليج العربي، مما شكل عامل جذب الكثير من التجار الذين قدموا من أوروبا وآسيا.[2] ومن أجل السيطرة على منطقة الخليج العربي تحالف البرتغاليون مع الفرس الذين كانوا يفتقدون إلى الأسطول البحري، حيث تضمن الاتفاق بسط نفوذ الفرس (الصفويين) على منطقة البحرين مقابل التخلي عن ميناء جوادر على سواحل بلوشستان. وقد تمكنوا سنة 1506م من القضاء على دولة هرمز وسد منافذ التجارة التي يستخدمها العرب في البحر الأحمر والخليج العربي وهاجموا الموانئ العربية ودمروها.[3] استمرت السيطرة البرتغالية على البحرين حتى عام 1602م وانتهت بسبب مقاومة سكان البحرين، إلا أن الوجود البرتغالي ظل قائما حتى السنوات الأولى من القرن الثامن عشر، وظلوا معزولين خلال تلك الفترة عن الأهالي ولم يكن أمامهم سوى الاعتصام في قلاعهم وحصونهم.[4]

الاستعمار الهولندي:

بدأ التواجد والتفكير الهولندي في الشرق في أواخر القرن السادس عشر، خاصة مع إنشاء شركة للتجارة مع الهند في سنة 1592م، تم تأسيس شركة الهند الشرقية المتحدة بمرسوم صدر في 1602م من الحكومة الهولندية، ومنه سعت للوصول إلى منطقة الخليج العربي التي وجدت فيه المقومات الأساسية التي تلزمهم بالسيطرة عليها ومما سهل على الشركة من مهمتها في المياه الشرقية أنها أقامت على دمج عدة شركات تجارية هولندية،

---

[1] زهير قاسم محمد،" الثورات الخليجية ضد الاحتلال البرتغالي" ، **مجلة سمراء**، المجلد 02، العدد 09، العراق، 2008، ص 123.

* فاسكو دي غاما: عاش من 1469-1524 في كالوتا بالهند يعد من أنجح مكتشفي في البرتغال في عصر الاكتشاف الأوروبي وهو أول من سافر من أوروبا إلى الهند بحرا.

[2] عصام خليل محمد إبراهيم، "الأصول التاريخية للوجود اليهودي في الخليج العربي في العصر الحديث "، **مجلة مداد الآداب**، العدد 07، الجامعة العراقية، (د س ن)، ص 263.

[3] عبد الأمير الحيالي، فراس عبد الجبار،" دول الخليج في عصر ما بعد النفط "، **مجلة ديالي** ، العدد 33 ، 2009، ص 10.

[4] جمال زكريا، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**.دار الفكر العربي، مصر، 2001، ص 76.

كانت قد وصلت من قبل إلى الشرق ونجحت في إقامة علاقات طيبة مع بعض الحكام في أرخبيل الملايو، وأسست أغلبها مقرات تجارية وقلاع في ترينت، بانتام وجزر باندا، وورثها الشركة في هذه المناطق بمجرد إتمام عملية الدمج، لكل هذا قررت الشركة الهولندية الاتجاه إلى أرخبيل الملايو حيث يمكنها من القيام بعمليات واسعة لتجارة التوابل، وحيث الظروف المتوفرة للسيطرة على هذه المناطق والتي تساعدها على احتكار تجارتها، وقد واجه الهولنديون مقاومة عنيفة من قبل سكان الخليج العربي لأن نشاطهم التجاري أثر على حياة سكان الخليج التجارية، كما قاموا بجلب المستوطنين إلى جزيرة خرج، فاضطروا إلى إخلاء هذه الجزيرة، وكان ذلك تعبيرا عن انتهاء نفوذهم في الخليج العربي الذي تم عام 1765م لمصلحة النفوذ البريطاني.[1]

الاستعمار الفرنسي:

كانت فرنسا كسائر الدول التي سعت للسيطرة على منطقة الخليج العربي، ورأت أن الستار الديني قد يكون عاملا مساعدا لها للنفوذ من خلاله إلى المنطقة في الوقت الذي كان التنافس التجاري شديدا بين قوى استعمارية أخرى سبقت فرنسا إلى المنطقة وبسطت نفوذها بالفعل، وبدأ التواجد الفرنسي في الخليج العربي عام 1628م أرسلت خلاله فرنسا بعثة تبشيرية إلى إيران برئاسة أحد آباء الكنيسة، وحظيت هذه البعثة بحفاوة الشاه الإيراني عباس الأول الذي سمح لها بإنشاء مراكز تنصيرية في كل مكان بأصفهان وبغداد التي كانت تابعة للدولة الصفوية في ذلك الوقت ، وهكذا نفذ الفرنسيون إلى المنطقة من خلال ذلك النشاط الديني ، كان النشاط التجاري الهدف الأساسي للمحاولات الفرنسية للتواجد في الشرق والخليج العربي، فحاولت منذ عهد الملك هنري الرابع 1598م-1510م أن يكون لها نصيب في التجارة الشرقية بعد أن أدركت أهمية مشاركتها في هذا المجال مع القوى الاستعمارية الأوروبية المنافسة، لذا قامت بمحاولة تأسيس شركة فرنسية للتجارة مع الهند منذ 1601 م ونجحت في عام 1664م وذلك بمبادرة شخصية من وزير المالية الفرنسي كولبير بهدف تطوير مجالات التجارة الفرنسية مع بلاد الشرق، وأصدر الشاه الإيراني عباس الأول مرسوما يمنح الشركة الفرنسية امتيازا بإعفائها من الرسوم والجمارك لمدة ثلاث سنوات بالإضافة إلى حقوق ممارسة الأنشطة التجارية الممنوحة للأجانب الآخرين، إلا أن العلاقة بين الطرفين الفرنسي والإيراني قد ساءت بسبب إهمال الملك الفرنسي وأيضا الشركة الفرنسية للاتفاق القائم على إغداق العطايا والهدايا على الشاه.

---

[1] محمد أحمد جودة،"تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر"، **سلسلة محاضرات**، جامعة الملك فيصل، (د س ن)، ص 6.

بدأت العلاقة بين فرنسا وسلطنة عمان عام 1759م في عهد الإمام أحمد بن سعيد عندما قامت سفينتين فرنسيتين قادمتين من جزيرة موريشيوس بمهاجمة السفن التي تحمل العلم الإنجليزي في ميناء مسقط، ثم الهجوم على الوكالة البريطانية في بندر عباس وتخريبها بالكامل، وبهذا زاد التبادل التجاري بين فرنسا وعمان، إلا أن العلاقات ساءت بينهما بسبب عمليات القرصنة التي مارستها السفن الفرنسية ضد نظيرتها العمانية، ومع وصول الإمام سلطان بن أحمد لحكم عمان عام 1792م بدعم من فرنسا قامت بإجراءات إنشاء قنصلية لها في مسقط وأعلنت صراحة أن الغرض من إنشائها هو التجسس على حركات الإنجليز في الهند ودراسة الأحوال الداخلية في عمان والجزيرة العربية والطرق التي يمكن أن يستخدمها الفرنسيون في حال غزوهم للشرق.

لاشك أن فرنسا كانت تعطي اهتماما كبيرا لعمان باعتبارها نقطة تحكم وسيطرة على الطريق الموصل إلى الهند القادم من الخليج العربي من ناحية أو القادم عن طريق المحيط الهندي والبحر الأحمر من ناحية ثانية، ووجودها في عمان يمكنها من مراقبة انجلترا وإدارة الصراع بينهما بما يحقق مصالح فرنسا، كما تمثل آمالها في استعادة مستعمراتها التي فقدتها بسبب هزائمها أمام الإنجليز من قبل.[1]

الاستعمار البريطاني:

حدثت أولى محاولات الولوج البريطاني إلى منطقة الخليج العربي عندما تم اكتشاف طريق إلى المنطقة عبر الأراضي الروسية وفارس في النصف الثاني من القرن السادس عشر، وفي عام 1600 م أسس البريطانيون "شركة الهند الشرقية" التي اتخذت من حلب على الساحل السوري مركزا تجاريا لها وحلقة اتصال بين أوروبا من جهة والخليج العربي والهند من جهة أخرى عبر طرق التجارة البرية المعروفة، وابتداء من عام 1608م، كانت سفنا تتردد بانتظام على المحيط الهندي، وأخذت تتاجر للمرة الأولى مع الخليط العربي عام 1616م.

بعدما تم القضاء على النفوذ الأوروبي المنافس في الخليج العربي، أخذ الإنجليز يعملون خلال القرن التاسع عشر على تحويل المنطقة إلى "بحيرة بريطانية" وتوطيد نفوذهم على أطراف الجزيرة العربية من عدن في الجنوب حتى الكويت في أعلى الخليج وفي سبيل ذلك، أقامت بريطانيا علاقات تجارية-سياسية مع إمارات المنطقة واستخدمت دبلوماسية "فرق تسد" لضرب تحالفات القوى المحلية ضدها، كما استخدمت على خط مواز قوتها البحرية لكشر صمود المقاومة المحلية لمخططاتها ومشاريعها الاستعمارية ترافقت مساعي

[1] محمد احمد جودت ،نفس المرجع السابق، ص ص 9-10.

بريطانيا لأحكام هيمنتها على الخليج العربي مع غياب دولة مركزية قوية في مجتمع الخليج والجزيرة العربية ووجود انقسامات قبلية-مذهبية وحزبية وصراعات على السلطة في عمان وساحلها (الصراع بين الإباضية والسنة) وبين حزبي القواسم وبني ياس في ساحل عمان وقد أجبرت هذه الانقسامات القوى المحلية المتصارعة على الاستعانة بالقوى الخارجية من فرس وعثمانيين وبريطانيين، وكان هذا التفكك والانشقاق قنوات انساب منها النفوذ التدريجي البريطاني المنظم على المنطقة، فقد أدى انهيار دولة اليعاربة الإباضية في عمان بسبب التمزق الداخلي الناتج عن الصراعات على منصب الإمامة بين قبائلها، إلى قيام دولة البورسعيديين على أنقائها. [1]

ولتنفيذ مخططها في الهيمنة على الخليج عملت بريطانيا على الاستفادة من التناقضات القائمة بين القوى في المنطقة في سبيل القضاء على القواسم، فاستغلت الخلافات المرحلية بين القواسم الموحدين لضرب تحالفها (فصل البر عن البحر)، واستفادت أيضا من العداوة بين القواسم والإمامة في عمان من جهة وبين الإمامة وحركة الموحدين من جهة أخرى، كما تم تتوان عن استغلال التناقضات بين العثمانيين والموحدين، وتتضح سياستها هذه في إشراكها سلاطين مسقط في عملياتها العسكرية ضد القواسم ما بين 1805م و1819م، وفي التعليمات التي كانت ترسلها إلى أسطولها في الخليج بعدم التعرض للسعوديين وحصر عملياته ضد القواسم وإبعاد نفوذ الموحدين عن مسقط، وقد أدرك البريطانيون أن معركتهم هي في البحر ضد القواسم وأن أي احتكاك لهم بالموحدين على البر سوف يشغلهم في صراعات جانبية داخل الجزيرة العربية وأن فرض الموحدين هيمنتهم على مسقط سوف يجعل خلية قراصنة تناهض سفن الشركة البريطانية وتزعجها.[2]

أما أهم الأسباب والعوامل التي كانت تدفع بريطانيا باتجاه السيطرة على منطقة الخليج العربي هي أن هذه المنطقة كانت تمثل الخط الدفاعي الأول عن مستعمراتها في الهند، ولكن حتى بعد أن نالت الهند استقلالها عام 1947م بقي الخليج العربي يتمتع بأهمية خاصة في السياسة البريطانية وذلك بسبب اكتشاف النفط، ولهذا فقد استمر الوجود البريطاني بقصد حماية المصالح النفطية خلال هذه الحقبة، إلا أن الظروف والمستجدات الدولية التي برزت بعد الحرب العالمية الثانية والمتمثلة بظهور قوى عالمية جديدة، وتراجع نفوذ الإمبراطورية البريطانية وعدم قدرتها على الدفاع عن مستعمراتها ومناطق نفوذها بشكل فاعل، وظهور وتنامي الحركات الثورية المطالبة بالحرية والاستقلال كل ذلك دفع بريطانيا إلى الإعلان في 16 كانون الثاني 1968م عن قرارها بالانسحاب من الخليج العربي والشرق الأقصى

---

[1] عبد الرؤوف سنو، " اتفاقيات بريطانيا مع إمارات الخليج العربية(1798-1916)" ، **مجلة تاريخ العرب**، لبنان، 1998، ص 1.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص 2 -3.

قبل نهاية 1971م لتبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة من الصراع الدولي على منطقة الخليج العربي ذات الأهمية الإستراتيجية الكبيرة.[1]

المطلب الثالث : طبيعة المجتمع في الخليج العربي

1- **نظرة تاريخية للأسرة في المجتمع الخليجي**: لو أمعنا النظر في المجتمع الخليجي قبل خمسين سنة لوجدنا أن الغالب عليه هو حياة المدن الصغيرة والقرى والأرياف والبوادي وهي تطبع حياة هذا المجتمع بالتعايش الأسري القوي داخل محيطها المعروف من الأجداد إلى الآباء إلى الأبناء داخل كيان واحد يسمى بالعائلة المتكونة من الجد وأبنائه و زوجاتهم و أحفادهم في منزل واحد.و مع بدايات سبعينيات القرن الماضي ، تغيرت الظروف والأحوال كليا حيث شهدت دول الخليج أكبر نقلة حضارية سريعة في العالم وأخذت التحولات الاجتماعية تصاحب هذه الظفرة في جميع المجالات مصاحبة للخطط والمشروعات الحديثة والتنموية في التعليم والاقتصاد والصناعة والتحضر السكني والازدهار الاقتصادي والتطور الصحي وذلك برعاية حكومات الدول الأعضاء مما كان له مؤشرات إيجابية وأخرى بلا شك سلبية على المجتمع الخليجي مباشرة، ومن أبرز تلك المؤشرات التالي:

- التوسع العمراني الكبير وانفصال الأبناء عن الآباء واستقلالهم في مساكن خاصة متباعدة.
- التحول في حياة البادية والفلاحة إلى الحياة المدنية المترفة والعمل الوظيفي المريح.
- الطفرة الاقتصادية التي شغلت معظم أفراد الأسرة من رجال ونساء في معظمهم.[2]
- دخول عناصر خليط من العمالة في محيط الأسرة من مربيات وخادمات وسائقين وتربويين أيضا وثقافات وعادات مختلفة.
- ظهور عائدات غذائية وتقاليد لم تعرف من قبل في محيط الأسرة.
- ضعف وظهور النشاط البدني وتوفر وسائل النقل الخاصة في المدن.
- التفاوت الكبير في الثقافات والتعليم وطريقة التفكير بين الأبناء والآباء نتيجة سرعة التنمية السريعة.
- ظهور أمراض لم تكن منتشرة بين المجتمع الخليجي كالنفسية وزيادة بعضها مثل السكري وأمراض القلب والشرايين وغيرها.

---

[1] فارس تركي محمود، " الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي في الحرب الباردة " ، **مجلة التربية والعلم**، المجلد 16، العدد 04، جامعة الموصل، ص 94.

[2] توفيق بن أحمد خوجه وعواد بن عويد الخطابي، "لمحات عن الرعاية الصحية للمسنين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الواقع والمأمول" ، **مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الخليجي**، 2000، ص 3.

2-السكان في الخليج العربي:

في بداية سبعينيات القرن الماضي،كانت تركيبة اغلب السكان من الأصليين أي من الجزيرة العربية ،و بينهم القلة من الوافدين الإيرانيين و الباكستانيين في بعض الدول.و هناك عمال أخريين من ،أصل عربي خاصة في المهن الوظيفية كالتعليم و الطب و غيرها .أما العدد الإجمالي للسكان فكان لا يتجاوز 07 ملايين من جميع هذه الدول.و مع التغيرات الاقتصادية المتسارعة و تبني الحكومات لبرامج كبيرة و طموحة جدا،احتاج الأمر لجلب العديد من العمالة المهنية العادية و خاصة من دول جنوب شرق أسيا،مما عدل التركيبة السكانية ووصل عددها إلى حوالي 27 مليونا سنة 1996 ، إذ تمثل العمالة الوافدة 37% تقريبا في الدول الأعضاء وبنسب مختلفة فيما بينها والغريب في الأمر أن هذه العمالة الوافدة أغلبها شابة تنمو بمعدل 5 % سنويا وهي قادرة على العمل والعطاء، بينما يساهم نمو السكان المواطنون بنسبة 3.5% مع نمو في نسبة الشيخوخة 65 سنة فأكثر بمقدار 2.5-3 % سنويا في الدول الأعضاء وتعتقد أن اعتماد أغلب العائلات في الخليج على العمالة المنزلية كالمربيات والخدمات والسائقين خلف أنماطا من العادات الدخيلة على المجتمع الخليجي ،مما يتطلب في اعتقادنا دراسات مستفيضة في هذا الجانب، خاصة في عناية تلك العمالة بالأبناء والشيوخ على حد سواء. وفي ظل تزايد القدوم مما يتنبأ بكثافة سكانية متخلخلة في ظل نمو اقتصادي مرتفع كما هو الآن، في نحو 5% للوافدين ،3.5% تقريبا للمواطنين. مما يجعل سكان دول الخليج سيصبح في عام 2025 حوالي 83 مليونا، ببنسبة 51% للوافدين مقابل 49% للمواطنين مع زيادة في نسبة الشيخوخة أيضا.[1]

3-العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في المجتمع الخليجي:

مرت مجتمعات الخليج العربي خلال العقود الأربعة الماضية بتغيرات ديموغرافية مسارعة وكبيرة،بل إن التحولات الديموغرافية التي مرت ببعض دول المنطقة خلال الأعوام الماضية هي في واقع أمرها من التغيرات التي ترقى إلى أن تكون جذرية، وهي في بعضها تمثل حالات فريدة في التاريخ المعاصر للمجتمعات البشرية؛ فعدد سكان المنطقة ازداد خلال الأعوام الماضية حوالي ستة ملايين نسمة، إذ ارتفع من 31 مليون نسمة عام 2003 إلى 37 مليون نسمة عام 2008م وإلى 44.6 مليونا في عام 2010م، وما ربما يقترب من 55 مليونا أو يفوق قليلا في عام 2015م.وتشير الأرقام المتوفرة إلى أن معدل الزيادة في السكان في دول المنطقة خلال الفترة الممتدة من 2003م حتى عام 2010 م قدر

[1] توفيق بن احمد خوجه وعواد بن عويد الخطابي ،نفس المرجع السابق، ص 4.

بحوالي 18.4% وإلى أن مليونا جديدا يضاف إلى سكان المنطقة كل عام جله يأتي بسبب زيادة الطلب على العمالة الأجنبية. وهو ارتفاع غير مرتبط بحاجة الناس والمجتمع الفعلية، بقدر ما هو انعكاس لحاجات متضخمة فرضتها حالة الاندماج في السوق العالمية.

ومن ناحية أخرى، تعتبر دول الخليج العربي إحدى أهم المناطق في المنطقة العربية والعالم من ناحية ارتفاع حجم العمل الأجنبي فيها، وموقعه في السكان وسوق العمل. فالعمالة الأجنبية تمثل مالا يقل عن 29% من إجمالي سكان سلطنة عمان، وحوالي 39 % من سكان المملكة العربية السعودية، و54% من سكان البحرين، غير أنها تمثل غالبية السكان في بقية دول مجلس التعاون، وقد تصل نسبتها في بعضها إلى ما هو أعلى من 20% من السكان ، وقد تقترب النسبة من 90% في بعض حالات دول المنطقة.[1]

ومنذ تسعينيات القرن الماضي حتى الآن، غلب العنصر الآسيوي على العنصر العربي في منطقة الخليج العربي، والمنطقة العربية ،كما الأجانب يأتون من أقاليم مختلفة ويتبنون توقعات واتجاهات متباينة، ويعملون في مهن، ويقومون بأدوار متعددة، ويحتلون رتبا وطبقات اجتماعية مختلفة.كما تتسم سوق العمل في دول الخليج العربي بقدر من الانقسام الإثني، لا في إطار تقسيمه بين وظائف عالية الأجور وآمنة تحتلها العمالة المحلية وجزء من العمالة المهاجرة العالية الكفاءة والتدريب في مقابل أخرى منخفضة الأجر وغير آمنة تحتلها العمالة المهاجرة في مستوياتها الدنيا، وإنما هو انقسام قائم على إثنية العمالة المهاجرة، فهناك أعمال بعينها تكاد تحتكرها جماعات عمالية مهاجرة في مقابل أعمال جماعات أخرى. فالمستويات الدنيا والمتوسطة في قطاع البناء مثلا تكاد تحتكره العمالة الهندية والبنغالية والباكستانية وبعض العمالة الفليبينية.كما أن أعمال الخياطة حياكة الملابس تكاد تحتكرها العمالة الهندية والباكستانية والبنغالية، وتكاد أعمال الورش والكراجات، تكون حكرا على العمالة الهندية والبنغالية على رغم بعض الاختراقات من جنسيات عربية وآسيوية أخرى. كما تحتكر العمالة الآسيوية أعمال القطاع الفندقي والسياحة وفي مقابل ذلك تكاد العمالة المصرية والفلسطينية والعربية الأخرى تحتكر الأعمال المكتبية والتعليمية والتطبيب والأعمال المهنية الأخرى في القطاع الحكومي، وهي قطاعات أصبحت هي بعضها عقبة على الاختراق من قبل الجماعات الإثنية الأخرى، نتيجة تمكن العمالة العربية منها، تفصل اللغة والدين، ولربما الطائفة والمرتبة الطبقية كهويات فرعية، ومناطق السكن والإقامة، بين هذه الجنسيات والمراتب الاجتماعية المختلفة العمالة الأجنبية، من ناحية، وبينهما وبين مجتمع المواطنين من ناحية أخرى.[2]

---

[1] باقر النجار،"العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي **"** ، **مجلة عمران**، العدد 3، 2013، ص 6-7.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص8-13.

لقد هيمن اقتصاد النفط على المجتمعات الخليجية على مدى أربعين عاما، قد ولّد أنماطا من الثقافات أضعفت إجمالا الوعي والعمل السياسي بما في ذلك في صفوف الطبقة الوسطى، فأضعف وشوه قيم المواطنة والانتماء والحقوق والواجبات والمساواة وعدم التميز، لقد استطاعت أموال النفط أن تظل دهرا كبيرا من الزمن، ولغاية الآن في بعض الأقطار الخليجية، تضمن قبول فئات الطبقة الوسطى بالأنظمة الحاكمة مقابل حصولها على خدمات اقتصادية واجتماعية مثل الإسكان والصحة، والتعليم والكهرباء والماء والنقل علاوة على الدعم المباشر للأسر. وبذلك استبدلت الشراكة السياسية بنوع من أنواع الشراكة الاقتصادية لكن مع تفاقم مكامن الخلل في نمط النمو القائم على اقتصاد الريع، تراجعت معه متانة الشراكة الاقتصادية بين الأنظمة الحاكمة والطبقة الوسطى عبر تراجع مستويات الرواتب والعطايا وأشكال الدعم وتزايدت معدلات البطالة ومشكلة الإسكان والغلاء وتقلص فرص التوظيف، بالتزامن مع تزايد عدد خريجي الجامعات والانفتاح العالمي عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والأهم من ذلك كله، انتشار التيارات الإسلامية المتشددة في صفوف الشباب بدلا من الحركات الوطنية الليبرالية التي سادت في الستينيات والسبعينيات، هذه التراكمات السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية منذ منتصف الثمانينيات، دفعت الطبقة الوسطى الخليجية إلى مستوى جديد من اليقظة السياسية أخذت تعبيراتها بنسب متفاوتة بين بلد وآخر.[1]

المبحث الثاني: دراسة في المعطيات الاقتصادية

الحياة الاقتصادية هي أساس الحياة الاجتماعية والسياسية، إذ لا يمكن أن يقوم تقدم اجتماعي دون ازدهار اقتصادي، ولا شك أن موارد الخليج العربي الاقتصادية قبل اكتشاف النفط فيها كانت محدودة وقد تحددت بطبيعة شبه الاستوائي الجاف وبمساحة الأراضي الزراعية والواقع أنه حتى وقت قريب كانت النشاطات الاقتصادية في منطقة الخليج العربي جد متشابهة فهي إما تعتمد على الزراعة البسيطة الأولية أو على الرعي، كما يمكن الإشارة إلى صيد اللؤلؤ والتجارة ومع اكتشاف النفط في المنطقة كسلعة إستراتيجية أصبحت الأنظار متجهة نحو منطقة الخليج العربي واشتد التنافس بين القوى الكبرى في السياسة الدولية كون المنطقة تضم أكبر نسبة من احتياط النفط العالمي.

[1] حسن العالي،"الطبقة الوسطى في دول مجلس التعاون الخليجي:الخصائص والآفاق **"، مركز الجزيرة للدراسات**، 21 جويلية 2013، ص10.

المطلب الأول: الزراعة في منطقة الخليج العربي

أ-الإنتاج الزراعي بدول مجلس التعاون الخليجي

بالرغم من الظروف القاسية التي تعامل معها سكان المنطقة الأوائل إلا أن الزراعة كانت مصدرهم الوحيد للحصول على حاجتهم من الغذاء، واستمر الحال على هذا المنوال حتى بدأ تدفق البترول إلى دول المجلس، مما أحدث تغيرا في نمط الحياة حيث هجر كثير من العاملين بالزراعة هذه المهنة واتجهوا للبحث عن مهن جديدة، لذلك تردت أوضاع الزراعة وقل الإنتاج مما حدا بدول المنطقة للاعتماد على الاستيراد لسد حاجة الاستهلاك المتزايدة.لهذا السبب بدأت دول المجلس إلى إعطاء أهمية أكبر للنهوض بالزراعة وتنويع الإنتاج، فعملت الدول الأعضاء إلى زيادة الرقعة الزراعية وزيادة الإنتاج وتنويعه، ونتيجة لهذا الاهتمام زاد وتنوع الإنتاج الزراعي مما قلل الاستيراد[1].

على الرغم من زيادة الاهتمام بالزراعة إلا أن القاعدة الإنتاجية الزراعية تتصف بضعفها ما يؤدي للانكشاف الاقتصادي في دول الخليج الست بسبب زيادة الاستيرادات الغذائية، إذ يتراوح الناتج الزراعي ما بين 0.5% في الكويت إلى 4.5% في السعودية، وهذا ما يؤكد الانخفاض الكبير في نسب الاكتفاء الذاتي وارتفاع قيمة المستوردات الغذائية، خاصة مع الزيادة السكانية، إذ أن العلاقة بين الفجوة الغذائية والنمو السكاني علاقة طردية، ومعدل نمو السكان في دول المجلس يتراوح ما بين 2.04% و 6.65% كمتوسط للسنوات 1995م-2003م.[2]

إن من أهم عوامل الزيادة في إستراد السلع الزراعية من قبل دول المجلس هو زيادة عدد مصانع الغذاء على الرغم من عدم وجود استثمارات كبيرة في القطاع الزراعي، وقد ارتفع عدد مصانع الغذاء والمشروبات من 674 مصنعا عام 1988م إلى 845 مصنعا عام 2002م، وتتمثل مصانع الغذاء ما نسبته 31% من القطاع الصناعي في دول المجلس، وتعتبر صناعات الألبان ومنتجاتها والعصائر والحبوب والحلويات من أهم أنواع هذه الصناعات، إذ تستأثر بحوالي 52% من الصناعات الغذائية، كما تتجاوز الاستثمارات الغذائية 5.3 مليار دولار أمريكي منها 62% في السعودية، تليها الكويت 9.14% ثم

---

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي،**"التنمية الزراعية للإنتاج الزراعي "** ،(د ب ن)، 2005، ص 25.

[2] بهاء عبد الواحد،**"مهددات الأمن الاستراتيجي للنظام الخليجي (2001-2008)"** ،(أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية) ، جامعة الخرطوم، أفريل 2011، ص 388.

الإمارات بنسبة 9.1% ثم عمان، قطر والبحرين بنسبة 6.4%، 5.3%، 4.3 %على التوالي.[1]

ب-الزراعة في العراق:

لعب القطاع الزراعي في العراق دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية في العراق، ففي عام 1973م كان أكثر من 50%من القوى العاملة العراقية تشتغل بالزراعة ولكن هذه النسبة انخفضت إلى 30% عام 1977م وإلى 20% في بداية الألفية الثالثة بسبب انصراف أعداد كبيرة من العاملين إلى أنشطة إنتاجية أخرى، وبالذات قطاع الخدمات والقطاع الصناعي وبسبب التوسع في استخدام المكينة الزراعية، ولكن رغم ذلك تعتبر الزراعة أحد الركائز المهمة في الاقتصاد العراقي.[2]

تبلغ المساحات الإجمالية للأراضي الصالحة للزراعة المروية 44.46 مليون دونم، وتبلغ مساحة الأراضي المروية 13240 مليون دونم، وتشكل نسبة 58% من الأراضي القابلة للإرواء، لقد بلغت المساحات المستصلحة كليا أو جزئيا لغاية 2008م بحدود 4.1 مليون دونم منها 02 مليون دونم استصلاحا متكاملا، كما يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات التي نظمت عمله تشريعات مختلفة وذلك لأهمية ذلك القطاع كونه من أوائل الحرف التي مارسها الإنسان من جهة واعتماد نسبة كبيرة من السكان ضمن هذا القطاع واعتباره مصدر المعيشة لهم ولتوفير الغذاء لعموم السكان.

تعتبر وزارة الزراعة ووزارة الري (الموارد المالية حاليا) هي المنظم لعمل هذا القطاع، فبالنسبة لوزارة الزراعة فإن عملها يستند إلى القوانين الزراعية بشكل عام وأهمها إدارة الأراضي الزراعية.و يعتبر قانون الملكية الزراعية لعام 1932م هو أول قانون ينظم الملكية الزراعية في العراق في سبتمبر 1958 صدر قانون الإصلاح الزراعي رقم 30 والذي نظم الملكية الزراعية وحدد الحد الأعلى لمساحات الأراضي الذي يسمح للفرد بتملكها ضمن المناطق المروية وكذلك الحد الأدنى للمساحات المسموح بتوزيعها على الفلاحين ضمن نفس المفهوم، وفي عام 1970م صدر قانون الإصلاح الزراعي رقم 117 والذي عالج كثيرا من الثغرات القانونية عام 1958م وفي عام 1983م صدر قانون إيجار

---

[1] بهاء عبد الواحد ،نفس المرجع السابق ، ص 381.

[2] اللجنة الفنية لخطة التنمية الوطنية ،**خطة تنمية القطاع الزراعي** ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، (د ب ن)، 2010-2014.ص31

الأراضي للإصلاح الزراعي للشركات والأفراد المرقم 35 لسنة 1983م وتعتبر هذه القوانين الثلاثة هي من أهم التشريعات التي تنظم عمل هذا القطاع، كما صدر قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006م والذي سمح بالاستثمار في القطاع الزراعي من بين القطاعات الاقتصادية الأخرى.[1]

ج-الزراعة في إيران:

تبلغ مساحة إيران 1.648.000 كلم، وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية الثلث لكن معظمها غير مزروع بسبب سوء التربية وعدم توفر المياه للري، كما أن هناك 11% من مساحة إيران مغطى بالغابات، ويركز الإنتاج الزراعي الإيراني على الحبوب والتمور والخضار والعنف والفستق، وتعتبر إيران المنتج والمصدر الأول عالميا لمادة الزبيب.[2]

المطلب الثاني: الطاقة والموارد في الخليج العربي:

أولا: الطاقة

أ-**الطاقة المتجددة:** كانت منطقة الجزيرة والخليج العربي ومازالت واحدة من أهم المناطق والبؤر الإستراتيجية على مستوى العالم لأنها ارتبطت بالاكتشافات النفطية الكبيرة، ما جعل منها محط أنظار وتنافس الدول الكبرى من أجل لكن في ظل الهواجس من فقدان هذه النعمة الفياضة، تطلب الحديث عن بدائل أخرى وفي مقدمتها الطاقة الشمسية، وتكمن الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الخليج العربي باعتبارها مستودع طاقة العالم ما يزيد من أهميتها، ذلك أنها تملك أكبر مخزون احتياطي للنفط والغاز، ما يجعل مستقبل إمدادات الطاقة مرهونا بضمان أمنها واستقرارها، وحيث شهدت الفترة الأخيرة ازديادا ملحوظا في عدد البلدان التي راهنت على استخدام الطاقة القابلة للتجدد كعامل مهم في الاقتصاد العالمي وعلى البيئة مع استخدام السخانات الشمسية لتسخين المياه لمختلف الأغراض والتطبيقات العملية.

وأضحت الطاقة الشمسية في عصرنا الحالي طموحا لأن تكون دخلا قوميا لكثير من البلدان الخليجية باعتبارها من أكثر بلاد العالم غنى بالنفط والطاقة الشمسية معا، والتي ستؤدي إلى تزويد المناطق النائية بالتيار الكهربائي بحيث تعد دول الخليج العربي من الدول العربية التي يكثر فيها عدد الساعات المشمسة على مدار العام. فالشمس تشرق فيها نحو تسع ساعات في اليوم، فمنطقة الجزيرة والخليج تمتلك نحو 114 مشروعا نشطا لتوليد الطاقة

---

[1] اللجنة الفنية لخطة التنمية الوطنية،نفس المرجع السابق،ص32

[2] محمد بيلي، **" مقترح السوق المشتركة السورية اللبنانية العراقية الإيرانية، استكشاف فرص للتجارة الزراعية "** ، المركز الوطني للزراعة NACP، ورقة عمل رقم 52، قسم السياسات التجارية، سوريا، 2012، ص 05- 06.

بلغ إجمالي قيمتها نحو 160 مليار دولار، ازدادت حاجتها إلى الطاقات البديلة المختلفة في ظل الطفرة العمرانية وما تبعها من زيادة في السكان تطلب أن يوازيها طلب زائد في الطاقة، وابتداء من السعودية حيث وجود الأشعة الشمسية فيها التي تمثل إحدى الثروات الطبيعية التي يستفاد منها في تنمية البلاد وتقدر بنحو 20 ألف كيلوات ساعة/م^2 سنويا، ولتطوير تقنية الطاقة الشمسية وإيجاد النظم الملائمة لبيئتها في ظل توافر الطاقة التقليدية بسعر رخيص نسبيا نتيجة لوفرة النفط، فإن وجود المجمعات المتباعدة في المملكة وفي حالة تعذر ربطها بالشبكة الرئيسية للكهرباء جعل الحل المنطقي الذي فرض نفسه هو استغلال الطاقة الشمسية، أما البحرين فهي تنتج 2800 ميجاوات من الكهرباء و143 مليون كم^2 من المياه المحلاة من المحطات، وتطورت تكنولوجيا تصنيع توربينات الرياح فيها وهي بدائل أخرى للطاقة بجدر بها استغلال الرياح بسرعة 53.5 متر في الثانية لتدوير التوربينات لإنتاج الكهرباء ما جعل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح هي الأنسب لبيئة البحرين، بناء على تقرير أكده البنك الدولي وفي الإمارات فقد عملت على استكشاف مصادر الطاقة البديلة والمتجددة بما فيها الفحم الحجري والطاقة النووية والشمسية والرياح والهيدروجين، وفي قطر أيضا جرى الحديث عن الطلب المحلي المتزايد على الطاقة بسبب يرجع إلى أنه في ظل مشكلة عجز موارد الطاقة القائمة على الوفاء بحاجة النمو الاقتصادي ذلك على الرغم من أنها غنية باحتياجات النفط والغاز الطبيعي، أما في الكويت فإن العواصف الرملية الكثيرة وتدمر في أغلب الأحيان الخلايا الضوئية.[1]

إن جميع الدول الخليجية مؤهلة إذن لدخول هذه الصناعة المهمة والفريدة، وبحثا في الأعماق فإن الطاقة الأصلية هي النفط وفي ظل وجود التقارير التي تفيد أن أكثر من 60% من مصادر النفط العالمية موجودة في منطقة الخليج العربي، حيث يأتي اعتماد منطقة الخليج بالذات اعتمادا أساسيا على صادراتها النفطية على الرغم من البدائل الأخرى وعلى الرغم من أن عددا كبيرا من الدول الخليجية قد حقق رفاهية ملموسة بسبب التصدير الأوحد للنفط الذي يجب ألا يعدّ مصدرا أبديا للطاقة.[2]

ب-النفط:

---

[1] الإمارات العربية المتحدة، **وزارة الطاقة-شؤون الكهرباء،" مشروع بحث استخدام الطاقة المتجددة في دول الخليج"**-نقلا عن الموقع:

Wether.pme.gov.sa/applied-studies/dirsa5pdf.

يوم: 30 ديسمبر 2015، على الساعة: 20:00.

[2] نفس المرجع السابق.

1-الموقع الجغرافي ومناطق إنتاج النفط:

ساعد الموقع الجغرافي الهام للخليج العربي ومناطق إنتاج النفط به على تزايد الأهمية الاقتصادية لهذه المنطقة، حيث تتركز حقول النفط في الخليج العربي في السهول القريبة من الساحل أو في السهول المطلة على طول الخليج العربي وقد ساعد النفط فيها، خاصة أن تواجده على السواحل يساعد كثيرا في تسهيل نقله واستغلاله بكميات كبيرة. كما تتركز حقول النفط أيضا في المياه الإقليمية أو البحرية وهي من أهم المناطق إنتاجا والأكثر وفرة للنفط من الحقول البرية وهي: حقول الزنبير بالقرب من البصرة والرملية في العراق، البرقان والروضتين وموقع في الكويت، أبو حذرية والدمام وبقيق والغوار في السعودية ويعتبر الغوار أكبر حقل نفطي في المناطق اليابسة في العالم وعوالي في البحرين وحقل دخان في قطر، وموريان وأبو جدو، قبة بابا، أما الحقول البحرية فهي: الخفجي والظلوف والوفرة في المنطقة المحايدة الكويتية السعودية، أو سعفة، منيفة والسفانية وهو أكبر حقل مغمور في العالم، الذي يعد أكبر الحقول في العالم وتقع في وسيسبان في أبو ظبي وفاتح في دبي وحقول مبارك في الشارقة بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة. كما توجد حقول بحرية في قطر أهمها: ميدان فيرام، العد الشرقي والبندق وهو مشترك مع أبو ظبي.

وهناك جدول يوضح مناطق إنتاج النفط في الخليج العربي مع تاريخ اكتشاف حقول النفط.[1]

مناطق إنتاج النفط (الخليج العربي)

الدولة	الحقل	سنة الإكتشاف	الدولة	الحقل	سنة الإكتشاف
المملكة العربية السعودية	الدمام	1938	العراق	خان	1923
	أبو حدرية	1940		كركوك	1927
	بقيق	1941		عين زالة	1939
	القطيقة	1945		الزبير	1949
	الغوار	1948		يمطة	1952
	القضلي	1949		باي حسن	1953
	السفانية	1951		الرميلة	1953

[1] عمار جفال، **"سياسية الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي1943 -1981"**،(مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية)، الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 1985،ص 72.

	الحرنسانية	1956		جامبور	1954
	منيعة	1957	إيران	سليمان	1907
	أبو سعفة	1963		بحر قنسر	1960
الكويت	البرقان	1938		داريوس	1961
	الأحمدي	1952		سروش	1962
	الروضتين	1955		فروزان	1966
	البحرة	1956		أبو زار	1969
	الصابرية	1957		ناورز	1966
	أم غدير	1962		هنجيان	1968
	الكشمان	1963		سلمان	1965
قطر	الدخان	1940		رشادة	1966
	العد الشرقي	1960		ركش	1969
	ميدان فيرام	1964		سيري	1972
البحرين	العوالي		الإمارات العربية المتحدة	موربان	/
المنطقة المحايدة	وفرة	1953		أبو جدو	/
	الخفجي	1960		قبة الباب	/
	الظلوف	/		أم شيف	/
				زكوم	/
				سيسيان	/
				الفاتح	/
				مبارك	/
				قبوبوحصا	/

-د. محمود أمين، البترول العربي في المعركة (دار المعارف بمصر، القاهرة، سنة 1967)، ص 16-20.

2-ضخامة الاحتياطي:

إن متابعة تطور احتياطي النفط الموجود عبر العالم مهمة كبيرة وشاقة بحيث تتفق مختلف المصادر المهتمة بالشؤون النفطية على أن الاحتياطي في العالم يزداد بوتيرة سريعة سنة بعد سنة بسبب التقنيات العالية المستخدمة في مجال التنقيب عن النفط وكذا ظهور حقول النفط مما ساهم في إضافة أكثر من مائة مليار برميل لاحتياطي النفط العالمي، لذا يصعب إعطاء رقم رسمي لاحتياطي النفط العالمي بصفة دقيقة.فهناك 32 دولة غنية بالنفط تملك فيما بينها حوالي 1000 مليار من الاحتياطي النفطي المؤكد والقابل للزيادة[1]، وفي طليعة هذه الدول، نجد الخليج العربي التي تحتوي على كميات هائلة وغير محدودة من النفط، هذه الدول من دون غيرها من الدول الأخرى في العالم مليئة بالنفط، بل وتبدو أنها تفيض بالنفط، وقد أثبتت النقيبات الواسعة أن الاحتياطي يتزايد سنويا بمعدلات عالية وخاصة في بعض دول الخليج العربي مثل المملكة العربية السعودية ،حيث أنه انتقل الاحتياطي من 600 مليون طن سنة 1936م إلى 3.9 مليار سنة 1944م ثم 23 مليار سنة 1960م، ليبلغ سنة 1969، 37 مليار، هذا ما جعل منطقة الخليج تحتل الصدارة من حيث الاحتياطي بحوالي 60% سنة 1968م بالرغم من تراجعه نسبيا[2]، لكن هذا الاحتياطي يجعله كافيا لفترة طويلة دون إبعاد احتمال اكتشاف حقول نفط أخرى، وقد بلغ احتياطي منطقة الخليج العربي سنة 1993م، 641.1 موزعة حسب الدول كالآتي:

- المملكة العربية السعودية: 2578 مليار.
- العراق: 100 مليار.
- الكويت: 94 مليار.
- إيران: 92 مليار.
- الإمارات العربية المتحدة: 1.98 مليار.[3]

ومن الملاحظ من خلال هذه الإحصائيات أن المملكة العربية السعودية تحتل الصدارة عالميا من حيث الاحتياطي النفطي، متبوعة بدول الخليج العربي الأخرى، وتعتبر الأكثر أهمية مقارنة بدول منظمة الأوبك الأخرى، ليس باحتياطها فحسب، بل بعمر هذا الاحتياط الذي يقدر حسب المحللين الاقتصاديين، بـ70 إلى 100 سنة أخرى على الأقل وستكون هذه

---

[1] د. محمد ختاوي، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية**. دار النفائس للطباعة والنشر، لبنان، 2010، ص 31.

[2] عمار جفال،سياسة الولايات المتحدة الامريكية في الخليج العربي، مرجع سابق، ص39.

[3] محمد ختاوي، مرجع سابق، ص 33.

المنطقة بعد وقت طويل، المصدر الوحيد للنفط وستتحول إلى مركز الثقل النفطي العالمي، وكذا وجود اليد العاملة الرخيصة وسهولة استخراجه وقلة تكاليفه بالمقارنة مع المناطق الأخرى، هذا ما يزيد في احتياطها وبالتالي في أهميتها وهذا ما يجعل المنطقة أكثر قابلية للمنافسة بين الدول ومن وراءها شركات النفط العالمية.

3- تطور إنتاج النفط:

إن تطور إنتاج النفط في الخليج العربي، تأكد بعد الحرب العالمية الثانية خاصة بعد الاكتشافات العديدة لحقول النفط، حيث أن إنتاج النفط قفز من 6% من مجموع الإنتاج العالمي سنة 1944م إلى 30% سنة 1969م، إن تطور إنتاج النفط بهذه الوتيرة السريعة مقارنة مع مناطق الإنتاج الرئيسية في العالم، تعود أسبابه إلى المعدل المرتفع لمردودية البئر الواحد وسهولة إنتاجه وكذا الظروف المناخية الملائمة التي تعجل عملية استخراجه سهلة مما هي عليه في مناطق النفط الأخرى، بالإضافة إلى قرب الآبار من السطح وكون النفط يستخرج من مناطق جرداء وشبه جرداء وقريبة من البحار مما يسهل عملية الاستغلال والتصدير، وإذا كانت معدلات إنتاج النفط من المناطق الأخرى مثل فنزويلا واندونيسيا قد بلغت نسبا عالية، فدول الخليج العربي مقارنة بها تبقى أسعارها معقولة بالنسبة للدول الصناعية.[1]

تعتمد اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي اعتمادا كبيرا على النفط، ويشكل هذا القطاع وفقا لمعظم التقديرات حوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي، و 80% على الأقل من عائدات التصدير والإيرادات الحكومية في كل من دول المجلس، باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة، ويكشف الجدول التالي حجم معدل الإنتاج اليومي لدول الخليج من النفط والذي يظهر أن المعدل في ارتفاع باستمرار.[2]

إجمالي إمدادات النفط (ألف برميل يوميا):

السنوات / البلد	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البحرين	48	49	49	47	48	55	61	64
الكويت	2603	2728	2506	2460	2692	2797	2812	2780

[1] محمد ختاوي، نفس المرجع السابق، ص 35.

[2] تقرير معلومات: النفط بالخليج ،**"الخليج العربي للدراسات والبحوث الإستراتيجية "**، نقلا عن الموقع:
www.gulfstudies.info.

قطر	1351	1484	1573	1788	1936	2033	2067	2055
السعودية	10749	11429	10315	10908	11467	11841	11702	11624
الإمارات	2947	3047	2795	2813	3214	3398	3441	3471
عمان	714.8	759.7	818.9	869.9	890.9	923.8	945.1	950.9

جدول يوضح معدل الإنتاج اليومي للنفط بدول الخليج

د.محمود أمين،البترول العربي في المعركة (دار المعارف بمصر ،القاهرة ،سنة 1967،ص22).

كما نجد من أهم الإشكاليات التي تواجه مستقبل النفط بالخليج هو ارتفاع معدل الاستهلاك بصورة كبيرة حيث بلغ معدل النمو والاستهلاك نسبة 7.5% سنويا حيث يبلغ تقريبا معدل استهلاك المملكة العربية السعودية اليومي من النفط 2.961 مليون والكويت 467 ألف والإمارات 694 ألف برميل وقطر 230 ألف برميل، فقد ارتفع استهلاك الطاقة في تلك الدول المصدرة (الكويت، السعودية، قطر، والإمارات) بمقدار ثمانية بالمائة سنويا منذ عام 1972م، بالمقارنة باثنين بالمائة نسبة ارتفاع الاستهلاك عالميا. حيث تستهلك السعودية حوالي ربع إنتاجها، لتمثل سادس أعلى دول العالم استهلاكا للنفط.[1]

– استهلاك البترول الإجمالي (ألف برميل يوميا):

السنوات / البلد	2009	2010	2011	2012	2013
البحرين	47.5	45.3	45.9	48.9	50
عمان	108.6	149.6	163.2	186.1	172
الكويت	371.6	397.4	431.1	455.6	467
قطر	168.6	199.2	200.6	225.9	230
السعودية	2.436.1	2.579.7	2.790.9	2.881.6	2.961
الإمارات	585.6	615.5	650.4	679.0	694

جدول يوضح معدل الاستهلاك للنفط بدول الخليج العربي

[1] تقرير معلومات :النفط بالخليج ،نفس المرجع السابق.

د.محمود أمين،البترول العربي في المعركة (دار المعارف بمصر ،القاهرة ،سنة 1967،ص22).

ثانيا: الموارد

1-**اللؤلؤ**:

شكلت صناعة اللؤلؤ الأهمية الكبرى في حياة المجتمع الخليجي عبر العصور قبل ظهور البترول، وهي صناعة خاصة بهذا المجتمع، وتسويقها يمتد إلى أغنى بلاد العالم، وقد عبر محمد بن ثان حاكم قطر عام 1836 م عن أهمية اللؤلؤ في حياة الخليجيين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بقوله "نحن جميعا من أعلانا إلى أدنانا عبيد لسيد واحد هو اللؤلؤ".وقد لعب تكوين الخليج الضحل وطبيعته الحارة دورا في توفير بيئة صالحة لنمو أنقى درجات اللؤلؤ في العالم، والمناطق العربية هي الأكثر إنتاجا و يمكن صيدها سنويا، أما في الشواطئ الإيرانية، فالإنتاج أقل، ويتم الصيد كل ثلاث أو أربع سنوات .[1]

2-**التجارة:**

عرف عرب الخليج النشاط التجاري، منذ القدم، حيث نشطت التجارة في الخليج منذ ما قبل الإسلام، كذلك عرف عرب الخليج الإبحار إلى الهند والاتجار معها، وعرفوا سر الرياح الموسمية. ونقلت سفنهم البضائع الغالية الثمن، خفيفة الحمل، من الهند إلى موانئ الخليج، والجزيرة العربية منها مكة على وجه الخصوص، بوصفها عاصمة بلاد العرب التجارية والدينية وأهم أسواقها، وكانت مكة تقوم بدور الوسيط التجاري، بين الشرق والغرب، بحكم موقعها عند متلقى طريقين تجاريين عالميين قديمين، وهما طريق اليمن والشام، وطريق اليمن والعراق وفارس، وبحكم أنها نقطة بداية سير القوافل التجارية إلى مختلف أرجاء الجزيرة العربية.والواقع أن مكة كانت من أشهر الطرق التجارية،و تضم الطريق الذي يخترق بلاد العرب ويمتد من البحر الأحمر إلى الخليج العربي، مارا بمكة، ويتفرع منه طريق آخر يتجه إلى شط العرب، وطريق يسير مع الخليج العربي، مارا بظفار غربا إلى بلاد الشام. وهناك طريق آخر، يبدأ من يثرب إلى كل من نجد والبحرين.

لقد كان الخليج العربي والبحر الأحمر طريقي التجارة البحرية العالمية بين الشرق والغرب، منذ القدم، وتناوب كل منهما السيادة على هذه التجارة، غير أن الصراع الفارسي البيزنطي السياسي، كان عاملا من عوامل إضعاف النشاطات التجارية في منطقة الخليج

[1] عبد اللطيف محمد الصباغ،**" اقتصاديات اللؤلؤ في الخليج العربي "** ، التاريخ الحديث والمعاصر (د د ن)، (د س ن)،ص

العربي، ومع ذلك فقد ظل الخليج شريانا حيويا وهمزة وصل في حركة التجارة العالمية وبخاصة مع الصين والهند، وبقي التنافس قائما بين الخليج في ظل السيادة الفارسية، وبين البحر الأحمر في ظل السيادة البيزنطية، قبل الإسلام، ورغم ذلك كان للعرب على الخليج عدة موانئ قادرين على حمايتها.[1] واستغلال الثروات المحيطة بها، من ناحية البر والبحر معا، وظلت بيزنطة أنذاك تقاوم احتكار الفرس لتجارة الهند عبر الخليج العربي، أحيانا عبر حليفتها الحبشة، لكن محاولتها باءت بالفشل.ثم جاء الفتح الإسلامي للمنطقة بتطورات بالغة الأهمية، ليس فقط على الصعيد السياسي، بل أيضا على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي فقد بسط المسلمون نفوذهم على منطقة الخليج، والبحر، وزال نفوذ الإمبراطورتين الفارسية والبيزنطية عن بلاد العرب، وتوقف التنافس الذي استمر بينهما قرونا عديدة، وأصبحا يكملان بعضهما البعض. غير أن الفعاليات الاقتصادية والتجارية في منطقة الخليج العربي شهدت مرحلة انكماش واضحة. وأن الفعالية التجارية كانت بالطرق التي تمر عبر البحر الأحمر، إلى البحر المتوسط سواء كانت بحرية أو برية عبر مكة إلى منطقة البحر المتوسط، وقد يرجع السبب إلى أن موقع السلطة المركزية السياسية ، كان في المدينة ومكة خلال فترة الخلفاء الراشدين، ثم في عصر الدولة الأموية، والتي انتقلت فيها حضارة الدولة الإسلامية إلى دمشق، وكان لهذا الموقع السياسي أثر واضح في تركز العلاقات التجارية ووجهتها، وظل الركود التجاري في الخليج والعراق واضحا، خلال الحكم الأموي، ربما لاضطراب الأحوال السياسية في المنطقة، ونشوب العديد من الثورات، وحركات المعارضة، وانعكس ذلك سلبا على تطور الفعاليات التجارية، البرية والبحرية وعلى حركة الملاحة عبر الخليج العربي أيضا.

لعبت منطقة الخليج دورا محدودا في الاقتصاد الدولي في وقت متأخر من منتصف الثمانينات من القرن العشرين، قد برزت عدة دول من كبرى الدول المصدرة للنفط، بينما اتخذت البحرين الخطوات باتجاه جذب البنوك العالمية لتدعيم مخزونها المتناقض بوتيرة سريعة من النفط والغاز، ولكن فيما عدا ذلك على هامش النظام الاقتصادي العالمي زادت الأهمية الاقتصادية لدول الخليج بشكل كبير، فقد استمرت الدول الست التي شكلت مجلس التعاون الخليج، بالإضافة إلى جمهورية إيران الإسلامية في تمثيل نسبة كبيرة من الإنتاج وإجمالي الاحتياطات المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي العالمي، وقد أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي منتجا رئيسيا للسلع الصناعية الثقيلة مثل الألمنيوم والبلاستيك والاسمنت، وبدأت في تأسيس مكان مناسب لها في السوق كمورد لهذه المنتجات، ولاسيما بالنسبة للاقتصاديات النامية في شرق وجنوب آسيا.وعند النظر إلى الموضوع على نطاق أوسع، فإن منطقة الخليج تحتل الآن موقعا محوريا باعتبارها السبيل الوحيد المتبقي أمام المناطق

---

[1] علي محمد سعد إحميدة الحاسي،" **بحث بعنوان: النشاط التجاري في الخليج العربي في العصر العباسي (132-656هـ/750-1258م)**"، محاضر بقسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم المرج، جامعة بنغازي، ليبيا، 2012، ص 3.

المصدرة للعمالة لتحصل على التحويلات المالية في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، وقد بدأت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي في لعب دور أكثر نشاطا في إعادة تشكيل البنية المؤسسية التي يرتكز عليها الاقتصاد الدولي، وأصبحت دول الخليج العربي وإيران تشكل المكونات الرئيسية لاقتصاد جمهورية الصين الشعبية والهند.وعلاوة على ذلك يشكل إنتاج دول الخليج من النفط نفس إجمالي الإنتاج العالمي الذي كان عليه في مطلع القرن العشرين، وعلى الرغم من الزيادة الإجمالية للإنتاج العالمي، فقد قفز إجمالي إنتاج المنطقة من الغاز الطبيعي على غير المتوقع إلى أكثر من 50 في المائة في العقد الذي تلا عام 1999م، وفي الوقت نفسه، أصبحت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة موردين لسوائل الغاز الطبيعي بشكل متزايد.[1]

تركز استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي على شراء حصص من الأسهم في الشركات الخاصة وصناديق الاستثمار بعد أن كان يتم استثمار غالبية الأموال المحصلة في مبيعات النفط والغاز في الأوراق المالية الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، وفي الوقت ذاته، يزداد استثمار حكومات دول الخليج في المشاريع التجارية والصناعية في البلدان العربية بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما تتدفق في الوقت نفسه الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خارج المنطقة إلى دول مجلس التعاون الخليجي بمعدلات غير مسبوقة، وتساهم هذه الاتجاهات في وضع منطقة الخليج بحق في قلب النظام المالي العالمي.

لقد ظهرت صناعات الألمنيوم في البحرين منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين وانتقلت في السنوات اللاحقة إلى الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر، ووفق تقديرات منطقة الخليج للاستثمارات الصناعية، فإن إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي من الألمنيوم قد وصل حاليا إلى نحو تسعة في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي، ويتم حاليا تصنيع أنواع عديدة من البلاستيك في دول الخليج العربي و إيران ويتم تصديرها إلى دول جنوب وشرق آسيا.وقد ساهمت اقتصاديات دول الخليج في رفع نسبة التحويلات المالية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إذ بحلول 2009، تجاوز المبلغ الإجمالي للتحويلات المالية المدفوعة للعمال الوافدين في الخليج نسبة 27% من إجمالي التحويلات المالية العالمية، وفي الوقت الذي نضبت فيه المدفوعات في أماكن أخرى من

[1] تقرير عن معهد الدراسات الدولية والإقليمية، "الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج"، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر، 2012،ص 40.

العالم أثناء أزمة الركود العالمي في عامي 2007 و2008 أصبحت الأموال المتدفقة من منطقة الخليج مصدرا أكثر أهمية للدخل بالنسبة للبلدان المصدرة للعمالة[1]

المبحث الثالث: دراسة في المعطيات الأمنية

يعد موضوع أمن الخليج من الموضوعات التي تقع في صدارة اهتمام السيادة الدولية عموما والسياسات الخليجية على وجه الخصوص، ففي معظم التفاعلات الدولية الدائرة في المنطقة كان الأمن يطرح نفسه على أنه أهم قضية تواجه دول المنطقة.

المطلب الأول: ظهور مسألة أمن الخليج

يعود طرح مسألة أمن الخليج بالأساس إلى الفترة التالية لعام 1971، أي منذ الانسحاب البريطاني من منطقة شرق السويس، والتي أنهت بريطانيا بموجبه اتفاقيات ومعاهدات الدفاع المبرمة مع إمارات الخليج في العشرينيات من القرن 19.[2]، والتي تضمن من خلالها الحفاظ على امن المنطقة والامتناع عما يضر بمصالحها التجارية، وإخضاع علاقاتهم الخارجية لسياستها، ومنعهم من بيع أو تأجير أو إشغال أي جزء من أراضيهم لأي دولة كانت دون موافقة الحكومة البريطانية[3]، وبذلك تطورت العلاقات من الدفاع وحماية إمارات الخليج إلى شكل من أشكال التعهد المتبادل حيث تتعهد بريطانيا بإدارة السياسة الخارجية مقابل أن تخضع تلك المشيخات للنفود البريطاني في إدارة شؤونها الداخلية والتجارية، إلا أن بريطانيا استطاعت أن تسيطر على كل شئ إلى درجة تفوق كثيرا مفهوم الحماية التي كانت تختفي وراءه لدرجة احتكار الامتيازات النفطية والسيطرة على الحياة السياسية في منطقة الخليج العربي[4]

ظل الحال على ما هو عليه حتى عام 1971م حين صرح دينيس هيلي وزير الدفاع البريطاني أمام مجلس العموم في جانفي 1968م عزم بريطانيا على الانسحاب من الخليج في 1971 م مبررا ذلك بضرورة التقرب أكثر من دول أوروبا وتفعيل حلف شمال الأطلسي فضلا عن تخفيض الأعباء المالية للتواجد الكثيف عبر البحار، وكان قرار الانسحاب مفاجأة لمشيخات الخليج وللقوى الإقليمية الأخرى، حيث عرضت هذه المشيخات تحمل كامل نفقات القواعد العسكرية والحاميات البريطانية، لكن بريطانيا رفضت العرض.

---

(1) تقرير عن معهد الدراسات الدولية والإقليمية، نفس المرجع السابق،ص41.

(2) محمد سعيد إدريس،**النظام الإقليمي للخليج العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان، 2000، ص 45.

(3) عصام نايل المجالي ، **تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي**. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 44.

(4) نفس المرجع السابق، ص 51.

ومع انسحاب بريطانيا في الأول من ديسمبر 1971م، أعلنت المشيخات في اليوم التالي تكوين إتحاد تم الإعداد له على مدار عامين مند الانسحاب البريطاني الأول 1968م، يضم الإمارات، أبو ظبي، عجمان، دبي، الشارقة، العربية المتحدة، أم القيوين و الفجيرة. بينما انسحبت إمارتا قطر والبحرين والتحقت إمارة رأس الخيمة بالإتحاد في العام التالي. نصب الشيخ زايد بن سلطان (حاكم أبو ظبي) رئيسا للإمارات المتحدة، بينما أعلن الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم (حاكم دبي) نائبا للرئيس [1]

ترك الانسحاب البريطاني فراغا سياسيا، لكن في الوقت نفسه أخرج منطقة الخليج العربي من آثار العزلة وأبعدها عن التدخلات البريطانية كما حصل في إمارة أبو ظبي وسلطنة عمان[2]، وكان من أهم النتائج التي ترتبت عن الانسحاب، ظهور أربع دول مستقلة وهي: البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة وعمان، إضافة إلى الكويت التي حصلت على استقلالها عن بريطانيا عام 1961 م ، وقد واجهت هذه الدول الحديثة مقتضيات التنسيق وأعباء مواجهة التحديات الخارجية والتهديدات التي تواجه الأمن الإقليمي في الوقت الذي كانت فيه مطالبة بتركيز الاهتمام على توفير متطلبات البناء الذاتي وتدعيم الاستقلال الوطني[3]

لقد استمر النفوذ البريطاني في دول الخليج حتى بعد الاستقلال، من خلال العديد من الجهود لضمان حالة الاستقرار في المنطقة والمحافظة علة الأوضاع والنظم السائدة، فعملت على تشجيع إقامة الإمارات العربية ووعدت بتقديم المعونة له، وحاولت إقامة منظمة الدفاع المشترك مع إيران والكويت، وشجعت إقامة تقارب في السياسات بين الدول الحليفة للغرب كما حاولت حل المشكلات المزمنة التي تعترض أم الخليج مثل ادعاءات إيران بشأن البحرين، والصراع حول جزر الخليج، كما لعبت بريطانيا دورا هاما في تشجيع التقارب بين شاه إيران والملك فيصل باعتبار أن إيران والسعودية هما القوتان اللتان يمكن الاعتماد عليهما لتأمين الاستقرار للمنطقة بعد الانسحاب. [4]

ومن ناحية أخرى فإن الانسحاب البريطاني من الخليج العربي عكس تضائل إستراتيجيتها في المواجهة مع الكتلة الشيوعية، حيث صارت الولايات المتحدة الأمريكية هي المسؤول

---

[1] مركز الخليج العربي للبحوث الاسراتيجية،"حروب الامارات الخارجية" ،02 /2015/01،عن الموقع:
gulf studies info/ar/studies

[2] نصرة عبد الله السبكتي.**أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق**. المؤسسة العربية للدراسات و النشر و التوزيع، (دب ن)،2003،ص51

[3] محمد السعيد إدريس ، **النظام الاقليمي للخليج لعربي** .مرجع سابق، ص ص 49-50

[4] نصرة عبد الله السبكتي، مرجع سابق، ص 52.

الأول عن ذلك، خاصة وأن هذا التخلي قد تزامن معه زيادة قوة الأسطول السوفيتي في المحيط الهندي غلى جانب حصوله على تسهيلات التموين من مناطق قرب الخليج

وبناء على ذلك فإن الانسحاب البريطاني من شرق السويس يعد نقطة تحول هامة في مسألة أمن الخليج العربي حيث بدأت تتشكل محاور للتحالف والمواجهة تعكس رؤى معينة لأمن المنطقة.[1]

المطلب الثاني: المشاريع الأمنية لدول الخليج العربي

على صعيد السياسة والجهود الدولية، كانت إيران الأكثر حسما في الدعوة لإقامة حلف سياسي مع الدول والإمارات الخليجية، لكن دعواها ظلت تستثني العراق بصفة قوة إقليمية (معادية) فضلا عن أن سياستها كانت تتمحور نحو تكريس الهيمنة الإقليمية المطلة على منطقة الخليج من خلال جهودها لاستمالة بعض زعماء دول الخليج لمساندة مشاريعها الأمنية، وقد تضمن المشروع الأمني الإيراني لعام 1975م ما يأتي:

- إقامة حلف عسكري تحت مسميات مختلفة (منظمة الدفاع الإقليمية، الحزام الأمني الخليجي، الحلف الخليجي).
- إخلاء المنطقة من القواعد العسكرية مع جعل خليج عمان خارج نطاق المياه الإقليمية.
- حماية أمن وحدود الدول الأعضاء. [2]

إلا أن الفكرة الإيرانية لم تلق قبولا لدى دول المنطقة، ما أدى لطرح مشروع آخر في العام ذاته عرف باسم إعلان الرياض أثناء لقاء وزراء خارجية دول الخليج العربي وإيران ، حيث تم في هذا اللقاء بحث التعاون الإقليمي المقترح للدفاع عن الأمن في الخليج، على أن يتم إقراره في مؤتمر قمة خليجي. إلا أن القمة لم تعقد أساسا، لذلك اتفقت ثمانية من دول الخليج على عقد اجتماع بديل لوزراء خارجيتها في العاصمة العمانية (مسقط) وجرى في 25 جانفي 1976 انعقاد هذا الاجتماع الذي يقضي بإنشاء حلف عسكري. بين هذه الدول بحيث تحم/ل جميع الدول الخليجية المسؤولية بصورة متساوية، هذا كان اقتراح عمان والذي ألحقه بمذكرة تضمنت دعوة للتأكيد على حرية الدول في اختيار نظامها السياسي والاجتماعي وحرية الملاحة في الخليج، إلا أن العراق عارض المذكرة العمانية وأيدت الكويت الموقف العراقي الذي طالب بأن ينحصر دور المؤتمر على معالجة القضايا التي

---

[1] أسامة الغزالي حرب، محمد السعيد إبراهيم إدريس ، "*الأمن والصراع في الخليج العربي*" ، **السياسة الدولية** ، عدد 63، (د ب ن)، جانفي 1981، ص 11.

[2] عبد الرزاق خلف محدد الطائي، "المشاريع الأمنية لدول الخليج العربي من الانسحاب البريطاني حتى التواجد الأمريكي" ، **مركز الدراسات الإقليمية** ،جامعة الموصل،1990/09/22،ص ص1-5

تهم دول المنطقة ومن بينها حرية الملاحة في الخليج.وعلى الرغم من إخفاق مؤتمر مسقط الأول، فقد سعت معظم دول الخليج لإيجاد تنظيم إقليمي للدفاع عن أمن الخليج، عبر مؤتمر مسقط الثاني الذي عقد في جانفي عام 1977م، والذي لم يكن أفضل من سابقه، فقد شاركت المملكة العربية السعودية العراق في معارضة مشاريع الشاه للتعاون الأمني الجماعي في الخليج رغم أن مواقفها تتأثر بسياسات ومصالح الدول الكبرى ، كما أن معظم الدول الخليجية كانت موافقة وقريبة من التصورات السعودية.[1]

كان تشكيك الدول الخليجية بإيران والعراق إلى جانب اندلاع الثورة في إيران وسقوط نظام الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية وإعلانها تصدير الثورة، ونشوب الحرب العراقية الإيرانية 1980م-1988م من أكبر العقبات أمام نجاح أي مشروع أمني خليجي مما دفع الدول الخليجية الست إلى تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليتولى تنسيق المواقف والتوجهات العامة لتحقيق مزيد من القدرات الذاتية عام 1981م لمواجهة الأخطار المحيطة بها.وقد عجز مجلس التعاون الخليجي من معالجة الأزمة التي نشبت بين العراق والكويت في مطلع 1990م والتي أدت إلى قيام العراق باجتياح الأراضي الكويتية في الثاني من أفريل من نفس العام، الأمر الذي هدم الأهداف الأساسية التي من أجلها أنشأ مجلس التعاون الخليجي، والتي تمثلت أساسا في معالجة الأمن الداخلي والخارجي من جانب الدول الأعضاء.[2]

دفع الاجتياح العراقي للكويت إلى تحالف دول مجلس التعاون الخليجي مع قوة خارجية، وذلك باستقبال قوات التحالف الدولي التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية على أراضيها، ومنذ انتهاء أزمة اجتياح العراق للكويت سعت دول مجلس التعاون الخليجي على بناء أمن إقليمي يعتمد على الدعم المالي الخليجي، لذا وقعت الدول الخليجية الست بالإضافة إلى مصر وسوريا في 1991/03/06 في دمشق على مذكرة عرفت بـ(إعلان دمشق) أو صيغة (6+2)، وقد تضمن هذا لإعلان التعاون في عدة مجالات أبرزها المجال السياسي والأمني والمجال الاقتصادي والثقافي، وفيما يتعلق بالمجال الأمني اعتبرت السورية والمصرية المتواجدة على الأراضي السعودية والدول الخليجية الأخرى بمثابة تلبية لرغبة حكوماتها بهدف الدفاع عن أراضيها وأن هذه القوة تشكل نواة لقوة سلام عربية لتحقيق ضمان النظام الأمني العربي، وجاء الإعلان ليجسد التضامن العربي والتحالف ضد العراق

[1] عبد الرزاق خلف محمد الطائي، نفس المرجع السابق،ص 5.

[2] نفس المرجع السابق، ص6.

بعد غزوه لدولة الكويت.[1] لكن سرعان ما تراجع ذلك، بسبب التباين في وجهات النظر، ورفض الأطراف الأمريكية والإيرانية والعراقية له، حيث ترى العراق وإيران أن أمن الخليج من اختصاص دولة وليس من اختصاص قوات من خارج إقليم الخليج، لهذا السبب فشلت معادلة (6+2) الخاصة بإعلان دمشق، وتحولت إلى استثمارات خليجية أنفقت في سوريا، ولم تجر الاستفادة من العمق المصري كأكبر دولة في العالم العربي.[2]

المطلب الثالث: أمن الخليج والصراعات المحلية والدولية

1-الصراعات المحلية:

تعج منطقة الخليج العربي بالصراعات المتفجرة، وتأتي معضلة الحدود على عوامل هذه الصراعات التي ترتبط بالإطار الاجتماعي والميراث التاريخي للمنطقة، ويعد مؤتمر العقير عام 1922 أول مرحلة عملية لرسم الحدود التي قامت بها بريطانيا بين العراق والكويت، أدت إلى اشتباكات عسكرية بين الطرفين بدأت عام 1961 م حول السيادة عندنا طالبت العراق بالكويت كلها، تلتها عام 1973م والتي امتازت بكونها مطالب حدودية، وما يزيد من حدة هذه الاشتباكات بين الدول، فهي صوغ الاتفاقيات بشكل تصح فيه قابلة لتفسيرات شتى الأمر الذي يبقيها مصدر خلاف مستمر بين الأطراف المعنية وهو ما حدث عام 1990 عند احتلال العراق للكويت والتي كانت قبلها عدة اشتباكات، كذلك أدخلت بريطانيا ظاهرة المناطق المحايدة بين دول المنطقة، وهي ظلت سبب نزاع بين الدول المحيطة بها، وقد حل معظمها بالاقتسام مناصفة، ومنها المنطقتان المحايدتان بين العراق والسعودية، وبين الكويت والسعودية.[3]

كما وجدت النزاعات على المياه الإقليمية والجرف القاري بين معظم دول المنطقة، وتفاقمت مع اكتشاف البترول وامتداد آباره تحت المياه، ومثاله الخلاف بين السعودية والبحرين حول المياه الإقليمية، و بين الكويت والسعودية حول المياه المحاذية للمنطقة المحايدة، وبين إيران ومعظم الدول العربية الخليجية حول اقتسام الجرف القاري في الخليج وبين الكويت والعراق حول اقتسام الجرف القاري فيما بينهما أيضا.إلى جانب الصراعات المحلية، تشهد منطقة الخليج العربي تنافسا بين القوى الإقليمية الرئيسية في المنطقة أي العراق وإيران والسعودية رغبة كل [4]طرف في السيطرة على المنطقة والقيام بدور الدولة

---

[1] نايف علي عبيد،**مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل**. ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2002، ص 381- 384.

[2] عبد الله الشايجي،" تجاوز الإضراب -القيمة السياسية المضافة بالاتحاد الخليجي"، **السياسة الدولية**،المجلد 49، العدد 196، أفريل 2014، ص 11.

[3] سالم مشكور، **نزاعات الحدود في الخليج العربي**. مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق. لبنان، 1993، ص ص82-84.

[4] أسامة الغزالي حرب، محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص 12.

الكبرى، وهذه الرغبة بالنسبة لإيران لم تكن جديدة، فقد كان تصورها لأمن الخليج قبل الثورة يدور حول محور القومية الفارسية، وإنشاء سوق آسيوية مشتركة بهدف مواجهة الفكرة القوية العربية الجامعة التي يركز عليها النظام العربي، ومن ثمة الدعوة الإيرانية إلى ضرورة عقد تحالفات أمنية خليجية يكون الدور الإيراني فيها شرطي الخليج القوي، وعلاقاته في هذا الصدد مع الغرب وإسرائيل[1]. كما ركزت إيران في عهد الشاه على محاولة السيطرة على دول الخليج العربي والتحكم في الممر الملاحي للمنطقة، واتهمت السياسة الإيرانية بالتأكيد على أن منطقة الخليج العربي منطقة نفوذ إيرانية، فعلت على السيطرة على الممرات الداخلية لتشديد الحصار على الموارد الاقتصادية للدولة[2]، كما يبرز هذا الاتجاه في إصرار إيران على رفض اسم الخليج العربي وتسميته بالخليج الفارسي، أما العراق فهو يعلن عن رغبته في السيطرة على المنطقة وذلك في مواجهته لإيران، وهي نفس رغبة السعودية التي تسعى إلى التفرد بزعامة وقيادة الدول العربية وقد وضح هذا الهدف من خلال رفض السعودية لتدخل الجامعة العربية المباشر في المنطقة لدعم إمارات الخليج في فترة الاحتلال البريطاني للإمارات، وكانت السعودية ترغب في أن يكون دور الجامعة ن خلالها، خشية أن تمكن دول غربية من التدخل في المنطقة عن طريق الجامعة العربية، هذا الموقف دفع السعودية للانسحاب من صندوق التنمية الذي أنشأته بريطانيا، ورفضت في نفس الوقت القرارات التي اتخذتها لجنة الخليج التابعة للجامعة العربية، والتي تضمنت انتقاد السياسة البريطانية في المنطقة.[3] وإلى جانب المصالح السياسية المختلفة، هناك أسباب اقتصادية أخرى تزيد من الخلافات بين دول المنطقة، فهناك الصراع حول الثروات البترولية، مما أدى إلى تزايد الخلافات حول المياه الإقليمية والجرف القاري، خاصة حول الجزر الإماراتية الثلاث والتي تخزن كميات كبيرة من البترول في امتداداتها تحت الماء، مما أدى بإيران إلى استخدام القوة العسكرية في احتلالها للجزر الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى وأبو موس).ومن الناحية السياسية سعت بعض الأطراف إلى عقد التحالفات في مواجهة أطراف أخرى مثل حلف شمال الأطلسي وحلف بغداد.كما أخذت الخلافات في منطقة الخليج العربي أشكالا أخرى تجسدت في الحرب العراقية الإيرانية وحرب تحرير الكويت والتي تعد من أعنف الصراعات في التاريخ المعاصر للنظام الإقليمي الخليجي، جاءت هاتان الحربان لتؤكد حقيقة أن التوترات هي القاعدة السائدة بالنسبة للمنطقة والتي كانت أساسا حروب حدودية.

2- أمن الخليج والقوى الدولية

أدت الصراعات السابقة بين دول المنطقة إلى انعدام صيغة لأمن الخليج، ولم تستطع تحقيق أمنها، لهذا استطاعت القوى الدولية أن تنفذ إلى المنطقة وتؤثر سلبا عليها، فمن الناحية السياسية عملت السياسة الأمريكية على استقطاب القوى الموالية لها في المنطقة منذ

---

[1] نبيل عبد الفتاح،" الحرب وقضايا الأمن في الخليج" ، **السياسة الدولية**، عدد 63، (د ب ن)، جانفي، 1981، ص 97.

[2] محمد أحمد العدوي،**الحرب الخليج وأمن الخليج** . مركز المحروسة للبحث والتدريب والنشر، (د ب ن)، 1998، ص 124.

[3] أسامة الغزالي، محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص 14.

أوائل الخمسينات تجسدت في التحالفات مثل التصريح الثلاثي عام 1950م، حلف بغداد 1955، مشروع ايزنهاور 1956م، أما مع الانسحاب البريطاني 1971م فاعتمدت على السعودية وإيران أو كما عرف "بمبدأ نيكسون"، كما شهدت العلاقات السوفيتية الإيرانية تحولات هامة منذ منتصف الستينات، وشكلت المعاهدة السوفيتية العراقية في أفريل 1972م، نقطة تحول في السياسة السوفيتية من خلال التخفيف من اعتمادها على مصر والتوجه نحو الخليج العربي.ومن الناحية الاقتصادية فقد كان هدف الدول الغربية من أمن الخليج تأمين مصالحها اقتصاديا واستراتيجيا عن طريق السيطرة على موارد البترول في المنطقة من خلال الإبقاء على الهيمنة الاحتكارية على البترول العربي عن طريق الشركات الاحتكارية البترولية، أو عن طريق التحكم في الأرصدة المالية العربية من خلال توظيفها، الأرصدة المالية العربية. في الأسواق المالية والنقدية الغربية واستثمار الأرصدة في شراء الأصول الصناعية والعقارية الغربية. ومن الناحية العسكرية لجأت القوى الدولية إلى تأمين مصالحها عن طريق التسليح المباشر للقوى الإقليمية والمحلية من خلال التواجد العسكري في المنطقة التي رأتها الدول الغربية أحد الوسائل لتخفيف أمن الخليج.[1]

[1] أسامة الغزالي ،نفس المرجع السابق، ص16.

من خلال دراستنا للمعطيات الجغرافية والاقتصادية والأمنية لمنطقة الخليج العربي نستنتج أن هذه الأخيرة كنموذج يستحق الدراسة نظرا للأهمية الجيواستراتجية التي تتميز بها المنطقة في الميزان السياسي الدولي بفضل ثرواته الاقتصادية الكبرى التي جعلت منه منطقة ذات اهتمام خاص من طرف القوى الاستعمارية المتعاقبة عليها من أجل خدمة مصالحها القومية وهذا ما أدى إلى ضعف وهشاشة دول الخليج العربي وظهور مشاكل أمنية وصراعات داخلية.

الفصل الثاني: منطقة الخليج العربي كمحدد للتنافس الأمريكي السوفياتي/الروسي

سعت القوى الكبرى منذ أمد بعيد إلى ملاحقة مصالحها الإستراتيجية وممارسة نفوذها في منطقة الخليج العربي وذلك منذ اكتشاف النفط في المنطقة في أوائل القرن العشرين، حيث ازداد ارتباط القوى الكبرى بالمنطقة لتغدو إحدى أهم المناطق الحيوية في الإستراتيجيات الدولية فضلا عن موقعها الجغرافي المتميز الذي يضم أهم الممرات المائة التي تمر من خلالها ناقلات النفط مما جعلها مسرحا للتنافس الدولي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي نظرا للفراغ الذي تركه الانسحاب البريطاني في المنطقة مع بداية السبعينات.

سيتم تناول هذا الفصل في مبحثين

المبحث الأول :التنافس الأمريكي السوفييتي في منطقة الخليج العربي.

المبحث الثاني :وسائل التنافس الأمريكي السوفييتي في منطقة الخليج العربي.

المبحث الأول: التنافس الأمريكي السوفيتي في منطقة الخليج العربي.

احتل الخليج العربي مكانة مهمة بالنسبة إلى مصالح القوى العظمى وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي، مما جعلها ساحة للتنافس بينهما، بيد أن طبيعة ارتباط القوى بالمنطقة تمليها أساسا ما يعتقد كل طرف أنه جزء من مصلحته القومية.

المطلب الأول: الولايات المتحدة الأمريكية

أولا: دوافع الوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي

لاشك في أن التوجه الأمريكي نحو منطقة الخليج العربي يرجع إلى دوافع أساسية، تشكل بمجملها المصالح الأمريكية في المنطقة، والتي يمكن تحديدها بما يأتي:

- **ضمان مصادر الطاقة (النفط)**

احتلت مسألة تأمين النفط جانبا كبيرا من اهتمامات كافة الإدارات الأمريكية المتعاقبة، نظرا لما يشكله النفط من مصلحة أساسية للولايات المتحدة الأمريكية أو القوى الكبرى عموما ووفقا لبيانات وزارة الطاقة الأمريكية، يبلغ حجم الإنتاج الأمريكي من النفط الخام وسوائل الغاز نحو 5.7 مليون برميل يوميا، وهو ما يشكل حوالي 9.8% من الإنتاج العالمي، كما تبلغ الاحتياطات الأمريكية المؤكدة من النفط نحو 30.4 مليار برميل بنسبة تبلغ 2.9% من الاحتياطي العالمي، وعليه فقد أصبح من أولويات السياسات الأمريكية ضمان المحافظة على تدفق نفط الخليج العربي بشكل آمن وبأسعار معقولة ومنع أية قوة محلية أو إقليمية أو دولية من التعرض لهذه المصالح، أو أن تكون منافسا لها. [1]

وفي هذا الصدد أشار وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وليم كوهين إلى ذلك في تقرير قدمه إلى الرئيس والكونغرس عام 1997 بقوله "نحن لا نريد الصراع ندا لند، بل نريد امتلاك إمكانات تضمن لنا التفوق الحاسم، إننا نعيش عصر الإمكانات الإستراتيجية، وبدون مثل هذا التفوق ستكون قدرتنا على تحقيق السيادة العالمية موضع شك ومن ناحية أخرى فقد ذهب (لورنس ليندساي) وهو أحد المستشارين الاقتصاديين للرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش إلى القول قبل بداية الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 إلى أن النفط هو

---

[1] خليل العناني، "اللوبي النفطي الأمريكي...النفوذ والآليات التأثير"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 124، أفريل 2006، ص ص 45- 46.

الهدف الرئيسي لأي هجوم أمريكي على العراق، وأن التأثيرات السلبية والتكلفة الاقتصادية لأي عمل عسكري ضد العراق ستكون بسيطة للغاية مقارنة بالمزايا الاقتصادية المرجوة في حالة نجاح الحرب".[1]

- **حماية أمن إسرائيل**

لقد تبنت الولايات المتحدة خلال إدارتها المتعاقبة سياسة واضحة وثابتة، تمثلت بسياسة دعم وضمان أمن الكيان الصهيوني ماديا ومعنويا، وذلك من خلال تعهدها بتحقيق تفوق إسرائيل العسكري على الدول العربية مجتمعة، وتمكينها من الاستمرار في الإنفراد بامتلاك السلاح النووي في المنطقة، فضلا عن التزامها بدعم إسرائيل في المحافل الدولية، والعمل دون صدور قرارات ضدها من مجلس الأمن خاصة مع انتهاكها المستمر للقانون الدولي، وهكذا يتضح أن أحد أهم دوافع التواجد الأمريكي في منطقة الخليج العربي، إنما يتمثل بمنع بروز أية قوة إقليمية في المنطقة، لأن وجود مثل هذه القوة يجعل التوازن الإستراتيجي لصالح الدول العربية، وهو ما لا يتفق مع السياسة الأمريكية ومصالحها والتي تتجه نحو جعل إسرائيل القوة العسكرية المتفوقة في منطقة الشرق الأوسط.[2]

- **حماية الأنظمة الموالية لها**

سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى دعم الأنظمة السياسية الحليفة والصديقة لها في منطقة الخليج العربي، لأن التغير مهما كان نوعه سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا غالبا ما يؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار الذي يؤثر بدوره على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وأهدافها في المنطقة وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية تخشى من أن يؤدي تغير الأنظمة الحاكمة في المنطقة إلى نتائج عكسية خوفا من أن يكون البديل قوى ذات توجهات معادية لها، أو نظم عسكرية وطنية قليلة الخبرة، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية لديها علاقات جيدة مع نظم الحكم العربية، ولديها تجربة طويلة في كيفية التعامل معها، ووسائل الوصول إليها، وأساليب الضغط عليها.[3]

فعملت على دعم ايران خلال الفترة من عام 1962 الى 1978 من خلال قيامها بدور شرطي المنطقة و التي تعد احد أهم السمات البارزة في العلاقات الأمريكية الإيرانية فضلا عن تقديم الدعم للبرامج الإنمائية الإيرانية كالإصلاح الزراعي حيث وصف الشاه بأنه

---

[1] خليل العناني , نفس المرجع السابق، ص 46.

[2] سليم كاظم علي، "التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي"، **دراسات دولية**، العدد 54، (د س ن)، ص ص 139- 141.

[3] نفس المرجع السابق، ص 141.

إصلاحي تقديمي، و بالمقابل كان الشاه يعمل على إظهار الولايات المتحدة الأمريكية كداعم للاستقرار الوطني الإيراني لكن هذه السياسة لم تدم طويلا،فقد أدى سقوط شاه إيران عام 1979 اثر قيام الثورة الاسلامية إلى حدوث تداعيات كبيرة كان من أهمها خروج احد حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية من تحت مظلتها في منطقة حساسة تتمركز فيها أهم المصالح الإستراتيجية الأمريكية،و أهمهم أيضا قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 إلى حدوث انعطاف في مسيرة العلاقات بين البلدين بسبب التوجهات الجديدة للنظام السياسي الإيراني. [1]

ثانيا: تطور السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الخليج العربي

- السياسة الخارجية الأمريكية فترة السبعينات

تعود بدايات الاهتمام الأمريكي بمنطقة الخليج العربي إلى نهاية العشرينات من القرن الماضي، إلا أنه لم يتكسب قيمة إستراتيجية إلا بعد الحرب العالمية الثانية، بفعل تزايد أهمية نفط الخليج العربي، ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، إضافة إلى تصاعد حدة الحرب الباردة، ومخاوف الولايات المتحدة من سعي الإتحاد السوفيتي للوصول إلى المنطقة.[2]إلا أن الاهتمام الأمريكي المباشر بمنطقة الخليج العربي لم يتبلور بصورة واضحة إلا بعد عام 1971م، عندما انسحبت بريطانيا من المنطقة، إذ أخذت الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها إنشاء نظام أمني جديد لملأ الفراغ في هذه المنطقة، واستندت سياستها على اعتقاد راسخ بأن الازدهار الغربي يرتبط بإمدادات النفط من الخليج العربي والاستفادة من الدروس الصعبة في الفيتنام بعد إرسال واشنطن لقواتها إلى الخليج العربي.

بدلا من ذلك، كان توجه السياسة الخارجية الأمريكية نحو لاعبين إقليميين من أجل تسهيل تحقيق أهدافها على مستوى المنطقة من خلال إستراتيجية نيكسون وهو مبدأ "العمودين المتساندين"، وكان الملمح في هذه السياسة هو تحريم استخدام القوة والحفاظ على توازن القوى، وذلك بدعم المملكة العربية السعودية وإيران مقابل الحفاظ على الوضع الراهن للخليج العربي، وحماية موارد النفط من أي تهديد معاد، واعتبرت إيران بأنها أكثر قدرة على تأمين المصالح الغربية عسكريا، وهي الأكثر استقرارا من المملكة العربية

---

[1] رسمية محمد هاي،"**ايران و الولايات المتحدة الامريكية...العلاقات و الازمة و افاق المستقبل** "،عن الموقع www.iraqicp.com/index.php/ections/platform/32412 2015-08-22

[2] أشرف محمد كشك، "أمن الخليج في السياسة الأمريكية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد124، أفريل 2006، ص 171.

السعودية، وبالتالي كان شاه إيران أكثر حصولا على الأسلحة المتطورة من الولايات المتحدة الأمريكية و جاء تدريجيا اعتباره "شرطي الخليج".[1]

كما سعت السياسة الأمريكية في الخليج إلى إقامة توان وتوافق ما بين اهتمامها الفعلي بأمن المنطقة من جهة، وحرصها الأكيد على عدم الزج بنفسها مباشرة في أية ترتيبات تكفل هذا الأمن من جهة ثانية، وذلك وفق حتميات مبدأ تكسون، ومفاده عدم ارتباط الولايات المتحدة الأمريكية المباشر بالمشكلات العالمية و عزوفها عن تقديم الرجال والمال والسلاح للحفاظ على الأوضاع الدولية القائمة، بما يعني تحمل الآخرين لمسؤولياتهم الدولية والإقليمية، والذي لا يعني إحياء للعزلة الأمريكية التقليدية ولكنه في جوهره نبذ لسياسات التدخل العسكري المباشر، مع ضمان المصالح الاقتصادية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية عن طريق دعم الأنظمة الحليفة والصديقة التي تلعب دور الحامي لتلك المصالح.[2]

وتأكيدا للنهج المتحفظ إزاء المشكلات العالمية أعلن جوزيف سيسكوفي* في سبتمبر 1972م، مبادئ خمسة شكلت منطلقات السياسة الخارجية الأمريكية وفي ذلك الوقت وهي إيجازا:

1- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
2- تشجيع التعاون الإقليمي من أجل السلام والتقدم.
3- مؤازرة الدول الصديقة في سعيها لتأكيد أمنها الذاتي.
4- التمسك بالمبادئ المعلقة في قمة موسكو بتفادي المواجهة بين القوتين العظمتين.
5- تشجيع التبادل الدولي للسلع والخدمات والتقنية.

وبالنظر إلى المبادئ الثلاثة الأولى، نراها الركائز الأساسية التي نهضت عليها الإستراتيجية الأمريكية في الخليج آنذاك، تلك المستهدفة تكريس الاستقرار في هذه المنطقة

---

(1) seyed Mohsen Mirhosseini, Etham Rasoulisanibadi, "the Milestones of the Persian gulf security Development of political science", **faculty of human science Yazd university**, Iran, 2015, p 118.

(2) **.درية شفيق بسيوني،"** الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي الثوابت والمتغيرات"، **مجلة الفكر الإستراتيجي العربي**، العدد 41، 2007/01/05، ص ص 2-3

* جوزيف سيسكو: كان دبلوماسيا أمريكا مهما في وزارة الخارجية الأمريكية تحت إدارة هنري كسنجر، وكان من كبار المفاوضين بين الأطراف المتنازعة في الشرق الأوسط، عمل كدبلوماسي في وزارة الخارجية لمدة خمس فترات رئاسة تخللها عدد كبير من الأزمات.

دونما تدخل عسكري صريح، وذلك بالاعتماد على العلاقات الوطيدة مع كل من إيران والسعودية تطبيقا لسياسة الدعامتين.[1]

لقد كانت هناك تطورات هامة أثناء فترة حكم رتشارد نيكسون، أدت فيما بعد إلى انهيار سياسة العموديين المتساندين، تمثلت أساسا في استخدام النفط كسلاح ضغط سياسي فعال في حرب أكتوبر 1973م، من قبل البلدان العربية المنتجة للنفط التي خفضت من الإنتاج بنسبة 5% شهريا وقطعت الإمدادات النفطية عن الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا بسبب موقف حكومتيهما المنحاز إلى إسرائيل[2]، وأيضا الإطاحة بنظام محمد رضا شاه بهلوي في إيران عام 1979م، وتحولت إيران من نظام ملكي لتصبح جمهورية إسلامية برئاسة روح الله الخميني[3]، بالإضافة إلى الغزو السوفييتي لأفغانستان عام 1979م بغية إنقاذ الحكومة الشيوعية المحاصرة في كابول، هذا ما جعل الأمور أشد خطورة وتهديدا بالنسبة للمصالح الأمريكية، فقد أنعش هذا الغزو مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية التي تعود إلى بداية الحرب الباردة حيال تطلع الإتحاد السوفيتي إلى مواطئ قدم في الخليج العربي، واستهلت بذلك مرحلة جديدة من مراحل السياسة الخارجية الأمريكية.[4]

- **السياسة الخارجية الأمريكية بين حربي الخليج (1980-1990)**

أكد الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في خطاب حالة الإتحاد الذي ألقاه في 23 جانفي 1980م ، بأن أية محاولة من أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي، سيتم اعتبارها كهجوم على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية (في الشرق الأوسط) ومثل هذا الهجوم سيتم ردعه بكل الوسائل الضرورية، وعلى أثر ذلك تم إنشاء قوة الانتشار السريع لكي تكون جاهزة لنقلها إلى منطقة الخليج العربي.[5]

---

[1] درية شفيق بسيوني، نفس المرجع سابق ، ص 3.

[2] سعد حقي توفيق، "التنافس الدولي وضمان أمن النفط"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 43، جامعة بغداد، (د س ن)، ص 3.

[3] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011**. دار الجنان للنشر والتوزيع، السودان، 2012، ص 79.

[4] شلبي تلحمي، تر: ثائر علي ديب، **المخاطر**. مكتبة العبيكان، السعودية، 2005، ص 208.

[5] ماريانا خارواكي، تر: خليل الجيوسي، **الكرد والسياسة الخارجية الأمريكية**. دار آراس للطباعة والنشر، لبنان، 2013، ص 208.

إن الخطاب السالف الذكر عرف فيما بعد بمبدأ كارتر (carter Doctrine) والذي أعقبه بعد فترة قصيرة إعلان الولايات المتحدة الأمريكية على لسان وزير دفاعها "هارولد براون" عن تشكيل قوة التدخل السريع في منطقة الخليج العربي والمناطق المجاورة لها، لضمان تأمين وصول غير متقطع لنفط الخليج العربي للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعد عاملا أساسيا في تشكيل تلك القوة التي فتحت قيادتها العامة في قاعدة ماكدويل الجوية بولاية فلوردا وعين لجنرال بول كيلي paul kelly قائدا لها، وقد اهتم السؤوولون الأمريكيون أكثر بالتطورات الحاصلة في الخليج العربي والمحيط الهندي، وهددوا باستخدام القوة إذا ما تعرضت المصالح الأمريكية الأوروبية إلى التهديد في المنطقة، حيث حصر وزير الدفاع الأمريكي "جيمي شليزنجر" مهمة قوة التدخل السريع في السيطرة على منابع النفط في الخليج العربي إذا قرر العرب حظر النفط العربي عن الولايات المتحدة الأمريكية، أما "زبيغتنو بريجنكسي" مستشار الرئيس جيمي كارتر فقد هدد بالتدخل العسكري في حال تعرض منابع النفط الخليجي للخطر وجاء في تصريحه" إن بإمكان الولايات المتحدة أن تتدخل عسكريا دون التزام سابق لأوانه على الأسلحة النووية إذا حاول الإتحاد السوفيتي السيطرة على حقول نفط الخليج العربي وبإمكان الولايات المتحدة الأمريكية مجابهة التحدي في غضون أسبوعين، لقوات مساوية تقريبا لقوات الآخر فيما لو تهددت مصلحة حيوية في ذلك الجزء من العالم ومن هنا ستحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بحقها".[1]

لقد برزت الرغبة الأمريكية بوضوح لتطوير قوة التدخل السريع مع تولي رونارد ريغان R.Reagan الحكم بين عامي 1981-1988، حيث بادر مع توليه السلطة مباشرة إلى زيادة عدد القوات إلى 200 ألف جندي وزودها بالأسلحة المطلوبة، كما صار عدد القطع البحرية الأمريكية 26 قطعة من ضمنها حاملات طائرات و3 غواصات ، وقد عد هذا أقوى وجود أمريكي في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية.[2]

كما تميزت سنوات الثمانينات بسلسلة من الأحداث، تمثلت في حرب الخليج الأولى (1980-1988) وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية من أجل محاربة الشيعة، والإستلاء على السفارة الأمريكية في طهران (4 نوفمبر 1979 إلى 20 جانفي 1981) بواسطة عدد

---

[1] صفاء عبد الوهاب المبارك، عكاب يوسف الركابي، "قوة التدخل السريع الأمريكية في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي"، **مجلة كلية التربية**، العدد06،(د س ن)، ص 137.

[2] نفس المرجع السابق، ص 138

من المتطرفين الشيعة، وإفاقة السوفييت في منطقة الخليج العربي، وأخيرا نهاية حقبة الحرب الباردة.[1]

كانت حرب الخليج الأولى والتي نشبت إبان تولي ريجان للحكم، هي المواجهة الأولى ذات الأهمية من أجل إحداث انعكاسات إقليمية تتعلق بالعلاقة الثلاثية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران والعراق، وقد قام مبدأ نيكسون بحل تلك المظلة بالفعل، بأنه إذا فشلت إيران في تسهيل المصالح الأمريكية في المنطقة، فإن مركزها سيشغله العراق، وقد دفعت المصالح الأمريكية في المنطقة الإستراتيجية الأمريكية في الخليج إلى دعم العراق كسياسة بديلة للحفاظ على الوضع الإقليمي الراهن الهش، وحتى بعد استخدام العراق للأسلحة الكيماوية عام 1984 قالت الولايات المتحدة الأمريكية بأن ذلك لن يغير من اهتمامها بالسير في علاقات وثيقة معه، كما أنها لا تريد لهذا الموضوع أن يطغى على علاقتهما الثنائية، حيث أن هدفهما المشترك هو وضع نهاية مبكرة للحرب على حساب إيران ويشكل امتداد أمد الحرب للولايات المتحدة الأمريكية مخاطر جمة بالنسبة للاقتصاد الأمريكي والمصالح الأمنية للعالم الحر، وفي هذا السياق منحت الولايات المتحدة الأمريكية تسهيلات ائتمانية للعراق من خلال بنك التصدير والاستيراد الأمريكي، وذلك بهدف تأمين موضع قدم في أسواق العراق الضخمة والواحدة، وقامت بتمويل العراق بملغ 5 مليار دولار أمريكي، عملت خلالها على تشجيع حلفائها بتزويد العراق بالأسلحة وتم رفع العراق في عام 1982م من قائمة وزراء الخارجية للدول الداعمة للإرهاب بعدما كان ينظر إليها كخطر داهم.[2]

وجاءت نهاية حرب الخليج الأولى سبتمبر 1988 على حساب إيران بقبولها قرار الأمم المتحدة رقم 598 في أوت 1988 والذي نادى بوقف إطلاق النار، وعودة الأوضاع إلى ما قبل نشوب الحرب.[3]

- **السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب الباردة**

بدأت حقبة ما بعد الحرب الباردة بتغير آخر في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي، والتي تمثلت في نشوب حرب الخليج الثانية عندما اتهمت الحكومة العراقية

---

[1] ماريانا خارودكي، تر: خليل الجيوسي، **الكرد و السياسة الخارجية الأمريكية**. مرجع سابق ، ص 209.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص 211- 212.

[3] عبد الخالق عبد الله، **النظام الإقليمي الخليجي**. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1998، ص 150.

الكويت بالتجاوز على الأراضي العراقية والاستيلاء على آبار حقل الرملية العراقي المحاذي للحدود الكويتية أثناء انشغال العراق بحربه مع إيران، فضلا عن قيام الكويت والإمارات بإغراق السوق العالمية بالنفط مما أدى إلى تدهور الأسعار وخسارة كبيرة للاقتصاد العراقي[1]، هذا ما دفع صدام حسين إلى غزو الكويت في 2 أوت 1990م ما أدى إلى تبلور مفهوم العداء للنظام العراقي لدى الإدارة الأمريكية، لذا كان أول قرار اتخذه بوش فور سماعه بأبناء الغزو، هو إصدار بيان يدين الغزو ويطالب بسرعة الانسحاب دون قيد أو شرط، وإرسال مجموعة من طائرات ف-15 إلى السعودية، وتجميد كل الأموال العراقية والكويتية في البنوك، وإنشاء لجان دائمة لمتابعة تطورات الأزمة، وكان تقديره أنه ليس هناك أصلا ما يمكن التفاوض بشأنه، فإما أن ينسحب العراق دون قيد أو شرط وإما أن يجبر على الانسحاب بأي وسيلة، وشرع على الفور في إعداد خططه على هذا الأساس.[2]

تم اعتبار أن الغزو العراقي للكويت يستحق الإدانة، ما أدى إلى إصدار مجلس الأمن القرار 661 والذي بمقتضاه تم فرض عقوبات اقتصادية شاملة ضد العراق كما لجأ جورش بوش الأب إلى إقناع مجلس الأمن لإصدار القرار رقم 678 في نوفمبر 1990م، والذي يخول لأعضائه استخدام الوسائل المتاحة بما في ذلك القوة المسلحة ضد صدام حسين الذي رفض الانسحاب من الكويت ما أدى للقيام بشن عملية "عاصفة الصحراء" وهو الهجوم الأمريكي الذي استمر لمدة ستة أسابيع من أجل تحرير الكويت، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه هذه العمليات الحربية ضد صدام حسين باعتباره تهديدا يجب أن تتم إزالته لأن الهجوم الذي قام به لم يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، واستمرت حرب الخليج الثانية من 17 جانفي إلى 28 فيفري 1991، بالتزامن مع التزام العراق بتدمير ترسانة أسلحته الكيميائية والنووية بموجب قرار مجلس الأمن بالأمم المتحدة رقم 687 بتاريخ 03 أفريل 1991م، واستمرار العقوبات التي تم توقيعها على العراق بالقرار رقم 661، والتي أسفرت بعد ذلك بوقت قصير عن تحديد منطقة "خطر طيران" في العراق طبقا للقرار رقم 688 بتاريخ 5 أفريل 1991.[3]

---

[1] حسن طاهر قحطان، "تاريخ النزاع العراقي الكويتي"، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية**، العدد 18، ديسمبر 2014، ص10.

[2] محمد الرميحي، "الغزو العراقي للكويت"، **عالم المعرفة**، العدد 195، الكويت، 1995، ص 479-480.

[3] ماريانا خارودكي، **الكرد والسياسة الخارجية الأمريكية**. مرجع سابق، ص 219.

تزامن صعود جورج بوش الابن إلى الحكم في 20 جانفي 2001م مع الهجمات الإرهابية على مراكز التجارية العالمي في مدينة نيويورك في 11 سبتمبر 2001م، والتي أدت إلى تشكل النظام العالمي الجديد، وهي العقيدة الجديدة لجورج بوش الابن التي تركز على الترويج للمصالح الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية والسيادة الوطنية، والحرب ضد التهديدات الجديدة داخل المجتمع الدولي، كما توضحها إستراتيجية الأمن القومي المقرة في سبتمبر 2002م، كما صنف جورج بوش العراق وإيران ضمن "محور الشر" وأن على العالم مواجهتهم، ويجب أن تكون أسلحة الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب التي تشنها ضد قوى الشر، هي حرية التجارة، الضربات الإستباقية، وتدمير أسلحة الدمار الشامل.[1]

لقد شكل العراق فرصة لإظهار الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة، فخلال سنة 2002م، صعدت الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطها، ومن أجل مراعاة حلفائها قبلت المرور عبر الأمم المتحدة، تبني مجلس الأمن خلالها في نوفمبر2002م قرار بوجه إنذار للعراق من أجل قبول عودة المفتشين الدوليين بناء على مزاعم للولايات المتحدة الأمريكية عن امتلاك صدام حسين لأسلحة الدمار الشامل، ورغم قبول صدام حسين التفتيش وعدم إيجاد دليل على وجود أسلحة دمار شامل إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ورغم معارضة فرنسا، ألمانيا، روسيا والصين قامت في 20 مارس 2003 باحتلال العراق خلال ثلاثة أسابيع، بعد أن كانت دفاعاته قد أنهكت خلال إثني عشر عاما من الحضر التجاري والقصف.[2]

المطلب الثاني: الإتحاد السوفيتي ومنطقة الخليج العربي

1-الاتحاد السوفييتي

سعي الإتحاد السوفيتي إلى مواجهة تزايد النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج نظرا لأهميتها الإستراتيجية له واحتواؤها على مورد يمثل عصب تقدم الغرب وتأسست الإستراتيجية العسكرية للإتحاد السوفيتي تجاه الخليج في السبعينات على الأسس التالية:

---

[1] مكسيم لوفايفر، **السياسة الخارجية الأمريكية**. دار عويدات للنشر والطباعة، لبنان، 2006، ص 93.

[2] نفس المرجع السابق، ص 93.

-دعم الوجود البحري السوفييتي في المنطقة وحولها وذلك بزيادة القوة البحرية السوفييتية في الخليج العربي والمحيط الهندي والبحر الأحمر مرتكزا على قاعدة عدن البحرية وقواعد عصب ومصوع وبريم وبعض موانى شرق إفريقيا.

-الاحتفاظ بمعدات عسكرية مخزونة في بعض دول المنطقة.[1]

-تدعيم امتلاك الإتحاد السوفيتي لإمكانية نقل جوي إستراتيجي.

تميزت نظرة الدول الخليجية اتجاه الإتحاد السوفيتي فترة السبعينات على أنه مصدر لتهديد أمنها باستثناء الموقف الكويتي، وإن تفاوتت درجة التهديد حيث اعتبرته سلطنة عمان والسعودية المصدر الرئيسي خاصة في ظرف وصول النفوذ السوفيتي إلى اليمن الشعبية، كما عبرت دول الإمارات ، قطر والبحرين عن مخاوفها من الإتحاد السوفيتي لكن بشكل عام وتأثرت بالموقف السعودي، بينما الكويت حاولت إتباع سياسة موازنة اتجاه كلا من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي هو ما مثل سياسة شبه ثابتة للكويت سواء في السبعينات أو الثمانينات، بل في أعقاب حرب الخليج الثانية وقعت الكويت اتفاقيات عسكرية مع دول غربية وكذلك مع روسيا الاتحادية.[2]

برزت التهديدات السوفيتية لأمن الخليج في السبعينات بعد انسحاب بريطانيا منه، وبلغت ذروتها بالتدخل السوفيتي في أفغانستان وتراجعت هذه التهديدات في الثمانينات، خاصة في ظل المساندة السوفيتية للمواقف العربية في الصراع العربي-الإسرائيلي،حيث يحظى العالم العربي بصفة عامة ومنطقة الخليج العربي بصفة خاصة بأهمية كبيرة بالنسبة للإتحاد السوفيتي حيث أنه الطريق الطبيعي والأقرب إلى المياه الدافئة في الخليج والمحيط الهندي، بالإضافة إلى وضع الإتحاد السوفيتي في النظام الدولي العالمي لقوى عظمى يؤهله لاكتساب مواقع إستراتيجية له في المنطقة العربية.[3]

إلا أنه ورغم المكانة والأهمية التي كان يكسبها الإتحاد السوفيتي في النظام العالمي فقد تعذر عليه بعد الانسحاب البريطاني عن المنطقة كسر احتكار نفوذ الدول الغربية التي كانت تربطها علاقات وطيدة مع معظم دول المنطقة، وتركزت السياسة الخارجية السوفيتية على تأييد حركات التحرر في المنطقة، وتشجيع الحركات المعادية للاستعمار أي حركة عدم الانحياز، وعمل الإتحاد السوفيتي على إظهار حسن نواياه اتجاه دول المنطقة والتأكيد المستمر على عدم وجود أطماع سوفيتية لها في نفط الخليج بقدر ما يسعى إلى وضع حدّ

---

[1] محمد أحمد العدوي، **حرب الخليج وأمن الخليج**. مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1998، ص ص 167-168.

[2] محمد أحمد العدوي ،نفس المرجع السابق، ص 169.

[3] يحيى حليمي رجب،" **الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر**"،دكتوراه في القانون الدولي،(د ب ن) 198،ص 1.

للنفوذ الأمريكي في منطقة الخليج العربي ومنه منع الولايات المتحدة الأمريكية من الاقتراب إلى المصالح الحيوية للإتحاد السوفيتي في المنطقة حيث قام هذا الأخير بالتصدي في وجه النفوذ الأمريكي من خلال ما يلي:[1]

أ-مبادرة بريجنيف الخليجية

في أثناء تواجد برجنيف في الهند وفي 20 جانفي 1981 وقبل 40 يوما من تولي ريغان سلطته الدستورية التي كانت قد أعلنت عن نيتها في التشدد والحزم تجاه الإتحاد السوفيتي في بولندا واحتمالات التدخل العسكري السوفييتي فيه، أثار الرئيس السوفيتي الأسبق ليونيد برجنيف الدعوة من فوق منبر البرلمان الهندي إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان والصين، لإصدار وعد بعدم التدخل بأي شكل في شؤون دول الخليج وذلك بالالتزام بخمسة مبادئ طرحها برجنيف كالآتي:

-عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد منطقة الخليج وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

-عدم إقامة قواعد عسكرية أجنبية في منطقة الخليج العربي والجزر المتاخمة لها خصوصا دياغوجرسيا التي تتواجد فيها القوات الأمريكية وعدم وضع أسلحة نووية أو أسلحة أخرى للإبادة الشاملة بها.

-احترام وضع عدم الانحياز الذي اختارته دول المنطقة، وعدم جرها إلى التكتلات العسكرية التي تشارك فيها الدول الذرية.

-احترام حق السيادة لدول هذه المنطقة على مواردها الطبيعية.

-عدم خلق أي عقبات أو أخطار على التبادل التجاري الطبيعي، أي ضمان حق الإتحاد السوفيتي وحلفائه من مجموعة دول خلف وارسو باستيراد النفط الخليجي وعدم تعريض الطرق البحرية التي تربط الخليج بدول العالم الأخرى للخطر.[2]

اعتبر الإتحاد السوفيتي أن وصول الولايات المتحدة إلى منطقة الخليج العربي سوف يشكل تهديدا لأمنه لأن الخليج العربي يعد أقرب منطقة في المحيط الهندي إلى وسط روسيا الأوروبية وإلى أهم مواقع التجمع السكاني والصناعات الثقيلة في روسيا الآسيوية لأن المسافة التي تفصل شط العرب عن جنوب بحر قزوين حيث الآبار البترولية في روسيا لا

[1] يحيى حليمي رجب ، نفس المرجع السابق،ص ص37-38.

[2] نفس المرجع السابق، ص 39.

تتجاوز الخمسمائة ميل ولهذه الأسباب ومهما كانت الإدعاءات والمبررات، صارت المنطقة محورا تدور حوله كثير من الأحداث العالمية.[1]

ب-الاحتلال السوفيتي لأفغانستان

قام الاحتلال السوفيتي باستغلال التطورات الحاصلة في الخليج العربي من الانسحاب البريطاني، وقيام الثورة الإيرانية، واحتل أفغانستان في 27 ديسمبر 1979، وفور دخول القوات تولى الجيش السيطرة على العاصمة كابول وأجزاء واسعة من البلاد.حيث كان الهدف السوفيتي المعلن، دعم الحكومة الأفغانية الصديقة والتي كانت تتعرض لهجمات الثوار المعارضين لها وللسوفييت، وقد شكل الوجود العسكري السوفيتي في أفغانستان آنذاك خطرا داهما على منطقة الخليج العربي التي تعتبر الخزان النفطي للعالم الغربي إذا اقتربت القوات السوفيتية من المحيط الهندي وأصبح مضيق هرمز الطريق الرئيسي للنفط تحت سيطرتها، وكانت نيتهم بالاقتراب من الخليج العربي لفرض توازنات جديدة وجعل الولايات المتحدة الأمريكية تعترف بمصالحها في المنطقة.[2]

اعتبرت الحرب السوفيتية في أفغانستان بداية لمرحلة جديدة من السياسة الخارجية السوفيتية، التي اتخذت طابع الهجوم بهدف تحقيق مصالحها من خلال قلب معادلات القوة الدولية، هذا التدخل أدى إلى تخوف أمريكا من امتداد نفوذ السوفييت إلى دول الجوار كإيران وباكستان، اللتين تربطهما مع الغرب علاقات وثيقة تخدم مصالحه، كما أن نجاح الإتحاد السوفيتي في السيطرة (أو حتى التأثير) على الممرات النفطية الخليجية يمكنه من ابتزاز الدول الأوروبية واليابان نتيجة اعتماد هذه الدول على نفط الخليج العربي، هذا ما أدى بالإدارة الأمريكية إلى الاعتماد على "مبدأ كارتر" كنتيجة سعي الإتحاد السوفيتي إلى الاقتراب من المنطقة.[3]

2- روسيا والخليج العربي

بعد انهيار الإتحاد السوفيتي عام 1991، كان يتعين على روسيا أن تطور إطارا جديدا لسياستها الخارجية انطلاقا من مبادئ جديدة في جوهرها، كما كان عليها أيضا أن تضمن

---

[1] فؤاد طارق كاظم الصميدي، "الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي"، **كلية التربية للعلوم الإنسانية**، قسم التاريخ، 2011، عن الموقع:

تم الإطلاع عليه: 22-02-2016، على الساعة: 21:30.www.uobalylon.edu.iq

[2] باسل حجارة، "دخول الإتحاد السوفيتي إلى أفغانستان في الثمانيات"، **مجلة الجيش**، العدد 360، لبنان، جوان 2015.ص 24

[3] نفس المرجع السابق . 25

أمنها السياسي والاقتصادي، لذا لم يكن في استطاعتها أن تهمل أسواق الطاقة العالمية، وأن تصرف النظر سياسيا عن الدول الرئيسية المصدرة للنفط.[1]

كما أن أهمية روسيا بصفتها من الدول المنتجة للنفط قد اتضحت في كلمات نائب وزير الطاقة الأمريكي السابق إدوارد مورس الذي قال ذات مرة: " بالإضافة إلى الحملة الأمريكية ضد الإرهاب فإن هناك معركة ثانية مشتعلة الآن، وإن كانت أقل أهمية، وهي معركة الهيمنة على قطاع الطاقة بين أكبر دولتين مصدرتين للنفط في العالم" المملكة العربية السعودية وروسيا"، وفي إطار حرص روسيا على السعي وراء مصالحها القومية، بدأت عام 2001 عملية تقارب مع المملكة العربية السعودية التي تعد أكبر دولة منتجة للنفط في العالم رغم وصف روسيا لها بأنها دولة مسؤولة عن الإرهاب الدولي، وما تحتاج روسيا إلى أن تقرره فعليا هو ما إذا كانت تريد أن تتنافس مع الدول المنتجة للنفط في الخليج، وليست أقلها المملكة العربية السعودية، أو أنها تريد التعاون معها.[2]

كما أن روسيا لها مصلحتها الخاصة باستقرار الأوضاع في منطقة الخليج وفي إجراء إصلاحات سياسية في هذه الدول، وما يهمها فعليا يتعدى حدود تعقيدات أسواق الطاقة العالمية إلى عامل ليس من شأنه أن يزعزع استقرار روسيا فحسب بل العديد من الدول المجاورة لها أيضا، فما يقلقها هو "توسيع رقعة الإسلام المسيس وإستخدامه الإرهاب وسيلة للصراع"، وفي ظل وجود الأعداد الهائلة من المسلمين في روسيا، ووجود العديد من الدول المجاورة لها ذات الأغلبية المسلمة، فإنها بحاجة إلى دعم السياسات المناهضة للراديكالية الإسلامية وتجليها في الأعمال الإرهابية، وعليها أن تسير بحذر فيما يتعلق بمتابعة سياسية نفطية تجعلها تحقق الاستفادة المثلى من قدراتها ومكانتها كلدولة منتجة للنفط، مع المحافظة على نفوذها سياسيا في منطقة الخليج والمحافل الدولية من أجل الدفاع عن مصالحها القومية.[3]

وعلى الصعيد العراقي كانت روسيا حليف أساسي للعراق قبل الاحتلال الأمريكي له عام 2003، حيث أدانت روسيا الضربات الجوية الأمريكية البريطانية على العراق في جانفي وجوان 1993 وديسمبر 1998 وفيفري 2001، وكان التأكيد الروسي الدائم على ضرورة الانسحاب الأمريكي من الأراضي العراقية وحل القضية العراقية في إطار

---

[1] نيكولاي زلوبن، "المصالح الدولية في منطقة الخليج: الخليج في سياق السياسة الخارجية الروسية"، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، أبو ظبي، 2006، ص 14.

[2] نفس المرجع السابق ، ص 15.

[3] نفس المرجع السابق، ص 16.

الشرعية الدولية ومن خلال الأمم المتحدة، وحق الشعب العراقي في إختيار حكومته وإدارة شؤون بلاده، فروسيا تعي جيدا أن تحقيق مصالحها الاقتصادية في العراق هنا بتحقيق الإستقرار السياسي.[1]

جاءت زيارة الرئيس بوتين إلى المنطقة سنة 2007 امتدادا طبيعيا للسياسة الروسية وسيلة تجاه المنطقة وبخطوات عديدة سابقة اتخذتها روسيا، فالسعي لتطوير العلاقات مع دول الخليج العربي كان توجها ثابتا في السياسة الروسية، كما أن الزيارة جاءت ردا على الزيارات المتكررة التي قام بها العاهل السعودي منذ أن كان وليا للعهد، وكذلك تلك التي قام بها الملك عبد الله بن الحسين وأمير قطر لموسكو، وكان من الطبيعي أن تقوم القيادة الروسية بعد أن بلورت صيغة جديدة لعلاقاتها مع دول المنطقة أن تقوم بزيارتها تأكيدا على اهتمامها بتطوير التعاون مع دولها.[2]

وعلى سبيل الإيجاز، يمكن تحديد ثلاث مصالح كبرى وأساسية تحدد السلوك الروسي في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، وهي:

أولا: العمل على إنهاك الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجيا عن طريق مزاحمتها في المنطقة وذلك عن طريق استدراج الولايات المتحدة في مشاغبات على أكثر من ساحة، الشرق الأوسط واحدة من بينها، وذلك نابع من إدراك روسيا بأنه حينما يأتي الوقت لإعادة حساب موازين القوى العالمية وبرغم أن موسكو على إدراك تام بأنها لا تستطيع معادلة القوة العسكرية أو الاقتصادية الأمريكية في أي وقت قريب، فإنها مع ذلك ترفض أن تظل قوة عالمية من الفئة الثانية وتصر على ضرورة إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي وإحدى وسائلها إلى ذلك هي تلك المشاغلة المستمرة والمنهكة للولايات المتحدة.[3]

ثانيا: فهي ترتبط بالمصالح الاقتصادية الروسية في منطقة الشرق الأوسط ويمكن القول بأن روسيا في عهد بوتين قد نجحت في التوفيق بين أهدافها الاقتصادية في المنطقة من ناحية ومصلحتها الإستراتيجية من جهة أخرى والمتعلقة بإنهاك الولايات المتحدة في المنطقة. والتي كانت تعتمد بالأساس على العنصر الإيديولوجي والذي كان يتغلب في معظم الأحيان على المنطق الاقتصادي، فكانت حصيلة مبيعات السلاح إلى حلفاء موسكو تجدول أو تخفض أو حتى تلقى كليا، إلا أن هذه المرة اختلفت وتم التعامل وفقا لأسعار السوق

---

[1] نورهان الشيخ، "السياسة الروسية وحدود الدور في الشرق الأوسط"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد 39، 2007، ص 25.

[2] نفس المرجع السابق،ص25

[3] باسم راشد، المصالح المتقاربة، "دور عالمي لروسيا في الربيع العربي"، **مكتبة الإسكندرية**،العدد 5 ، مصر، 2013، ص 13.

العالمية، فعلى سبيل المثال قبضت روسيا 800 مليون دولار من إيران نظير بناء مفاعل بوشهر النووي.[1]

ثالثا: أما المصلحة الثالثة فكانت أمنية حتمتها قواعد الجغرافيا والديمغرافيا؛ إذ يمكن القول أن منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي يمثلان حزاما غير محكم الأطراف يحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز التين تعتبرهما روسيا مجالا حيويا لها وتسخّر كل إمكانياتها لمنع أي تعدّ يهدد تلك المناطق. كما أن توثيق موسكو لعلاقتها مع إيران يفيد بقدر ما في إزعاج الولايات المتحدة الأمريكية في جني أرباح لا بأس بها من إيران وبالتالي فإن محاولة التقارب التي سعت إليها موسكو مع إيران كانت تعتبر إحدى الوسائل الهامة التي استخدمتها سوريا في تحجيم إيران عن استعمال الورقة الإسلامية بين مسلمي روسيا.[2]

المبحث الثاني: وسائل التنافس الأمريكي السوفيتي/ الروسي في منطقة الخليج العربي

إن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي جعلت من المنطقة ساحة للصراع والتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا مستخدمين بذلك عدة وسائل مختلفة للهيمنة على المنطقة من أجل خدمة مصالحهم القومية ومصالح حلفائهما.

المطلب الأول :الولايات المتحدة الأمريكية

1- **الوسائل العسكرية**: من بين الوسائل العسكرية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة نجد القواعد العسكرية بحيث تنتشر القواعد العسكرية الأمريكية في 130 بلدا حول العالم تقريبا، على غرار منطقة الخليج العربي، حيث وصلت هاته القواعد إلى خمس قواعد عسكرية في دول الخليج وحدها بحيث تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى الالتزام بحرية الملاحظة في المياه الدولية بما في ذلك مياه الخليج، وسوف لن تتوانى في اتخاذ التدابير الأمنية والعسكرية لإبقاء تلك الطرق المائية مفتوحة، وبالتالي فتأمين بقاء مضيق هرمز مفتوحا لتدفق البترول عبر المضيق مسألة إستراتيجية لا يمكن التغاضي عنها، كما أن الوجود العسكري الأمريكي قد تم الاتفاق عليه مع الدول الصديقة وقد رحبت جميعها بذلك إبان الحرب العراقية الإيرانية.[3]

---

[1] باسم راشد ،نفس المرجع السابق، ص 14.

[2] نفس المرجع السابق ، ص 15.

[3] تقرير معلومات، "القواعد العسكرية الغربية بالخليج...الأهداف والانتشار،" **مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، عن الموقع:

www.Gulfstudies.info.

بدأ المسعى الأمريكي في شأن مسألة الترتيبات الأمنية في الخليج منذ بداية ماي 1991، مع زيارة وزير الدفاع الأمريكي" تشيني" إلى الدول الخليجية العربية الستة، حيث طرح على قادتها خطة الرئيس بوش، لتكثيف الوجود الأمريكي وتوسيعه في المنطقة، كأساس لترتيبات أمنية تجمع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج الستة معا.ومع ازدياد أهمية النفط، اتخذت الولايات المتحدة عددا من الخطوط المباشرة لتأمين هذا المصدر الهائل من الطاقة، بالإضافة إلى موقع دول الخليج الجغرافي الإستراتيجي، وقد توّجت هذه الخطوات بالوجود العسكري المباشر في المنطقة بعد حرب الخليج الأولى.

تتواجد القوات العسكرية في كل دول المجلس بلا استثناء، ووصلت إلى حوالي 30 ألف جندي في عام 2012، هذا بالإضافة إلى حوالي 22 ألف عنصر آخر من البحرية الأمريكية التي تتواجد في حاملات الطائرات والسفن الحربية الأخرى التي تنتشر في مياه الخليج.[1]

- **القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج**

أبرمت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الاتفاقيات العسكرية مع دول الخليج العربي منها:

- اتفاق دفاعي بين الولايات المتحدة الأمريكية والكويت في 4 سبتمبر 1991 أكد على تعزيز التعاون الدفاعي بين البلدين لمواجهة وردع أي عدوان أو تهديد ضد سيادة دولة الكويت وأمنها ووحدة أراضيها.
- معاهدة دفاعية مع البحرين 1992 ووجود عسكري أيضا، إذ أصبحت البحرين مقر لقيادة الأسطول الأمريكي الخامس ضد 1995.
- اتفاقية تعاون بين قطر والولايات المتحدة الأمريكية 1992 وقدمت قطر تسهيلات برية وجوية وأقامت الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة السيلية كما تم فيها إقامة القيادة المركزية للقوات الأمريكية في الشرق الأوسط.
- ومع عمان اتفاقية تعاون 1998 منحت بموجبها عمان تسهيلات لاستخدام موانئها ومطاراتها. وأخرى في العالم نفسه سمحت عمان للولايات المتحدة الأمريكية ببناء

[1] عمر هشام الشهابي وآخرون، الخليج 2013،" **الثابت الإستراتيجية و المتغير الظرفي** "، مركز الخليج لسياسات التنمية، عن الموقع:
www.Gulfpolicies.info

مستودعات ومخازن ملاجئ وترتيبات أخرى مثل القواعد الجوية في مصيرة وخصب وتمريت.

- مع الإمارات العربية اتفاقية تعاون دفاعي 1992 وتشمل إجراءات مناورات بحرية مشتركة مع أسطول أمريكي يتمركز بشكل دائم في الخليج العربي.[1]
- **الخليج العربي سوق حيوي للأسلحة الأمريكية**

كانت منطقة الخليج العربي أكثر مناطق العالم لجهة اللاإستقرارية التي عرفتها سواء بتحولها إلى ساحة مركزية الصراع الدولي بين القوى الكبرى اللاهثة وراء النفط والمواقع الجيو-إستراتيجية من جهة، أم بالحروب الثلاثة التي جرت فوق أرضها في أقل من ربع قرن بين 1980-2003 ويتعلق الأمر بالحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية أو حرب "عاصفة الصحراء" أو حرب تحرير الكويت أما الثالثة فهي الاحتلال الأمريكي للعراق، وبالتالي فالولايات المتحدة الأمريكية فقد وجدت في هاته اللااستقرارية العربية عموما ، والخليجية خصوصا ما يستجيب لسياستها الرامية إلى عسكرة الخليج عن طريق دفع أنظمة الحكم القائمة إلى اعتمد سياسة دفاعية تقوم على التزود بالأسلحة الحديثة وخاصة الأمريكية منها، وعلى تخصيص موازنات إنفاق دفاعي بمبالغ طائلة، الأمر الذي جعل منطقة الخليج تتحول إلى أهم سوق حيوي للسلاح الأمريكي، وكذلك الوجود العسكري الأمريكي الأكثر تكثيفا في العالم.[2]

2-الوسائل الاقتصادية

تعتبر منطقة الخليج العربي من أغنى المناطق النفطية في المنطق العربية ككل، حيث يتميز النفط بمجموعة من الخصائص جعلت الدول الغربية تتصارع من أجل السيطرة والحصول عليه. فعندما وقع البريطانيون والفرنسيون اتفاق سان ريمو في عام 1920 أثار ذلك غضب الولايات المتحدة، وأخذت تطالب باعتماد الباب المفتوح*؛ لإتاحة الفرصة أمام الشركات الأمريكية للعمل في الأراضي العربية الواقعة تحت السيطرة البريطانية، عرض الأمريكيون خلالها على شركة النفط الإنجليزية الفارسية اقتراحا يمنحهم نصيبا من الامتياز الذي تستثمره الشركة في العراق، استمرت المباحثات حول هذا الشأن حتى نوفمبر 1924م، حينما قدم وسيط أرمني بريطاني الجنسية مشروعا لإعادة توزيع الأسهم في

---

[1] سعد حقي توفيق،" التنافس الدولي وضمان أمن النفط"، مرجع سابق ، ص 10

[2] محمد مراد، **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الإستراتيجي والمتغير الظرفي**. دار المنهل اللبناني للطبع والنشر، لبنان، 2009، ص ص 307-208.

شركة البترول التركية المستثمرة، وبعد موافقة البريطانيين على هذا المشروع تم إدخال خمس شركات أمريكية في شكل مجموعة التمثيل في الشركة بتركيبتها الجديدة، أطلق على الشركة الجديدة اسم شركة "نفط العراق" و المكونة من مساهمة بريطانية،أمريكية،فرنسية وهولندية. حيث كانت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تقوم على توسيع نطاق مصالحها الاقتصادية عامة، والنفطية خاصة ففي السبعينات كانت تمثل الشركات الأمريكية 60% من جملة رأسمال الاحتكارات النفطية العالمية، و20% من جملة عمليات استخراج النفط في البلدان العربية، بينما كانت تكاد تنفرد بنفط السعودية.[1]كما نجد أن الحكومة العراقية قد أبرمت العديد من العقود مع كبريات الشركات للاستثمار في حقول النفط، منها شركة "أيكسون موبيل" الأمريكية.[2]

تجسد الوجود الاقتصادي الأمريكي أيضا في المملكة العربية السعودية في الفترة من 1973-1978، إذ قامت أكثر من 200 شركة أمريكية بفتح مكاتب لها في المملكة العربية السعودية، وقد أسهم النمو التجاري بين البلدين خلال هذه الحقبة بتوفير فرص عمل لأكثر من 300 ألف أمريكي داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وقامت أيضا المملكة العربية السعودية بتبني خطة شاملة للإنشاء والتعمير، كان للأمريكان الحصة الكبرى من هذه المشاريع، أما سنة 1994، قامت حكومة الولايات المتحدة بتشكيل إدارة إقتصادية إسمها "الهيئة" مصممة لإعانة السعودية على بناء نظامها الإداري، ومن أجل حرص الولايات المتحدة الأمريكية على فعالية هذه الهيئة، قامت بإنشاء مكتب خاص داخل وزارة الخزانة لمتابعة المشاريع، وأطلق على هذا المكتب "دائرة الشؤون السعودية" وكان هذا المكتب هو الوحيد من نوعه في تاريخ وزارة الخزانة الأمريكية، وفي شهر أوت من نفس السنة، أعطيت شركة "بكتل" عقد لإنشاء مطار الملك خالد الدولي في الرياض، كما فازت بصفقة إنشاء مجمع الصناعات البتروكيماوية في مدينة الجبيل.

تزايد الوجود الاقتصادي الأمريكي أكثر في السعودية مع نهاية التسعينات وما بعدها، بسبب السياسة الاقتصادية السعودية الجديدة القائمة على إستراتيجية الخصخصة، وتشجيع القطاع الخاص، والانفتاح أكثر على الأسواق العالمية، وفي هذا الإطار تندرج جهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز التي قام بها عام 1998 م التي

---

[1] سليم كاظم علي، "التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي (الدوافع الرئيسية)"، **سياسات دولية**،العدد 45، د س ن، ص.21

[2] عبد الكريم باسماعيل، "السياسة الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة، جدلية النفط والقوة"، ، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، جانفي 2012، ص ص 290-291.

تدفع بإبطال السياسة السعودية النفطية السابقة واستقدام إلى السعودية الشركات النفطية الأمريكية التي كانت السعودية قد أممت مصالحها في 1975م، هذا القرار منح شركة "أكسن موبيل "وأربع شركات أمريكية أخرى مليارات الدولار لتطور الاحتياطات الكبيرة من الغاز الطبيعي في السعودية.[1]

إن المنظور الأمريكي الاقتصادي والسياسي لدول الخليج العربية ينطلق من اعتبارات إستراتيجية في إبقاء هذه الدول مجرد ملحقات مواد أولية لرأسماليات الغرب الصناعي، لذلك راحت الولايات المتحدة تشجع إنشاء عدد من الفروع الصناعية في بلدان الخليج، في إطار نظام رؤوس الأموال الخاصة، التي تقوم بإدارتها شركات ما فوق قومية على أن يكون اعتمادها على السوق الرأسمالية العالمية، إن هكذا تصنيعا يؤدي موضوعيا إلى تبعية غير مباشرة للبلدان الرأسمالية المتطورة ولقدراتها العلمية والتقنية، ذلك لأن التخطيط الصناعي الخليجي الذي يعتمد بشكل رئيسي على معالجة مشتقات النفط والتعدين والكيمياء وغيرها من فروع الصناعة هذا التخطيط على ارتباط وثيق باستيراد وسائل الإنتاج والتكنولوجيا من البلدان الصناعية المتقدمة، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الخليجي عاجزا عن المنافسة من جهة، ومستخدم لدى الولايات المتحدة وغيرها من الدول الرأسمالية المتطورة، كعامل تحفيزي لنظامها الرأسمالي من جهة أخرى في ضوء هذه التبعية قامت العلاقة غير المتكافئة بين الخليج وأمريكا على قاعدة المضايقة في التبادل النفط بشروط أمريكية مقابل تقديم السلع والتكنولوجيا بأحلاف خليجية باهضة.[2]

أرست المقاضية المشار إليها آليات متشعبة من التبعية الخليجية لرأسمالية المركز الأمريكي، هذه الرأسمالية التي ربطت بين إستمراها في المراكمة كشرط لتطورها وإعادة إنتاجها، وبين قدرتها على امتصاص الفائض النفطي الخليجي، وحجم تدخلها السوقي كبائع للتكنولوجيا إلى زبائن أثرياء النفط سواء كان هؤلاء الزبائن عبارة عن دول حاكمة أو مؤسسات اقتصادية في القطاعين العام والخاص، عام 1997 باعت الشركات الأمريكية ما يزيد على 26 مليار دولار من البضائع والخدمات في منطقة الخليج، الأمر الذي يساعد على تحريك دورة الإقتصاد الأمريكي.[3]

---

[1] عامر مصباح، **العلاقات الأمريكية السعودية في عصر التحولات**. دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2008، ص ص 56-58.

[2] محمد مراد،" السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الإستراتيجي والمتغير الظرفي"، مرجع سابق ، ص 318.

[3] محمد مراد ، نفس المرجع السابق، ص 319.

3-الوسائل الدبلوماسية

مع وجود بعض العيوب الوظيفية في العلاقة الأمريكية الخليجية الإستراتيجية، إلا أن الحوار الإستراتيجي قد استمر بين الطرفين من أجل الإجابة على الاهتمامات والمخاوف ذات العلاقة وفي نفس الوقت إيجاد السبل الكفيلة باحتواء النتائج غير المرغوبة لأي تعاون إستراتيجي على مستويات متقدمة بين الطرفين. يتم ذلك من خلال تعزيز القدرات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي والارتقاء بمستوى التنسيق العسكري بين الطرفين، بالإضافة إلى الزيارات رفيعة المستوى لمسؤولين أمريكيين إلى المنطقة مثل زيارة الرئيس الأمريكي جورج بوش ونائبه والرئيس باراك أوباما ونائبه والعديد من كبار المسؤولين الأمريكيين كوزير الدفاع ووزيرة الخارجية، يندرج هذا النشاط الدبلوماسي تحت غطاء الحوار الإستراتيجي بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية.

في مقابل ذلك كانت هناك العديد من الزيارات الخليجية إلى واشنطن وعلى رأسها زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد العزيز، وزيارة ولي العهد إمارة أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان مرتين، وزيارة وزير خارجية السعودية سعود الفيصل ورئيس الوزراء الكويتي الشيخ ناصر الأحمد محمد الصباح، والعاهل البحريني الملك حمد بن عيسى ووزير الدفاع الإماراتي وولي عهد إمارة دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، كل هذه الزيارات تمت في عام 2008، وفي جويلية 2010 زار خادم الحرمين الشريفين الولايات المتحدة الأمريكية والتقى بالرئيس باراك أوباما، وكانت المحادثات مركزة على ثلاث ملفات أساسية وهي: مفاوضات السلام الفلسطينية-الإسرائيلية والملف العراقي وبرنامج إيران النووي.[1]

وفي حركة لافتة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية في مارس 2008 بتسليم قيادة القوة البحرية المشتركة 152. هي قوة متعددة الجنسيات تكافح الجريمة في مياه الخليج إلى دولة البحرين، وأصبحت بذلك مملكة البحرين أول دولة خليجية تتولى قيادة هذه القوة.[2]

---

[1] حمد بن محمد آل رشيد،" **السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج**"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 245.

[2] نفس المرجع السابق، ص 246.

المطلب الثاني :الإتحاد السوفيتي

1-الوسائل العسكرية

تستخدم الوسيلة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية عندما يستحيل تحقيق أهداف السياسة الخارجية بوسائل أخرى، وتوجد مجموعة من الصيغ التي توظف بها هذه الأداة من بينها تقديم المساعدات العسكرية، ومبيعات الأسلحة حيث بإمكان هذه الصيغ أن تحقق الكثير من المكاسب الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، وذلك من خلال عقد التحالفات العسكرية الدفاعية أو الهجومية، أو تلقي المساعدات العسكرية أو تزويد الغير بها وكانت مبيعات السلاح إحدى الأدوات التي اعتمدت عليها روسيا لتنشيط علاقاتها مع دول المنطقة[1]، ففي مجال التعاون العسكري، قام الإتحاد السوفيتي في مارس 1975 بتزويد الكويت قاذفات صواريخ ومدفعية تبلغ قيمتها 50 مليون دولار، وفي الثمانينات تكثف العلاقة بين الإتحاد السوفيتي والكويت، في ظل الحرب العراقية-الإيرانية، حصلت الكويت خلالها على أسلحة بقيمة 300 مليون دولار وجرى إرسال خبراء عسكريين سوفيات للمساعدة على تدريب القوات الكويتية على استخدامها.[2]

شهدت السنوات الأولى من قيام الإتحاد الروسي، بداية التعاون العسكري مع دول مجلس التعاون الخليجي، فقد تم إبرام اتفاقية في مجال الدفاع بين روسيا والكويت في أوقت 1993، شملت استعداد روسيا تسليم الكويت أسلحة متطورة وتوفير فرص للضباط الكويتيين للدراسة في الأكاديميات العسكرية الروسية والمشاركة في مناورات مشتركة، وفي نهاية ديسمبر 1993، قامت القوات المسلحة الروسية بتدريبات مشتركة لمدة 12 يوما مع القوات الكويتية، وفي الفترة نفسها سلمت روسيا الكويت منظومة S-300VITBM لكن الاتفاق جمد لاحقا نظرا للقدرات المالية الضعيفة لروسيا ، قامت روسيا ببيع أسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة بينها 187 عربة قتالية من طراز BMP-3 لتجهيز ثلاث كتائب وقد أبرمت جميع العقود بين روسيا ودولة الإمارات العربية المتحدة في المعارض العسكرية في دبي وأبو ظبي في هذا الوقت لم تحاول روسيا الاقتراب من قطر والبحرين

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية، الأصول والنظريات**. المكتبة الأكاديمية، مصر، 2011، ص 163.

[2] إيلينا ميلكوميان، "العلاقات الخليجية الروسية"، المركز **العربي للأبحاث والدراسات**، قطر، جانفي 2016، ص ص3-9.

وسلطنة عمان، خصوصا لأن هذه الدول لم تكن مهتمة بالاتصال معها، وكان هذا مفهوما لأنه في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي ضعفت القوة الاقتصادية والسياسية الروسية، وبحلول عام 1995م، تراجعت مبيعات الأسلحة الروسية إلى المنطقة إلى 2.6 مليار دولار، وانخفضت منذ ذلك الحين إلى أكثر من ذلك.[1]

أما مع إيران، وقرب نهاية الحرب الباردة، بدأ الاتحاد السوفيتي ببيع الأسلحة لإيران بين عامي 1989 و1991، وقع خلالها السوفييت عددا من صفقات الأسلحة مع طهران، بقيمة إجمالية تصل إلى 5.1 مليار دولار، مما جعل إيران واحدا من أكبر عملاء صناعة الأسلحة السوفيتية، وفي التسعينات واصلت روسيا توريد الصناعات العسكرية إلى إيران، كالذبابات والذخيرة، كما ساعدت روسيا إيران في بناء مصانع إنتاج الدبابات وناقلات الجند المدرعة ومع ارتفاع أسعار النفط أواخر التسعينات بدأ الكرملين يرى أن إيران هي الجانب الأكبر للصادرات الروسية أكثر وقت من أي مضى، وفي أكتوبر من العام 2000م، زادت موسكو من جهودها لاستكمال عمليات البناء في المفاعل النووي الإيراني في بوشهر، وهو المشهور الذي شاركت فيه روسيا لبضع سنوات، قبل أن تحل محلها شركة سيمنز الألمانية التي تخلت عن المشروع لاحقا بعد قيام الثورة الإسلامي في إيران 1979م، وحالما تولى بوتين سدة الرئاسة في روسيا، أيد كثير من السياسيين والجنرالات الروس المتشددين تحسين العلاقات مع إيران، لكونها أحد أهم زبائن روسيا في الصفقات العسكرية، وبحلول العام 2001م، أصبحت إيران ثالث أكبر مستهلك للسلاح الروسي في العالم وفي ذلك العام اشترت إيران من روسيا 30 طائرة نقل عسكرية من طراز (MI-8).[2]

2-الوسائل الاقتصادية

تعتبر الوسائل الاقتصادية من أبرز وسائل تحقيق أهداف السياسة الخارجية ووظفت روسيا هذه الوسيلة لأجل تحقيق أهدافها، حيث ولفترة طويلة كان هناك اعتقاد أن اقتصاد دول الخليج العربي كان ولا يزال يتأسس على النفط فقط، لكن في الحقيقة تتشكل في المنطقة أسواق المال حيث أصبحت مملكة البحرين نشيطة للغاية في هذا الاتجاه، فتقدمت البحرين بمبادرة فتح البنك الروسي العربي ومقره في المنامة، كما تعد الكويت من أكبر

---

[1] الينا ميلكوميان ، نفس المرجع السابق، ص 9.

[2] آنابور شيفاكيا، "روسيا في الشرق الأوسط"، **مركز إدراكات للدراسات والإستراتيجيات**، 22 مارس2016 ، ص 25.

مراكز الاستثمار في المنطقة وهي مستثمر طويل الأمد في الخارج وأصبحت الأوساط الاستثمارية الكويتية تهتم بتمويل بعض المشاريع الملموسة في روسيا، كما عملت روسيا من أجل شراكة إستراتيجية اقتصادية وتقنية تتمكن من عائد اقتصادي مباشر لروسيا، لذلك كانت المصالح الروسية في المنطقة ترتبط بالدول ذات القطاعات النفطية للتركيز على مصادر الطاقة، ومن خلال التعاون التقني في المجالات الصناعية، وبذلك كان مجال الطاقة على قمة أولويات السياسة الروسية تجاه منطقة الخليج العربي حتى أصبح قطاع الطاقة هو جوهر الشراكة الخليجية الروسية، وذلك من خلال ضمان حد أدنى لأسعار النفط واستقرار الأسواق النفطية، إضافة إلى ذلك السعي إلى الاستثمار في قطاعات النفط في الدول الخليجية من خلال المشاركة في عمليات البحث والتنقيب وتطور الإنتاج لما تملكه روسيا من التكنولوجيا والخبرة اللازمة في مجال الكشف والتنقيب عن البترول في مجال الصناعات البتر وكيماوية، حيث تعد روسيا من أكبر منتجي البتر وكيماويات في العالم من خلال 15 شراكة تنتشر فروعها حول العالم.

كما يمثل قطاع الطاقة أحد المجالات الأساسية التي تتداخل فيها المصالح الروسية والخليجية، وهو جوهر الشراكة العربية- الروسية في المستقبل والدعامة الأساسية لها.[1] لذلك أصبح التعاون في مجال الطاقة محور المباحثات الثنائية بين روسيا ودول المجلس، فكانت لروسيا علاقات وثيقة بالمملكة العربية السعودية، حيث قام ولي العهد السعودي عبد الله بن عبد العزيز بزيارة روسيا في سنة 2003م، تم التوقيع خلالها على مجموعة من الاتفاقيات وقواعد التعاون الروسي السعودي، حيث تلتقي مصالح البلدين في مجالي النفط والغاز، باعتبارهما أكبر المصدرين للمحروقات في العالم ولهما دور مهم في استقرار أسواق النفط العالمية، وبرزت الرغبة الروسية في تعزيز أطر التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الطاقة من خلال الأجندة الاقتصادية التي تبنتها روسيا اتجاه دولة الإمارات وقطر والكويت، فقامت الشركات الروسية بالتوقيع على عقود بمليارات الدولارات.[2]

وهناك العديد من المشروعات التي بدأت بالفعل بين روسيا وعدد من الدول الخليجية، والتي تعتبر نواة لتطوير التعاون في هذا المجال أهمها:

---

[1] محمد زين العابدين أحمد مرسي،" العلاقات الخليجية الروسية"، **مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط** ، 2015/12/23، ص 11

[2] عبد الرزاق خلف محمد الطائي، "الخليج العربي في الإستراتيجية الروسية المعاصرة"، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد 4، 2008، ص 253.

- اشتراك شركتي "سينفط" و"لوكاويل" الروسيتين في تطوير حقول النفط الكويتية الأربعة الشمالية وهي مشاريع تتراوح تكلفتها بين 7-8 مليارات دولار.
- التعاون مع سلطنة عمان في إطار مشروع "كونسوريتوم" لمد خط أنابيب في منطقة بحر قزوين لنقل النفط من كازاخستان عبر الأراضي الروسية إلى ميناء نوفور سيسك على البحر الأسود، وقد دخل هذا المشروع حيز التنفيذ في نوفمبر 2001م.

إن العلاقات العمانية الروسية قد تطورت كثيرا منذ عام 1987 حيث تشهد العلاقات بين البلدين في المجال التجاري والاقتصادي تطورا ملحوظا ويذكر أن شركة "ريتيك" Ritec الروسية لتكنولوجيا الوقود والطاقة كانت قد بدأت عملها في عمان منذ عام 2000 في مجال إدخال التكنولوجيا والمعدات النفطية الحديثة إلى قطاع النفط العماني بهدف مضاعفة الإنتاج في الحقول الحالية، كما زار مسقط في عام 2003 رئيس الفرقة التجارية الصناعية لروسيا الإتحادية يفغيني بريماكوف ووزير الطاقة الروسي في ذلك الوقت ايفور يوسوفوف Igos yusufou، كما وقع البلدان في عام 2000 اتفاقية حكومية للتعاون في مجالات الثقافة والعلوم والتعليم والسياحة والشباب ويبدي الكثير من المواطنين الروس في الفترة الأخيرة اهتماما كبيرا بالرحلات السياحية إلى عمان الغنية بشواهدها الثقافية والتاريخية القديمة، ومما لاشك فيه أن سلطنة عمان تستطيع الاستفادة من الطاقات والخبرات الكبيرة التي تتمتع بها روسيا سواء في مجالات العلوم والتكنولوجيا والبناء والتعليم، كما تدعو الأولى الشركات الروسية إلى التحرك للإستفادة من السوق الخليجية التي تشهد تنافس بين مختلف الشركات الغربية.[1]

إن توتر العلاقة بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية لاسيما بعد أحداث11 سبتمبر 2001، فتح المجال أمام روسيا لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع السعودية إذ تسعى روسيا لتعزيز علاقاتها مع السعودية في محاولة لإنعاش الاقتصاد الروسي من خلال كسب المستثمرين السعوديين الذين يبحثون عن فرص استثمارية مع الدول الغربية، وانطلاقا من المصلحة المشتركة بين الرياض وموسكو، وخلال الزيارة التي قام بها الأمير عبد الله إلى روسيا عام 2003، عرض توظيف (200 مليار دولار) سعودي في الاقتصاد الروسي،

[1] محمد زين العابدين أحمد مرسي،" العلاقات الخليجية الروسية"، مرجع سابق ،ص 12.

هذا العرض أعطى الروسي الضوء الأخضر في العمل على إقامة مشاريع مشتركة بين الجانبين.[1]

ويبلغ عدد الوكالات التجارية الروسية المسجلة في البحرين، أربع وكالات تغطي مجالات الشحن وبيع وحجز تذاكر الطيران، وهناك بعض الشركات المحدودة العاملة في هذه الأخيرة مع أطراف روسية مثل شركة (سيمان للخدمات البترولية)، فيما بلغ عدد فروع المؤسسة لمشروع مخطط أنابيت نفط بين قزوين، والذي يمر من خلاله النفط الكازاخستاني عبر الأراضي الروسية إلى ميناء نوقودسيك الروسي على البحر الأسود، وتشارك فيه ثلاث دول هي روسيا، كازاخستان، وسلطنة عمان، ووقعت الأخيرة على إتفاقه عام 2001م ويعد من أضخم المشروعات في منطقة آسيا الوسطى.

وفي مجال التعاون الاقتصادي بين روسيا ودول الخليج العربي، عقد أول مؤتمر في جدة عام 2003، بمشاركة رجال أعمال من بلدان مجلس التعاون الخليجي وروسيا وتطرق المؤتمر إلى توسيع العلاقات التجارية والاستثمار للصناعات الأساسية مثل البتروكيماويات وتكرير النفط والغاز والمعادن والأغذية والأدوية والكهرباء والماء، وقد وصف عبد الرحمان العطية، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي هذا المؤتمر ببداية الانطلاقة نحو شراكة اقتصادية شاملة مع روسيا على المدى الطويل.[2]

3-الوسائل الدبلوماسية

تعتبر الدبلوماسية واحدة من الأدوات المستعملة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للتأثير على الدول والجماعات الخارجية بهدف استمالتها وكسب تأييدها بوسائل شتى منها ما هو أخلاقي وإقناعي، ومنها ما هو ترهيبي وغير أخلاقي، كما تعني تعزيز العلاقات بين الدول وتطورها في المجالات المختلفة.[3]

وظف الاتحاد السوفيتي الوسيلة الدبلوماسية في إدارة علاقاته مع دول الخليج العربي، ففي منتصف الثمانينات، ومع إطلاق البيرسترووبكا*، أدرك القادة السوفيت أخطاء السياسة السوفيتية في منطقة الشرق الأوسط ومن بينها التعاون مع جزء فقط من العالم العربي

---

[1] محمد زين العابدين احمد مرسي ، نفس المرجع السابق،ص12

[2] نفس المرجع السابق، ص 12، 13.

[3] سعيد محمد أبو عباه، **الدبلوماسية.** دار الشيماء للنشر والتوزيع، فلسطين، 2009، ص 3.

* البيرسترويكا: وتعني إعادة البناء، هي برامج للإصلاحات الاقتصادية أطلقة رئيس الاتحاد السوفياتي ميخائيل غوربا تشوف، وتشير إلى إعادة بناء إقتصاد الاتحاد السوفيتي، صاحبت البيرسرويكا، سياسة غلانسوست والتي تعني الشفافية.

واستبعاد البلدان المنتجة للنفط في منطقة الخليج من مجال النفوذ السوفيتي، بناء عليه وفي عام 1985م، أنشأ الإتحاد السوفيتي علاقات دبلوماسية مع سلطنة عمان، وهذا الأمر لم يكن ممكنا في السابق بسبب المساعدات السوفيتية المقدمة إلى المنظمات اليسارية، بما في ذلك حركة ظفار،* وكان مقرها حينئذ في أراضي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وبادرت الكويت أيضا بتوسيع الاتصالات بين الاتحاد السوفيتي وشركائها في دول مجلس التعاون الخليجي، وفي عامي 1986-1988 أضيفت دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر، على التوالي، إلى قائمة دول مجلس التعاون الخليجي التي لها علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي.[1]

في 17 سبتمبر 1990م، وقع الاتحاد السوفيتي والمملكة العربية السعودية اتفاقية متعلقة بتبادل بعثتين دبلوماسيتين على مستوى السفراء، ومهدت العلاقات مع السعودية الطريق أمام الاتحاد السوفيتي لروسيا نحو إقامة صلات مباشرة مع جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي، وأقيمت أول مرة في التاريخ السوفيتي الروسي علاقات مع جميع دول المنطقة العربية.[2] وفي عام 1992 زار وزير الخارجية الروسي آنذاك أندريه كوزيريف جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي ككل، وعلامة على رغبة روسيا في تطوير علاقات كاملة مع المجموعة، وتطورت العلاقات مع الزيارة التي قام بها في نوفمبر 1994 رئيس الوزراء الروسي آنذاك فيكتور تشير نوميرديق، وكانت هذه الزيارة الأولى لرئيس وزراء روسي إلى دول مجلس التعاون الخليجي.[3]

* حركة ظفار: حركة معادية لحكومة سلطنة عمان والاستعمار البريطاني، ظهرت في الستينات وامتدت إلى نهاية 1975، كانت تحمل إيديولوجية إشراكي شيوعية يدعمها الاتحاد السوفيتي.

[1] إلينا ميلكوميان، العلاقات الخليجية الروسية، مرجع سابق ، ص 4.

[2] غريغوري كوساتش،" العلاقات السياسية الروسية- السعودية المعاصرة"، **المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسة**، قطر، نوفمبر، 2015، ص 1.

[3] إلينا ميلكوسان، العلاقات الروسية الخليجية، مرجع سابق، ص 5.

من خلال دراستنا لواقع التنافس الأمريكي –السوفيتي/الروسي في منطقة الخليج العربي نستنتج أن هذه الأخيرة منطقة حيوية و إستراتيجية بالنسبة للتجارة العالمية لهذا سعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي/روسيا السيطرة على المنطقة و منافسة كل واحدة الأخرى من أجل خدمة مصالحهم،و قد تجسد هذا التنافس في مجموعة المبادئ و الوسائل التي استعملتها القوتين العظميتين لبسط نفوذهما و حماية مشاريعهما في المنطقة.

الفصل الثالث: سبل مواجهة التنافس الأمريكي السوفياتي/الروسي

يعد تأسيس مجلس التعاون الخليجي بين ست دول وهي الإمارات العربية، البحرين، قطر، الكويت، العربية السعودية، عمان، نتيجة حتمية للعوامل الإقليمية المتمثلة في الثورة الإيرانية ونشوب الحرب العراقية الإيرانية، واضطراب النظام الإقليمي العربي كما دعت الظروف والمتغيرات الدولية المتمثلة في التنافس الأمريكي الروسي إلى ضرورة تكتل هذه الدول لتحقيق أمنها القومي.

سيتم تناول هذا الفصل في مبحثين :

المبحث الأول :تقييم مجلس التعاون الخليجي

المبحث الثاني :تفعيل مجلس التعاون الخليجي العربي

المبحث الأول: تقييم مجلس التعاون الخليجي

شكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ نشأته عام 1981 إطارا قويا للتعاون بين دوله، حيث استطاعت تحقيق العديد من الإنجازات في سبيل تعزيز حالة التعاون فيما بينها لمواجهة التهديدات الأمنية المحيطة به.

المطلب الأول: نشأة مجلس التعاون الخليجي:

بدأت الجهود المكثفة لقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي مع مؤتمر القمة الحادي عشر الذي عقد في عمان بالأردن في شهر نوفمبر 1980 م، حيث أطلع الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت الزعماء الخليجيين على التصور الكويتي لإستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون في جميع المجالات، وكان التصور الكويتي يقوم على تقوية الروابط بين الدول الخليجية العربية في كل المجالات السياسية، الاقتصادية، النفطية، الثقافية والعسكرية في إطار تنسيق مشترك تجمعه إستراتيجية شاملة وقد رحبت دول المنطقة بالأفكار الكويتية بشكل عام . وفي فيفري عام 1981 عقد في الرياض مؤتمر ضم وزراء خارجية دول الخليج العربي الست وهي: دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر ودولة الكويت.حيث تم مناقشة خطة العمل المقدمة من طرف دولة الكويت، وقد أسفر اجتماع الرياض على الإتفاق على إنشاء مجلس للتعاون بين هذه الدول وفضلت دول المنطقة أن يقوم المجلس على شكل التعاون بين الدول الأعضاء وليس في شكل وحدة أو إتحاد.

وفي 9 مارس 1981 عقد وزراء خارجية الدول الخليجية الست اجتماعات في مسقط بسلطنة عمان وتمت فيها الموافقة على الهيكل التنظيمي للمجلس، كما تم التوقيع بالأحرف الأولى على النظام الأساسي للمجلس.[1] وفي الفترة من 25-26 ماي 1981 عقد في "أبو ظبي" مؤتمر القمة الأول لدول الخليج العربية الست، ويعتبر هذا الاجتماع المؤتمر التأسيس لمجلس التعاون لدول الخليج العربي وتم في هذا الاجتماع التصديق النهائي على النظام الأساسي لمجلس التعاون، مما يشكل بداية قانونية للمجلس، كما تم التصديق على اختيار أول أمين عام للمجلس "السيد عبد الله يعقوب بشارة" والموافقة على تشكيل هيئة لتسوية المنازعات، والنظام الداخلي لكل من المجلس الأعلى والمجلس الوزاري وتشكل لجان مشتركة لتعزيز التعاون بين دول المجلس في شتى المجالات.كما وقع ملوك ورؤساء الدول

[1] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية عشرون عاما من الإنجازات، جانفي 2002 ، ص 25.

الأعضاء الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وذلك في الدورة الثانية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون التي عقدت في مدينة الرياض في الفترة من 10-11 نوفمبر 1981.[1]

1- **الهيكل التنظيمي للمجلس**: تحدد المادة السادسة من النظام الأساسي أجهزة مجلس التعاون الرئيسية، وهي: المجلس الأعلى، المجلس الوزاري، الأمانة العامة.

أ- المجلس الأعلى: تختص مهمة المجلس الأعلى بأمر وضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التي يسير عليها، وتقترب مهمة المجلس الأعلى في هذا الصدد من مهمة المجالس لدى الجماعات الأوروبية، أما موضوع التصويت فهو موضوع آخر أثيرت حوله مجادلات ونقاشات شأنه في ذلك شأن التصويت في جامعة الدول العربية (وفقا للمادة السابعة من ميثاق الجامعة العربية) ولكن بأسلوب مختلف، إذ لم يميز ميثاق الجامعة بين طائفتي المسائل الموضوعية والإجرائية، ولكن تقرير الإجماع بصدور القرار في المسائل الموضوعية،حيث يعطي التعاون لكل عضو حاضر ومشترك في التصويت حق الفيتو، ويتيح صدور القرار إذا توفر إجماع أربعة أعضاء على الأقل، بينما يتطلب قرار مجلس الجامعة الإجمالي إجماع الدول الأعضاء في الجامعة، وهذا أكثر تعقيدا وأضيق لفرص المرونة وإصدار القرارات.[2]

ب- المجلس الوزاري: تحدد المادة الحادية عشرة من النظام الأساسي لمجلس التعاون طريقة تكوين المجلس الوزاري، أما المادة الثانية عشر، فقد حددت المهام التي يتولاها ذلك المجلس، وكان عددها إحدى عشرة مهمة، أما المادة الثالثة عشر، فقد أوضحت نظام التصويت في المجلس.

ويلاحظ أن المجلس يتكون من وراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، بمعنى أنه يمكن لوزراء النفط في الدول الأعضاء الاجتماع في شكل مجلس وزراء، يكون لهم الإختصاصات نفسها، فالمسائل في المجلس الوزاري تقسم كما هو الحال في المجلس الأعلى إلى مسائل موضوعية يحتاج صدورها إلى إجماع الحاضرين المشتركين في التصويت، وأخرى إجرائية تصدر بالأغلبية البسيطة، ويمكن للمجلس الوزاري أن يصدر توصيات بالأغلبية نفسها، وفي مقدمتها المسائل الإجرائية.

ج- الأمانة العامة: تتلخص اختصاصات الأمانة العامة فيما يلي:

- إعداد الدراسة الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك.

---

(1) الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية ،نفس المرجع السابق، ص 25.

(2) نايف علي عبيد ، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل** . ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربي ، لبنان ، ص 149.

- إعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس ومتابعة تنفيذ القرارات.
- إعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري والتحضير للاجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات.

ويتألف الجهاز الإداري للأمانة العامة من الآتي:

- أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
- خمسة أمناء مساعدين للشؤون السياسية ،الاقتصادية ،العسكرية ،الأمنية ،الإنسانية والبيئية، ورئيس بعثة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بروكسل، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
- مدراء قطاعات الأمانة العامة وبقية الموظفين، ويتم تعيينهم من قبل الأمين العام.[1]

- **أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية:**

من بين الأهداف الأساسية التي يسعى المجلس إلى تحقيقها ما يلي:

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية، المالية، التجارية،الجمارك والشؤون الثقافية والاجتماعية والصحية والإعلامية والإدارية.
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعليم والزراعة وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة.[2]

[1] نايف علي عبيد ،نفس المرجع السابق، ص 150.

[2] عباس بلفاطمي، جمال بلخباط،" تحديات الإندماج الاقتصادي الخليجي"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، عدد 5،(د س ن)، ص 3.

خريطة دول مجلس التعاون الخليجي

المطلب الثاني: إنجازات مجلس التعاون الخليجي

1- على المستوى السياسي:

إن تنسيق المواقف بين الدول الأعضاء اتجاه مختلف القضايا يشكل ركنا هاما من أركان التعاون بين دول المجلس لتحقيق هذه الأهداف وقد أسهم التجانس بين دول المجلس في تمكين مجلس التعاون من تبني مواقف موحدة اتجاه القضايا السياسية، وسياسات ترتكز على مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام سيادة كل دولة على أراضيها ومواردها، واعتماد مبدأ الحوار السلمي وسيلة لفض المنازعات، الأمر الذي أعطى مجلس التعاون قدرا كبيرا من المصداقية كمنظمة فاعلة في هذه المنطقة الحيوية للعالم بأسره، ويمكن التعرض لأداء المجلس على المستوى السياسي من خلال تناول النقاط التالية:[1]

أ-الأهداف السياسية الإستراتيجية للمجلس:

خلال عقد الثمانينات تلخصت أهم أهداف مجلس التعاون السياسية والإستراتيجية في الحفاظ على أمن دول المجلس واستقرارها من خلال التصدي لمسببات عدم الاستقرار ومصادر الخطر التي تمثلت بشكل أساسي ومباشر في الحرب العراقية الإيرانية، الأمر الذي تطلب تحركا جماعيا لدول مجلس التعاون، للحيلولة دون انتشار رقعة تلك الحرب.

- في التسعينات مثل عدوان النظام العراقي السابق على دولة الكويت واحتلالها، التحدي الأمني الأكثر خطورة منذ قيام المجلس، حيث حظي تحرير دولة الكويت بأولوية مطلقة.
- بعد تحرير الكويت تطلب الموقف عملا دبلوماسيا مشتركا مكثفا، لمساندة الشرعية الدولية في سعيها للإلزام العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت.
- دعم ومساندة دولة الإمارات العربية المتحدة في حقها باستخدام كافة الوسائل السلمية لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى، وأبو موسى، والتي تحتلها إيران منذ عهد الشاه عام 1971م.

[1] محمد صادق إسماعيل، **مجلس التعاون الخليجي في الميزان**. دار العلوم للنشر والتوزيع، 2010، ص 95-96.

- في الإطار العربي اقتضت إستراتيجية المجلس العمل بشكل جماعي لدعم القضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ودعم مسيرة السلام في الشرق الأوسط، مع التمسك بالحقوق العربية، مع السعي نحو دعم ومناصرة القضايا الإسلامية.[1]

ب-أبرز الإنجازات في مجال السياسة الخارجية:

قام المجلس بالعديد من النشاطات على مستوى السياسة الخارجية سواء ما يتعلق بالقضايا المتعلقة بدول المجلس أو على مستوى دول الجوار أو على المستوى العربي ومن ثم يمكن تناول النشاطات المختلفة للمجلس على المستوى السياسة الخارجية من خلال النقاط التالية:

- المساهمة في إنهاء الحرب العراقية الإيرانية.
- تحرير دولة الكويت.
- دعم وحدة واستقرار وسيادة العراق.
- دعم القضية الفلسطينية وعملية السلام.[2]

1- المساهمة في إنهاء الحرب العراقية الإيرانية:

كانت الحرب العراقية الإيرانية في عامها الأول عند تأسيس مجلس التعاون، وحظيت باهتمام دورات المجلس الأعلى منذ قمة أبو ظبي الأولى، ولقد وظفت دول المجلس إمكاناتها السياسية والمعنوية لإيجاد مخرج من تلك الحرب الدموية التي تسببت في خسائر بشرية ومادية للطرفين وزعزعة الأمن الإقليمي. في الإطار العربي، كان التحرك الخليجي من خلال اللجنة السباعية التي شكلت بغرض الوصول إلى وقف لإطلاق النار.

أما على المستوى الدولي، فلقد ساهمت الجهود السياسية لدول المجلس في تسليط الضوء على الحرب والاهتمام بإيجاد حل لها، وأثمرت تلك الجهود في صدور قرار مجلس الأمن رقم (540) في أكتوبر 1983م، الذي دعا إلى وقف العمليات العسكرية في الخليج وعدم التعرض للسفن والمنشآت الاقتصادية والموانئ، ثم صدر قرار مجلس الأمن رقم (552) في جوان 1984م، استجابة لشكوى قدمتها دول المجلس ضد الاعتداءات على السفن التجارية من وإلى المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، وأكد القرار على حق

---

(1) محمد صادق اسماعيل ،نفس المرجع السابق، ص 98.

(2) الأمانة العامة ، مجلس التعاون الخليجي، **"**المسيرة والإنجاز بعد خمسة وعشرين عاما**"، مركز المعلومات**، 2006، ص ص 96-98.

حرية الملاحة في المياه الدولية والطرق البحرية من وإلى موانئ ومنشآت الدول الساحلية التي ليست طرفا في الأعمال الحربية.

وأخيرا، كان لدول المجلس إسهامها الفاعل في استصدار قرار مجلس الأمن رقم (598) في جويلية 1987م، ذلك القرار التاريخي الذي أدى قبوله لاحقا من الطرفين إلى وضع نهاية لتلك الحرب المدمرة.[1]

2- **تحرير دولة الكويت:**

عندما أقدم النظام العراقي في الثاني من أوت 1990م، على غزو دولة الكويت واحتلالها، سارعت دول مجلس التعاون بالتحرك من منطلق أن أي اعتداء على أي دولة عضو هو اعتداء على جميع دول مجلس التعاون، ومثلت دول المجلس نواة التحرك السياسي والدبلوماسي إلى رفض العدوان ونتائجه والمطالب بالانسحاب بلا شروط، حيث عقد وزراء خارجية دول المجلس اجتماعا طارئا بالقاهرة يوم 3 أوت 1990 على هامش اجتماعات مجلس الجامعة العربية، كما نجحت جهود دول المجلس في عقد القمة العربية الطارئة في القاهرة يوم 10 أوت 1990م، وقد سبقتها اجتماعات لوزراء الخارجية العرب ووزراء الخارجية منظمة المؤتمر الإسلامي يومي 3 و 4 أوت 1990م على التوالي.[2]

كما كان لدول المجلس إسهامها الفاعل في استصدار سلسلة من قرارات مجلس الأمن لتأمين انسحاب قوات النظام العراقي وعودة الشرعية دونما قيد أو شرط، بدءا من القرار (660) الصادر في 3 أوت 1990م، الذي أدان الغزو وطالب بانسحاب فوري وغير مشترط، مرورا بالقرار (678) في27 نوفمبر 1990م، الذي أجاز استخدام الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإعادة الأمن والسلم الدوليين للمنطقة، وصولا إلى قرارات أخرى صدرت لإزالة آثار العدوان، وتوجت الجهود والمواقف الخليجية بقرارات اتخذتها القمة الحادية عشرة لمجلس التعاون التي عقدت في الدوحة خلال ديسمبر 1990م حيث أكدت القمة وقوف دول المجلس بدور أساسي في عملية تحرير دولة الكويت، وذلك بتوظيف رصيدها السياسي والدبلوماسي وتسخير قدراتها

---

[1] الامانة العامة ،نفس المرجع السابق، ص 116.

[2] محمد السعيد إدريس النظام الاقليمي للخليج العربي .مركز دراسات الوحدة العربية ،1999،ص36.

العسكرية والمادية من أجل التحرير الذي تحقق في فيفري 1991م، كما عملت بعد ذلك على المطالبة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإزالة آثار الغزو والاحتلال.[1]

3- **دعم وحدة واستقرار وسيادة العراق:** بعد سقوط النظام العراقي السابق، أبدت دول مجلس التعاون، في أكثر من مناسبة، حرصها الأكيد على الوقوف مع الشعب العراقي الشقيق في محنته السياسية الذي وجد نفسه فيها، من خلال دعم الدور المحوري للأمم المتحدة في العملية السياسية في العراق، كما هو موضح في قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1546) الصادر بتاريخ 8 جوان 2004، كما ساندت الانتخابات التشريعية، وإقرار الدستور، والإجراءات اللاحقة لاستكمال البناء السياسي للدولة العراقية، مع دعوة كافة القوى العراقية إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، تمثل كافة أطراف العراق الشعبية، والدينية، دون تميز، وتعبّر عن تطلعات مواطنيه ومحيطه العربي في إرساء دعائم عراق آمن، ومستقر، وموحد، كما سعت دول المجلس من خلال المشاركة في مؤتمرات الدول المانحة، ونادي باريس واجتماعات دول الجوار، والاتصالات الثنائية لتسريع عملية إعادة البناء الاقتصادي في العراق وقد ساندت دول المجلس وثيقة العهد الدولي مع العراق التي صدرت عن المؤتمر الذي عقد في شرم الشيخ بتاريخ 4 و5 ماي 2007 والتي تضمنت خطة خماسية تقدم دعما ماليا وسياسيا وفنيا للعراق مقابل أن تطبق الحكومة العراقية إصلاحات سياسية وأمنية واقتصادية.[2]

4- **دعم القضية الفلسطينية وعملية السلام:** كان لمجلس التعاون دورا بارزا في دعم القضية الفلسطينية على كافة المسارات المختلفة، وإجمالا يمكن التعرض لجهود المجلس على المسارات التالية:

أ-على المسار الفلسطيني: منذ تأسيس مجلس التعاون سنة 1981م ومواقفه اتجاه القضية الفلسطينية وعملية السلام واضحة في دعمها حقوق الشعب الفلسطيني، ورفض واستنكار السياسات والإجراءات العدائية ضده، وبذل المساعي والجهود لإيجاد حل عادل وشامل ودائم الصراع العربي الإسرائيلي، ويعكس بيان الدورة الأولى للمجلس الأعلى الصادر في ماي 1981م، عمق التزام دول مجلس التعاون بدعم عملية السلام في الشرق الأوسط، حين أعلنت دول المجلس "بأن ضمان الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، الأمر الذي يؤكد على ضرورة حل قضية فلسطين حلا عاد لا يؤمن الحقوق

---

[1] محمد السعيد ادريس نفس المرجع السابق، ص 17.

[2] محمد صادق اسماعيل،مجلس التعاون الخليجي في الميزان.مرجع سابق ، ص118.

المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيه حقه في العودة إلى وطنه وإقامة دولته المستقلة ويؤمن الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي طليعتها القدس الشريف".[1]

كما رحبت دول المجلس بتبني مجلس الأمن، بالإجماع، في شهر نوفمبر 2003م القرار (1515) القاضي بدعم "خارطة الطريق" الهادفة إلى التوصل إلى حل النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، بإقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب بأمن وسلام، والتأكيد على ضرورة تحقيق سلام شامل ودائم لكافة الأطراف، بما في ذلك سوريا ولبنان، كما أعرب المجلس عن سروره وترحيبه بتوصل الفلسطينيين إلى توقيع، اتفاق مكة لإنهاء الاقتتال الداخلي وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، الذي تم بالجهود الكبيرة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية في جمع الفرقاء الفلسطينيين للتوصل إلى هذا الاتفاق التاريخي الهام في مسيرة القضية الفلسطينية.[2]

ب-على المسار السوري: أكد المجلس منذ تأسيسه عام 1981م دعمه وتأييده لمطالب الجمهورية العربية السورية في استرداد حقوقها المشروعة وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها عام 1967 بما فيها الجوالان المحتل حتى خط الرابع من حزيران 1967م، وفق مرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وتطبيق قراري مجلس الأمن (242 و 338)، وتحميل إسرائيل مسؤولية تعثر هذا المسار، وفي ظل التطورات الأخيرة أشاد المجلس بقرار الحكومة السورية بالانسحاب من لبنان الذي تم في شهر مارس 2005م، في الوقت نفسه أبدى المجلس قلقه من أزمة العلاقات السورية اللبنانية، ودعا الجانبين إلى الحوار الجاد، بما يحفظ الأمن والاستقرار لأراضي البلدين.[3]

ج-على المسار اللبناني:

عكس بيان الدورة الأولى للمجلس في 25 ماي 1981 حرص دول مجلس التعاون على سلامة وسيادة واستقلال لبنان، ونص البيان الختامي الأول في هذا الخصوص على أن قادة دول مجلس التعاون ناقشوا بروح من المسؤولية القومية تمادي إسرائيل في إنتهاك سيادة واستقلال لبنان الشقيق والقصف الوحشي للمدن والقرى اللبنانية والمخيمات الفلسطينية،

---

[1] محمد صادق اسماعيل نفس المرجع السابق، ص، 98.

[2] نفس المرجع السابق، ص ،99.

[3] نفس المرجع السابق، ص.99

واستمر المجلس على مدى الخمسة والعشرين سنة الماضية في دعمه الاستقرار السياسي والاقتصادي الأمني في لبنان، وفي ضوء الأحداث التي شهدتها لبنان منذ عام 2005م، استنكر المجلس التفجيرات التي حدثت في لبنان والتي راح ضحيتها قادة سياسيون وإعلاميون وأفراد من الشعب اللبناني، مؤكدا رفضه لمثل تلك الأعمال الإرهابية، ودعا الإخوة اللبنانيين إلى تجاوز الأزمة، والمحافظة على وحدة واستقرار لبنان، وتغليب لغة الحوار بين مختلف القوى السياسية والابتعاد عن كل ما يسبب التفرقة والانقسام، والتحقيق بكل سرعة وشفافية في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وعبر المجلس عن قلقه البالغ إزاء العدوان الإسرائيلي السافر الذي وقع على لبنان في جويلية 2006م، وأكد وقوفه مع الشعب اللبناني في مواجهة كل ما يتعرض له لبنان من اعتداء وتدمير، ورحب المجلس في هذا السياق بقرار مجلس الأمن رقم لبنان من إعتداء وتدمير، ورحب المجلس في هذا السياق بقرار مجلس الأمن رقم (1701)، الداعي لوقف العمليات العسكرية في لبنان.[1] كما حثت دول المجلس سوريا لبنان، البلدين الشقيقين الجارين على تجاوز الأزمات والعمل معا لما فيه مصلحة البلدين.

وإجمالا يمكن القول بأنه من خلال الحوار السياسي مع الدول والتجمعات الإقليمية والدولية المختلفة استطاع مجلس التعاون تحقيق الإنجازات التالية:

أ- الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية على الساحة الدولية، مما كان له الأثر الإيجابي في تصحيح العديد من المفاهيم والصور السلبية السائدة عن العالم العربي والقضايا الإسلامية، الأمر الذي أدى إلى تعاطف المجتمع الدولي مع هذه القضايا. ومن ذلك تأكيد دول المجلس على رفض الإساءة لكافة الأديان ورموزها.

ب- في مجال مكافحة الإرهاب، استطاعت دول المجلس التصدي بنجاح للهجة الجائرة التي حاولت الربط بين الإسلام والإرهاب، حيث أكدت على أن الإسلام دين يعارض الإرهاب بكافة صوره وأشكاله.[2]

ج- فيما يخص القضية الفلسطينية والسلام في الشرق الأوسط، أكدت دول المجلس أهمية إحلال السلام العادل في الشرق الأوسط، استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية، لاسيما القرارين (242،338) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وألقت الضوء على الممارسات الإسرائيلية العنصرية الإنسانية في الأراضي العربية المحتلة، التي تتنافى مع ابسط مبادئ

---

[1] محمد صادق اسماعيل نفس المرجع السابق، ص 99.

[2] نفس المرجع السابق، ص100.

الشرعية الدولية وحقوق الإنسان، كما أكدت على حق الشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع ضد الاحتلال، ودعت إلى عدم الخلط بين الكفاح المشروع من أجل تقرير المصير والإرهاب.[1]

2-المجال الأمني

شهد المجال الأمني في دول مجلس التعاون الخليجي تنسيقا وتعاونا أدى لتحقيق إنجازات متقدمة شملت مختلف المجالات الأمنية بشكل عام، وتمثلت أهم الإنجازات والخطوات في مجال التعاون الأمني بين دول المجلس فيما يلي:

أ-الإستراتيجية الأمنية الشاملة:

أقرت الإستراتيجية الأمنية الشاملة لدول مجلس التعاون في الاجتماع الاستثنائي الثاني لوزراء الداخلية الذي عقد في مسقط بتاريخ 15 فيفري 1987م، وصادق عليه المجلس الأعلى في دورته الثامنة في الرياض، وهي عبارة عن إطار عن للتعاون الأمني بين الدول الأعضاء بمفهومه الشامل، ولهذه الإستراتيجية أهداف هامة، وموحدة منها توطيد الأمن وحماية الحدود، وتنمية الوعي الأمني ورفع كفاءة الأجهزة الأمنية، ومواجهة التحديات والمخاطر الإقليمية مثل المخاطر النووية والصراعات الإقليمية والتعرف على مصادر الخطر والتصدي لها ومكافحة الإرهاب.

ب-الاتفاقية الأمنية

الاتفاقية الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي عبارة عن مواد قانونية تعالج قضايا التعاون الأمني بين دولها، وهي إلزامية لمن وقع عليها وفق نصوص موادها وقد وقع عليها وزراء الداخلية في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان في اجتماعهم الثالث عشر في الرياض، كما بارك المجلس الأعلى في دورته الخامسة عشرة في مملكة البحرين ديسمبر 1994م هذه الخطوة داعيا بقية الدول الأعضاء إلى التوقيع على الاتفاقية.[2]

ج-التعاون في مجال مكافحة الإرهاب:

انطلاقا من قناعتها المبدئية بضرورة التصدي لظاهرة الإرهاب من خلال الجهود الإقليمية والدولية، أقرت دول مجلس التعاون الخليجي الإستراتيجية الأمنية لمكافحة التطرف المصحوبة بالإرهاب في عام 2002م وأصدرت في العام ذاته إعلان مسقط بشأن

---

[1] محمد صادق اسماعيل نفس المرجع السابق، ص ،100.

[2] الأمانة العامة، "العمل العربي المشترك"، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2012، ص04.

مكافحة الإرهاب، ولقد توصلت دول المجلس في العام 2004م، إلى التوقيع على اتفاقية دول مجلس التعاون لمكافحة الإرهاب.[1]

3-المجال العسكري

اتسم التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي بالعمل في بناء وتطوير والقوى العسكرية حيث تطور التعاون منذ بدأ تشكيل المجلس، ومن أبرز الإنجازات في المجال العسكري الآتي:

أ- اتفاقية الدفاع المشترك:

قام قادة دول مجلس التعاون الخليجي في الدورة الحادية والعشرون للمجلس الأعلى التي عقدت بمملكة البحرين في 20، 21 ديسمبر 2000 بالتوقيع على اتفاقية الدفاع المشترك والتي تعد نقلة نوعية في التعاون العسكري والدفاعي المشترك بين دول المجلس، وقد حددت الاتفاقية العديد من مرتكزات التعاون العسكري ومنطلقاته[2]، وهو ما يتضح فيما يلي:

- التأكيد على التزام جميع أعضائه بالنظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي، واحترامها لميثاق جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة، كما تؤكد عزمها على الدفاع عن نفسها بصورة جماعية.
- عزم الأعضاء على تعزيز التعاون العسكري فيما بينها، ورفع قدراتها الذاتية والجماعية لتحقيق أفضل مستوى من التنسيق لمفهوم الدفاع المشترك، وتشير في هذا الصدد إلى استمرار تطوير قوة درع الجزيرة، ومتابعة تنفيذ التمارين المشتركة، وإعطاء أهمية لتأسيس وتطوير قاعدة للصناعة العسكرية، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال.[3]

---

(1) الأمانة العامة بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، "المسيرة والإنجاز بعد خمسة وعشرين عاما"، مرجع سابق، ص 33.

(2) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، **موجز إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية**. ط6، المملكة العربية السعودية، 2005، ص 16.

(3) أحمد طاهر الضريبي، "دور المنظمات الإقليمية في النزاعات الداخلية "، **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد 37، الكويت، أفريل 2014، ص

ب-قوة ذرع الجزيرة

يعد تشكيل قوات ذرع الجزيرة في مقدمة المجالات التي بدأ التعاون العسكري بها، تم ذلك في 19 نوفمبر 1982م في البحرين، وتم تكامل تواجد هذه القوة في 15 أكتوبر 1985م، بمدينة حفر الباطن شمال السعودية، وتشكلت هذه القوة في البداية من 5 آلات شخص معظمهم من المملكة العربية السعودية، ليتزايد عدد أفرادها حتى تعدت الـ 40 ألف فرد في جميع دول المجلس، وكانت أول مهمة تحققت على أرض الواقع سنة 1986 بعد اجتياح القوات الإيرانية لمدينة الفاو العراقية في أثناء الحرب العراقية الإيرانية.كما بدأت الدراسات الخاصة بتطوير قوة درع الجزيرة في عام 1990 وعلى ضوء ذلك تم تطوير القوة إلى فرقة مشاة آلية، بهدف توفير أمن دفاعي جماعي فاعل لحماية دول المجلس والدفاع عن استقلالها وحماية مقدراتها ومكتسباتها.[1]

ج-المشاريع العسكرية المشتركة:

أقر المجلس الأعلى في دورته السادسة عشرة التي عقدت في مسقط بتاريخ 1995/12/4م الدراسات المتعلقة بمشروع حزام التعاون والاتصالات المؤمنة والخطوات التنفيذية لهما.

- **مشروع حزام التعاون:** يهدف إلى ربط مراكز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوي بدول المجلس آليا، حيث بدأت المنظومة بالعمل الرسمي في نهاية شهر ديسمبر 2001م.
- **الاتصالات المؤمنة:** يهدف مشروع منظومة الاتصالات المؤمنة إلى ربط القوات المسلحة في دول المجلس بشبكة اتصالات مؤمنة من خلال إقامة خط (كيبل) ألياف بصرية، وقد بدأ تشغيل المنظومة رسميا بتاريخ 2000/06/28.[2]

---

[1] يوسف جمعة الحداد، "قوات درع الجزيرة"، **مجلة درع الوطن**، العدد 500، سبتمبر 2013، ص 40.

[2] نفس المرجع السابق، ص41.

د-توحيد الأسس والمفاهيم: حظي هذا الجانب باهتمام كبير منذ بدأ التعاون العسكري بهدف زيادة التكاثف، وتسهيل تبادل المساندة والاستفادة المتبادلة من الإمكانات المتوفرة في دول المجلس، وقد شمل ذلك جانبين رئيسيين هما:

ه-التمارين المشتركة: وقد بدأت التمارين المشتركة بتمارين ثنائية وثلاثية بحرية وجوية، ووصلت إلى تنفيذ تمارين جوية وتمارين بحرية بين دول المجلس كلها بصورة سنوية، كما يتم إجراء تمرين بري كبير بمشاركة قوة درع الجزيرة كل سنتين بالتقارب بين دول المجلس.

و-الكراسات والمناهج العسكرية: تم توحيد أكثر من 100 كراس عسكري، كما تم توحيد أكثر من 100 منهج من مناهج الدورات العسكرية المختلفة لمدارس ومراكز التدريب العسكري في دول المجلس.[1]

المطلب الثالث: عقبات التكامل الدفاعي لمجلس التعاون

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي عقبات التكامل في المجال الأمني ،فقد فشلت اتفاقية أمنية توافق عليها الدول الست ولجأت إلى اتفاقيات أمنية ثنائية مع السعودية، كما فشلت عمليات التنسيق العسكري بين الدول الأعضاء نتيجة لخشية الدول الصغيرة من أن يؤدي التكامل الدفاعي والاندماج إلى النيل من سيادة هذه الدول واستقلالها.وبعد غزو العراق للكويت تمت الدعوة إلى وضع ترتيبات أمنية ودفاعية تكفل حماية الأمن القومي لدول مجلس التعاون وذلك في البيان الختامي لمؤتمر قمة مجلس التعاون الذي عقد في الدوحة في 25 ديسمبر عام 1990، وتمت دراسة المشروع العماني الذي يقضي بتشكيل قوات خلفية قوامها مائة ألف جندي إلا أن المشروع سرعان ما طوى وتبنى وزراء دفاع دول المجلس مشروعا تعاونيا بديلا ينسق بين جيوش الدول مع تعزيز قوات دفع الجزيرة ليصبح قوامها 25 ألف جندي، وبقيت مسألة التنسيق والتكامل الدفاعي بين دول الخليج تشوبها عقبات كبيرة نلخصها بالتالي:

- نقص الكوادر البشرية والفنية وعدم تطبيق نظام التجنيد الإجباري في كل دول مجلس التعاون باستثناء الكويت.
- الاعتماد على القوات الأجنبية يوجد في العربية السعودية وحدها عشرة آلاف مستشار عسكري، كما يوجد 3700 عسكري في عمان.

[1] الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق،ص 17.

- اختلاف أنظمة التسليح ومناهج التدريب.
- الاختلافات في تحديد الأخطار الخارجية وهذا ما حدث مثلا بين الكويت والإمارات المتحدة في مسألة الموقف من الحرب العراقية الإيرانية وهو ما عرقل التكامل العسكري لدول المجلس.
- الضعف النسبي لقوات دول المجلس بالمقارنة مع القدرات العسكرية لإيران والعراق على الصعيد الإقليمي.[1]

وفضلا عن ذلك فشلت قمة المنامة التي انعقدت في ديسمبر 1994م، في إنجاز مشروع الاتفاقية الأمنية والتوصل إلى تفاهم حول تطوير قوات درع الجزيرة التي من المفترض زيادة عدد أفرادها إلى 25 ألف جندي، ويذكر التقرير الإستراتيجي المصري في هذا الصدد أنه حتى لو تحقق هدف المجلس وتأسس جيش من 100 ألف جندي فلن يكف للدفاع عن دول الخليج في حال تعرضها لتهديد من إيران أو العراق أو إسرائيل أو أي قوة أخرى.

المبحث الثاني: تفعيل مجلس التعاون الخليجي العربي

ألقت العديد من المتغيرات بظلالها على منطقة الخليج العربي، وشكل العديد منها تهديدا لأمن دول مجلس التعاون الخليجي، الذي لا يمكن النظر إليه بمعزل عن الأمن القومي العربي، لأن الخليج يعد جزءا لا يتجزأ من النظام الإقليمي العربي يؤثر ويتأثر به، ومن تم كان من المهم وضع رؤية مستقبلية لدول المجلس لتحقيق التوازن الإستراتيجي.

المطلب الأول: على المستوى السياسي

من الممكن بداية تحديد بعض المقترحات التي تنطلق منها صياغة أنسب لأسلوب تفعيل دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك على النحو التالي:[2]

أ. إيجاد تصور شامل الأبعاد، لكيفية تنمية هذا الدور من خلال بلورة الأسلوب الأنسب لاحتواء المشاكل والخلافات بين بعض دول المنطقة، تم مستهلات الرؤية المستقبلية لتطوير تلك العلاقات في ضوء المصالح المشتركة.

ب. ضرورة تدعيم العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي العربية ودول المنطقة على أسس سلمية والحرص على عدم خلق مواقف تتسم بالحدة أو بالإثارة ، فضلا عن تجنب حدوث أي نوع من المواجهة الدبلوماسية خاصة في المسائل التي تتعلق بتعامل بعض الدول

---

[1] محمد صالح المفر، "التحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي"، **المجلة العلمية بكلية الإدارة والاقتصاد**، العدد 09، قطر، 1998، ص 20.

[2] محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان، مرجع سابق ، ص 113.

والتي تقوم بدعم إسرائيل وتطوير علاقاتها معها، مع مراعاة استمرار الحرص على وجود اتصال مع دول المنطقة التي لها مصالح مع دول المجلس خاصة خلال الأزمات الحادة.

ج. ضرورة تقديم المساعدة المناسبة لبعض الدول التي تتعرض إلى بعض الظروف الاقتصادية السيئة لتأكيد دور دول مجلس التعاون الخليجي بالمشاركة في الظروف والمواقف الصعبة التي قد تتعرض لها دول المنطقة مثل ما حدث في إعادة إعمار لبنان عقب إنتهاء الأعمال العسكرية بين إسرائيل وحزب الله.[1]

ومن ثم يمكن التعرض للأسلوب الأنسب لتفعيل دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية على المستوى السياسي:

1- تدعيم العلاقات السياسية على المستوى الداخلي لدول مجلس التعاون:

لاشك أن هناك حاجة ماسة لتفعيل العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي العربية وذلك لكونه مطلبا رئيسيا في عملية التكامل بين تلك الدول، وفي هذا المقام يمكن طرح أهم أبعاد هذا التصور كما يلي:

أ- ضرورة أن يكون لدول المجلس سياسة موحدة في عدد من القضايا التي تعد أساسية بالنسبة لهذه الدولة في ضرورة التعامل معها، ومنها على سبيل المثال ما يلي:[2]

أ- اتخاذ كافة التدابير اللازمة من خلال توحيد السياسات ورسم إستراتيجية موحدة فيما يتعلق بمواجهة الآثار السياسية للعولمة وتفرد الولايات المتحدة بتشكيل النظام العالمي الجديد والتي تتخذ من دول الخليج ركيزة أساسية لها في تحقيق ذلك، وذلك من خلال عدم السماح للقوات الأمريكية لاستخدام أراضها لتنفيذ السياسات الخاصة لتحقيق أهدافها.[3]

ب- تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى ضرورة السير نحو تحقيق خطوات كبيرة في الإصلاح السياسي بها من خلال الأخذ بالمباد الرئيسية للديمقراطية ومنها:

– ضرورة الأخذ بنظام الانتخابات في المجالس التشريعية وأن يكون أعضاءها منتخبون وممثلون لطواف الشعب الفعلية.

– السماح بوجود نظام حزبي قائم على مبدأ تعدد الأحزاب وتكون تلك الأحزاب ممثلة لكافة الطوائف في البلاد.

– إطلاق حرية الصحافة ورفع العوائق التي تحول دون أداء الأهداف الرئيسية المنوط بها.

ب- العمل على نمو التقارب بين دول المجلس على المستوى السياسي من خلال ما يلي:

---

[1] محمد صادق اسماعيل نفس المرجع السابق ، ص 114

[2] محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 235-236.

[3] نفس المرجع السابق، ص 237.

– العمل على دعم العلاقات بين دول المجلس على المستوى السياسي من خلال التفاعل والتشاور والتنسيق المستمر بين الطرفين في كافة القضايا والمتغيرات الدولية والإقليمية باعتبار أن هذه الدول هي كل متكامل (كيان واحد).[1]

– المحافظة على عقد اجتماع سنوي على مستوى وزراء الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي الست عقب الاجتماع السنوي لملوك ورؤساء دول المجلس يكون الهدف منه متابعة التوجيهات التي طرحها القادة، والتنسيق المستمر في المواقف الخليجية، وكذلك الترتيبات التي تتم في إطار الإعداد للقمم المقبلة وترتيب الأجندة الخليجية التي يتم عرضها ومناقشتها في هذه الاجتماعات على مستوى الملوك والرؤساء.

– أن تكون التوصيات التي تصدر عن اجتماع ملوك ورؤساء دول المجلس محل تنفيذ وليست مجرد اقتراحات أو أفكار.[2]

– أن يكون من ضمن توصيات القمم الخليجية التي تعقد في إطار دورات مجلس التعاون الخليجي تنفيذ كافة التوصيات التي تتعلق بدعم علاقات التعاون الثنائي بين دول مجلس التعاون.

– سعي القيادة السياسية لدول مجلس التعاون إلى اتخاذ عدد من آليات التواصل فيما بينهم من خلال القيام بزيارات دورية على مدار العام تشمل كافة دول المجلس الست وتتم في هذه الزيارات دعم علاقات التعاون الثنائي، كذلك الحرص على تنسيق الجهود في كافة القضايا العربية والإسلامية.

– قيام قادة دول مجلس التعاون الخليجي بإصدار بيانات موحدة في كافة القضايا والأحداث سواء على الساحة العربية أو الدولية من خلال الاتصالات والمشاورات المستمرة بينهم والتي تمنح دول المجلس قوة سياسية كبيرة من خلال هذا التوحد في الرأي حيال تلك القضايا.[3]

1- تدعيم السياسات الخارجية دول مجلس التعاون:

ترتكز دول مجلس التعاون في سياساتها الخارجية على عدد من المحددات الرئيسية أهمها:

---

[1] محمد السعيد ادريس، نفس المرجع السابق، ص 238.

[2] محمد صالح المسفر،"التحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي"، **المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد**،العدد 9، قطر، 1998، ص ص 14-15.

[3] نفس المرجع السابق، ص 16.

1- ضرورة تأييد مجلس التعاون لدول الخليج العربية للشعب العراقي ومساندته في التخلص من الاحتلال الأمريكي ودعمه نحو تشكيل حكومة وطنية خالصة بعيدة عن الاحتلال الأجنبي مع تأييده نحو الوحدة الوطنية ونبذ الفرقة بين أبناءه.[1]

2- العمل على مساندة الأطراف العربية في الصراع العربي الإسرائيلي وذلك من خلال التأييد الكامل للحكومة الوطنية الفلسطينية ودعوة الأطراف الفلسطينية المختلفة (حركتي فتح وحماس) إلى نبذ الخلافات فيما بينهما والتركيز على مواجهة العدو المشترك لهما وهو الاحتلال الإسرائيلي، وفي الوقت ذاته تسعى الدول الخليجية إلى تأييد الحكومة اللبنانية ومساندتها في التخلص من الاحتلال الإسرائيلي لأراضيها.

3- تقوم دول المجلس بدعم علاقات طيبة مع الطرف الإيراني بشرط عدم تدخل إيران في الشؤون الداخلية لدول المجلس إضافة إلى إيجاد صيغة سلمية لأزمتها النووية.[2]

4- في الإطار العربي، العمل بشكل جماعي لدعم القضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ودعم مسيرة السلام في الشرق الأوسط مع التمسك بالحقوق العربية.

5- التأكيد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مع السعي نحو مد أواصر الصداقة مع كافة الدول والمجتمعات من أجل القيام بدور فاعل على المستويين الدولي والإقليمي ومناصرة كافة القضايا العربية والإسلامية.[3]

ومن الممكن التعرض لأهم آليات تطوير دور دول مجلس التعاون على مستوى السياسات الخارجية كما يلي:[4]

أ- توحيد الجهود الخليجية داخل المنظمات الدولية والإقليمية

نظرا لاتجاه النظام العالمي نحو التكتل وبروز الدور المؤتمر للتجمعات الدولية والإقليمية مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها، فإن ذلك يتطلب من كافة دول المجلس تبني إستراتيجية موحدة تجاه تلك التجمعات الدولية والإقليمية تتمثل أهم محاورها في الآتي:

---

(1) نايف علي عبيد ،**مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل** . مرجع سابق ،ص ص 295-296.

(2) نايف علي عبيد ،نفس المرجع السابق ، ص 297.

(3) نفس المرجع السابق، ص298 .

(4) سعد بن مطر العتيبي، "آليات تطبيق توحيد الأنظمة في دول مجلس التعاون الخليجي"، العدد 57، شبكة الألوكة عن الموقع:
www.alukah.net.

– أن تسعى دول المجلس إلى تعزيز التعاون مع تلك المنظمات والهيئات من خلال آليات ثنائية وآليات متعددة الأطراف.[1]

– توحيد السياسات اتجاه التكتلات والتنظيمات الدولية والإقليمية.

– محاولة انضمام دول مجلس التعاون الخليجي إلى التجمعات الإقليمية التي تسمح شروط العضوية بذلك وخاصة ذات التأثير على السياسات العالمية والإقليمية مع القدرة على بلورة موقف خليجي موحد داخل تلك الكيانات الأمر الذي يعطي قوة كبيرة لتلك المواقف.

ب- تنسيق السياقات الخليجية وتفعيلها حيال القضايا العربية والعالمية وذلك كما يلي: [2]

- العمل على دعم وحدة واستقرار وسيادة العراق.

- السعي نحو إرساء قواعد للتعامل مع إيران حيث رفض مجلس التعاون الخليجي قيام إيران باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الصغرى-طنب الكبرى-جزيرة أبو موسى).

- دعم القضية الفلسطينية وعملية السلام.

- تدعيم دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال الحوار مع الدول والمجموعات الدولية.[3]

المطلب الثاني: على المستوى الأمني

يمكن التعرض لأهم أبعاد تقديم الأسلوب الأنسب في المجال الأمني وذلك على النحو التالي:

أ. تنمية العلاقات الأمنية بين مجلس التعاون الخليجية العربية وذلك من خلال:

-تنسيق الجهود الخليجية في المجال الأمني من خلال التشاور والتباحث والذي يتم على مستوى وزارة الدفاع والداخلية في كافة دول المجلس.

- طرح كافة الرؤى والأفكار التي تسعى لتحقيق أمن دول مجلس التعاون وكذلك تبادل الخبرات الأمنية في التعامل مع كافة القضايا والإشكاليات ذات الصلة.

---

(1) يوسف خليفة اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2011، ص ص 357- 358.

(2) يوسغ خليفة يوسف ،نفس المرجع السابق، ص 359.

(3) نايف علي عبيد، **دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير : دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 1990-2005**. ط2، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2008، ص ص 341- 342.

- تشكيل هيئة داخل كل دولة من دول المجلس لمتابعة تنفيذ كافة التوصيات التي تصدر عن البيانات الختامية لاجتماعات المجلس فيما يخص الجانب الأمني.

-تنسيق المواقف والرؤى المشتركة في المجال الأمني بين دول مجلس التعاون الخليجي في الاجتماع السنوي لوزراء الداخلية العرب، الأمر الذي يعني تحقيق تعاون أمني خليجي، ويكون دافعا لدول عربية أخرى لتنسيق جهودها الأمنية مما يكون له أكبر الأثر في تفعيل الأمن القومي العربي.[1]

ب. تعزيز مجالات التعاون الدفاعي بين دول مجلس التعاون الخليجية العربية من خلال ما يلي:

- الاعتماد على القدرات الذاتية وتنميتها وتطويرها تسليحا وتدريبا وتعليما لرفع مستوى كفاءة العاملين بالمجالات الدفاعية المختلفة وذلك ضمن تصور مشترك.

- عدم ربط خطط التسلح بمصدر واحد والبحث عن الأفضل والأنسب والأكثر فعالية وما يتناسب وخطط البناء الذاتي.

- العمل على بناء قوة درع خليجية مشتركة تستطيع أن تؤدي دورها عند حدوث أي طارئ ومسؤوليتها الدفاع عن سلامة وأراض دول مجلس التعاون الخليجية.[2]

ج. تحقيق أقصى تعاون في المجال العسكري وذلك من خلال ما يلي:

- عقد تدريبات عسكرية مشتركة بصفة دورية منتظمة بين دول مجلس التعاون في كافة القطاعات البرية والبحرية والجوية، مع السعي للاستفادة من التطور العالمي الحادث في تلك القوات.

- قيام وقود من دول مجلس التعاون بتنظيم زيارات مشتركة إلى عدد من الدول المتقدمة في المجال العسكري للإطلاع على التقنيات الحديثة في مجال الصناعات العسكرية والسعي نحو الاستفادة من تلك التقنيات، إلى جانب الحرص على دعوة عدد من الخبراء العسكريين البارزين على الصعيد العالمي للوقوف على التطور الهائل في الإستراتيجيات العسكرية ومحاولة تطور القدرات العسكرية الخليجية في هذا الاتجاه.

- وضع إستراتيجية تكاملية للنهوض بالصناعة العسكرية الخليجية من خلال ضرورية قيام

---

[1] محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق، ص 119.

[2] محمد صادق اسماعيل، نفس المرجع السابق، ص 119.

خليجية عسكرية موحدة وتقليل الاعتماد على الاستيراد من الخارج.[1]

د. الأسلوب الأنسب لمواجهة الإرهاب:

- محاولة اختراق هذه الخلايا، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى التعرف على أهدافهم، ومن ثمة وضعه الإستراتيجية المناسبة للتعامل معهم.

- تبادل المعلومات بين دول مجلس التعاون والدول الأخرى حول الشبكات والخلايا المسلحة وأساليبهم في استخدام التكنولوجيا الحديثة في تنفيذ عملياتهم.

- ضرورة توحيد كافة السياسات والجهود من أجل مكافحة الإرهاب من خلال إنشاء جهاز أمني خاص مكون من كافة دول مجلس التعاون من أجل مكافحة الإرهاب مع منحه صلاحيات واسعة للقيام بالدور المطلوب في هذا الاتجاه إلى جانب توفير الدعم المادي والبشري له مما يتيح له تفعيل مقاومة الإرهاب، والقضاء عليه والذي يشكل خطرا داهما لأ من دول مجلس التعاون الخليجي

ومن خلال ما سبق تتحدد رؤية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لأمنها في أربعة بدائل:

أ. الاتفاقيات الدفاعية الثنائية بين دول مجلس التعاون الخليجية والولايات المتحدة الأمريكية.

ب. إعلان دمشق.

ج. تفعيل قوة "ذرع الجزيرة"[2]

د. تشكيل قوة عربية.

أ- البديل الأول: من المعروف أن دول المجلس كانت ترفض إقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها من قبل الغزو العراقي للكويت، وأقصى ما كانت تقبل به بعض الدول أن تمنح دولا أجنبية بضع التسهيلات البحرية بتكتم شديد، أما بعد حدوث الغزو فقد أصبحت تصرح بكل هذه الأمور وأصبح هناك إجماع على أهمية الوجود الأجنبي في المنطقة وفقا لاتفاقيات تم توقيعها بين الجانبين في أعقاب تحرير دولة الكويت عام 1991م، وقد

[1] نفس المرجع السابق ،ص120.

[2] محمد صادق اسماعيل ،نفس المرجع السابق، ص 130.

أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بالدور الرئيسي في مسألة أمن الخليج.[1] وكانت الكويت السباقة بين دول المجلس إلى عقد معاهدات دفاعية مع الولايات المتحدة الأمريكية خشية تجدد الأخطار الإقليمية، ففي سبتمبر عام 1991 م، وقعت اتفاق دفاع وتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية مدته عشر سنوات وتضمن الاتفاق الكويتي-الأمريكي إجراء مناورات عسكرية مشتركة، وتمركز قوات ومعدات أمريكية في الكويت، وقد جاءت هذه الاتفاقية والاتفاقية الأخرى التي عقدتها الولايات المتحدة الأمريكية مع دول المجلس نتيجة لإصرار الولايات المتحدة على إرساء تدريبات أمنية في منطقة الخليج العربي، فقد تم التوقيع على إطار اتفاقية بين الولايات المتحدة ودول المجلس في أواخر جويلية 1991م، تنص على إجراء تدريبات عسكرية مشتركة، وبيع معدات عسكرية لدول المجلس.[2]

ب- البديل الثاني: تمثل في إعلان دمشق من أجل الدفاع عن منطقة الخليج العربي، وسمي كذلك بصبغة (2+6) متمثلة في دول الخليج الست إضافة إلى مصر وسوريا، وجاء للبحث عن الترتيبات الأمنية للمنطقة في مرحلة ما بعد الاحتلال العراقي للكويت، وأكد الإعلان عزم الأطراف المشاركة على السعي لإعطاء روح جديدة للعمل العربي المشترك وإرساء التعاون الأخوي بين أعضاء الأسرة العربية، كما تناول نص الإعلان ذكر مبادئ التنسيق والتعاون بين الدول العربية وأهداف ذلك في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية لضمان الاستقرار والأمن في المنطقة وملء الفجوة التي سيتركها انسحاب القوات متعددة الجنسية الأمريكية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هذه الصيغة لم يكتب لها النجاح وانتهى بها الوضع إلى التجميد بعد أن سحبت مصر وسوريا قواتهما في أعقاب تحرير الكويت، وعلى الرغم من تضائل الاعتماد على هذا البديل باعتباره خيارا عربيا للحفاظ على أمن منطقة الخليج، إلا أنه يبقى كبدل لحفظ أمن المنطقة.[3]

ج-البديل الثالث: تمثل في تفعيل قوة "درع الجزيرة" تم إنشائها عام 1982م، بهدف حماية أمن الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وبالنسبة لتطويرها فقد اتفق قادة دول المجلس على تطوير قوة درع الجزيرة وفقا لإمكانات كل دولة بما يخدم دورها في مفهوم

---

[1] محمد أحمد آل حامد،" أمن الخليج وانعكاساته على دول المجلس"، سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997، ص 20.

[2] كمال محمد الأسطل،" نحو صياغة نظرية الأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، **دراسات إستراتيجية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 33، 1999، ص 115.

[3] محمد سالم عبيد المزروعي، التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع التسعينات، دراسة مقارنة في دور المؤسسة التشريعية. دار الفكر الجامعي، مصر، 2006، ص 59.

الدفاع المشترك، وتم ذلك في القمة السابعة والعشرين التي عقدت في الرياض ديسمبر 2006م، من خلال تعزيز وتطوير القوة وزيادة فعاليتها القتالية.[1]

د-البديل الرابع: هو إيجاد قوة عربية أقرب إلى ما يعرف اليوم بقوة الانتشار السريع، تتكون من كل البلدان العربية، يتم إعدادها وتدريبها وتسليحها، وتكون لديها مرونة الحركة في المحيط العربي، واستنادا بكل العوامل اللوجيستية من مطارات وقواعد ومخازن للسلاح، وتطوير برامج للطاقة النووية تستخدم للأغراض السلمية، وتكون جاهزة للتحول إلى الأغراض العسكرية كوسيلة ردع لأي تهديد نووي للبلدان العربية، كذلك ينبغي على البلدان العربية أن تظل متمسكة بخيارات القوى الأخرى، فالمقاطعة بأشكالها، واستخدام سلاح النفط بضوابط حتى تستطيع أن تستنهض شعوبها وتردع خصومها، وهي تحاول تنفيذ مشروعها النهضوي أي أن استخدام هذه الوسائل وغيرها يوفر حماية لاستمرارية ونجاح العمل على إحياء النظام الإقليمي العربي.[2]

المطلب الثالث: على المستوى الاقتصادي

يعد التعاون الاقتصادي من أهم الأهداف التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي، وهناك خصائص عامة مشتركة تجمع بين دول مجلس التعاون الخليجي ومن أهمها:

– اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على سلعة واحدة هي النفط وبذلك فإنها تعتمد على مصدر أساسي شبه وحيد للدخل.

– الازدواجية في المشروعات الاقتصادية إذ تقوم السياسة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي منفردة على تحقيق أهداف متشابهة على الصعيد الإقليمي حيث يلاحظ أن خطط التنمية الاقتصادية لهذه الدول تسعى إلى إيجاد مصادر بديلة عن النفط ولكن بدون وجود تنسيق بين هذه الخطط الأمر الذي ينجم عنه ازدواجية في المشروعات الاقتصادية والإنتاجية ويؤدي إلى التنافس بينها وبعدها عن التكامل الذي تسعى إلى تحقيقه.[3]

---

(1) أنر بن ماجد عشيقي،" أمن الخليج وسبل تحقيقه"، **آراء حول المستقبل**، الإمارات، عدد 30، ص 7.

(2) يوسف الخليفة يوسف،**مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة و النفط و القوى الأجنبية**. مرجع سابق ،ص 382.

(3)حامد عبيد حداد،" تجربة التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي"، **مركز الدراسات الدولية**، العددان 31، 32 (د س ن)، ص ص 120، 121.

– انكشاف اقتصادياتها على الخارج ما يؤدي إلى التبعية الاقتصادية للخارج تصديرا وإستادا، فهي بلدان مصدرة كبيرة للنفط، ومستوردة ضخمة للسلع الغذائية والاستهلاكية، وهذا ما يجعل توجه هذه الأقطار خارجا باتجاه البلدان الرأسمالية المتقدمة بشكل أساسي.[1]

وبذلك كانت هناك حاجة ماسة لدول مجلس التعاون الخليجي لوضع رؤية مستقبلية في المجال الاقتصادي تستطيع من خلالها مواجهة التحديات وبلورة مسارات جديدة نحو المستقبل من خلال العمل العربي المشترك، إذ تشير ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي بكل وضوح إلى اتساق أهداف المجلس مع جامعة الدول العربية بالقول: "...تماشيا مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى"، وقد أدرك واضعوا الميثاق وجود بعض الروابط المميزة بين بعض المجموعات العربية التي تجمعها سمات جغرافية واجتماعية خاصة بها، وهو ما قد يساعدها على تحقيق تعاون أوثق في إطار أهداف وميثاق الجامعة.[2]

تتمثل الخطوة الأولى في التكامل الاقتصادي الخليجي العربي في عملية الإسراع في استكمال مرحلة منظمة التجارة العربية الكبرى التي بدأ العمل بها في العالم 1998م، وذلك بالتأكد من انضمام جميع البلدان العربية إليها، ثم متابعة تنفيذ بنود الاتفاقية التي وقعت، فحسب صندوق النقد العربي، فإنه ابتداء من العام 2005م، تم تحرير التجارة من السلع الصناعية والزراعية العربية ذات المنشأ الوطني بين جميع البلدان العربية من الرسوم الجمركية، باستثناء الجزائر، موريتانيا، جيبوتي، الصومال وجزر القمر ويشير تقرير الصندوق إلى أن أحد عشر بلدا من البلدان الأعضاء قد بدأ منذ العام 2003م، في مفاوضات لتحرير قطاع الخدمات بينها، بدرجة تفوق تعهدات هذه البلدان تجاه أعضاء منظمة التجارة العالمية، وهذا، ولا شك، إذا تحقق يعتبر توسيعا لنطاق إتفاقية العام 1998، التي لا تنص في جوهرها على تحرير الخدمات أو الاستثمار أو حتى إنشاء المؤسسات التنظيمية، وهي قضايا لابد من الاتفاق عليها إذا أريد لهذا التكامل أن يقطع شوطا نحو الوحدة الاقتصادية العربية ولتحقيق الأمن القومي الخليجي العربي في المجال الاقتصادي لابد من تحقيق مجموعة أهداف تتمثل أساسا في:[3]

---

[1] عباس بلفاطمي، جمال بلخباط،" تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 5، جانفي 2008، ص 8.

[2] نايف علي عبيد، **دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير**، مرجع سابق، ص 335.

[3] يوسف الخليفة يوسف ، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة و النفط و القوى الاجنبية**.مرجع سابق، ص 389.

أ. دمج الاقتصاد العربي في سوق عربية مشتركة يتم فيها حرية انتقال عوامل الإنتاج ورؤوس الأموال والعمالة والتوسع في المشاريع الزراعية وإقامة قاعدة صناعية قوية والحد من القيود العربية وفتح الأسواق العربية للمنتجات العربية بدلا من الاعتماد على الواردات من الخارج وتعظيم دور القطاع الخاص وتطوير الصناعة المصرفية العربية.

ب. إنشاء هيئة قومية عربية تتولى أعمال البحث والتطوير تعمل على تقليل الفجوة التكنولوجية بين الدول العربية والدول المتقدمة مع الاستفادة من الكوادر العربية العاملة في الخارج في مجالات التكنولوجيا المتقدمة. [1]

ج. دعم الحرية الاقتصادية العربية ضمن المصلحة العامة وتقوية دور القطاع الخاص باعتباره محور النشاط الاقتصادي في الدول العربية.

د. التفاعل الإيجابي مع ظاهرة العولمة فقد أصبحت حقيقة واقعة ليس من الحكمة تجاهلها كظاهرة عامة تؤثر في جميع مجالات الحياة المختلفة بما يلزم تنمية الموارد البشرية لدول الخليج العربية بما يتماشى مع هذه الظاهرة.

ه-العمل على صياغة رؤية خليجية موحدة في مجال الاقتصاد الخارجي .[2]

---

[1] محمد صادق إسماعيل،مجلس التعاون الخليجي في الميزان. مرجع سابق ، ص 144.

[2] محمد صادق اسماعيل ،نفس المرجع السابق، ص 145.

نستنتج من خلال دراستنا أنه وبالرغم من عدم التطابق التام في اتجاهات السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون، إلا أن هناك أهدافا أساسية تتصف بها هذه الاتجاهات وتساعد على التنسيق والتعاون بين هذه الدول، وبالأخص موقفها من القضايا العربية والإسلامية المهمة بهما نلاحظ بأن مجلس التعاون لم يجد صعوبة تذكر في تحديد موقف خارجي موحد من قضية أمن الخليج يتلخص بأن هذا الأمر هو من مسؤولية دول المنطقة وشعوبها، والرفض المطلق لإقامة القواعد أو الارتباط بالأحلاف الأجنبية، وأنه يجب إبعاد المنطقة عن صراعات القوى الأجنبية ومنعها من التدخل في شؤونها ومنع إقامة قواعد أو تواجد عسكري أجنبي فيها.

خاتمة

يتضح مما سبق أن امتلاك منطقة الخليج العربي مخزونا نفطيا إستراتيجيا هائلا مما جعلها تمثل أهمية إستراتيجية لبقية دول العالم ،والمستمدة من حقائقها الجغرافية وإمكانياتها الاقتصادية ،هده الأهمية جعلت المنطقة منطقة صراعات وحروب متتالية ومما فاقم من حجم هده الصراعات أن بلدان مجلس التعاون الخليجي ظلت دائما ،وبسبب غياب الاستراتيجيات الأمنية الواضحة والنابعة من إرادة شعوب المنطقة والمنسجمة مع متطلبات حماية النظام الإقليمي العربي واقعة بين مطرقة القوى الأجنبية وسندان القوى الإقليمية المتصارعة كإيران والعراق، وقد تجسدت هاته التحديات في التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفييتي-روسيا و الذي يندرج في غطاء التنافس على وضع ترتيبات النظام الدولي الجديد في فترة ما بعد الحرب الباردة،وقد أدى إلى انعكاسات على المنظومة الأمنية لدول منطقة الخليج العربي،حيث اتضح أن ما ترمي إليه القوتان ليس حل مشاكل المنطقة، و إيجاد حلول عاجلة لها، وإنما إدخالها في أحلاف عسكرية وأمنية واقتصادية تبقيها تابعة للقوى المتنافسة في كافة المجالات مستعملين مختلف الوسائل لتحقيق تلك الأهداف.

هذا التنافس أدى إلى ضعف قدرة الدول منفردة أو مجتمعة على توفير الحماية لأمن دوله و لأمن المنطقة و استقرارها ،خاصة في ظل إدراك الدول للفجوة الجيوبوليتيكية مع الأطراف الأخرى (إيران و العراق)، الأمر الذي دفع دول مجلس التعاون الخليجي إلى إدراج البعد الدولي أهمية بالغة ضمن سياستها الدفاعية و هو ما عكسته الاتفاقيات الأمنية الثنائية بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين عدد من الدول العربية.إلا أن هذه الإتفاقيات أثبتت عدم وجود تنسيق عربي خليجي مشترك بخصوص توفير هذا الأمن و حمايته ،مما استدعى الاعتماد على القوى الخارجية الأجنبية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي أثبتت عدم قدرتها غلى السيطرة على الأوضاع الأمنية بما يوفر الاستقرار والأمن لدول الخليج إضافة إلى أن التوترات و الأزمات أخذت بالازدياد و التعقيد بسبب السياسة الأمريكية التي تسمم بالتدخل في شؤون المنطقة و العبث بمقدراتها في تحالفاتها و العمل على تحقيق مصالحها المختلفة بعيدا عن تحقيق الأمن لدول مجلس التعاون الخليجي ، ما جعل هاته الدول تدخل في متاهة اللااستقرار واللاأمن.

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة بالبحث و التحليل ، التنافس الأمريكي-الروسي في منطقة الخليج العربي في الفترة الممتدة من(1971-2003) كما تطرقت إلى الإمكانات الاقتصادية،الإستراتيجية،الاجتماعية و الجغرافية لهذه الجهة التي تمثل مركز العالم الساخن.

ناقشت أيضا المصالح و الأطماع الخارجية على موارد و ثروات منطقة الخليج العربي في حقب تاريخية مختلفة.و ظهرت هذه النوايا بوضوح ، في ظل بيئة عالمية جديدة أكثر فوضوية وتعقيدا ،ذلك بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة عام 1971 ؛تجسدت أكثر في التنافس بين القوتين العظميتين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفييتي-روسيا مستعملين شتى الوسائل لتحقيق أهدافهما.

الدراسة حلقة مفقودة بين الإمكانات الاقتصادية الهائلة لدول مجلس التعاون الخليجي، نتيجة لبيعها كميات كبيرة من النفط المخزون بباطن أراضيها و الذي يعادل 60 %من الاحتياطي العالمي لهذه السلعة الإستراتيجية، يقابل ذلك قدرتها السياسية المحدودة ،بما يعنيه ذلك من تبعية سياسية و اقتصادية و اختراق و وهن عسكري بينت بذلك هشاشة البنية الأمية لدول المجلس و عجزه عن توفير الأمن لدوله ، و توحي الدراسة إلى ضرورة تعزيز القوة العسكرية لدول المجلس من خلال التدريب و تحديث قوتها المسلحة و دعمها بالإمكانات التكنولوجية الحديثة.

résumé

Létude à trainer et analyser la concurrence entre les états-unis et l'union soviétique dans le conseil de coopération des états arabes du golfe entre 1971-2003. l'étude parvient à des possibilités, économiques, stratégiques et sociales ,concernent cette région géographiquement le centre du monde chaud

Les intérêts et la convoités extérieure peur les matières premières et les richesses naturelles des payes du golfe arabe à travers les différentes périodes historique elle s'est éclaircie dans un nouveau environnement mondiale plus compliqué et anarchique après le le retrait britannique de la région en1991 ,elle s'est concrétisée plus la concurrence entre les deux puissants pays du monde (les Etats-Unis et l'union soviétique)en utilisant tous les moyens peur réaliser leur but.

L'étude monte la disparition d'un anneau entre les richesses économiques des pays du conseil de coopération des états arabes du golfe en vendant une grande quantité de son pétrole stoqué au profondeur de ses terres que représente 60 % des réserves du monde à cette marchandise stratégique.parallelement à leur politique limitée liée politiquement et économiquement en profitant de la pénétration et de ses faiblesses militaires ils ne peuvent pas défendre l sécurité de leurs états.

Ctte étude oblige les états du conseil à renforcer leur force militaire en insistant à la formation et à la rénovation de ses forces avec une technologie moderne.

قائمة المراجع

باللغة العربية:

- **الكتب:**

1- تلحمي شلبي، تر: ثائر علي ديب، **المخاطر**. مكتبة العبيكات، السعودية، 2005.

2- جمال الدين كبي، **أزمة الخليج جذورها التاريخية ووقائعها**. دار الهدى، الجزائر، (د س ن).

3- جمال زكريا، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**. دار الفكر العربي، مصر، 2001.

4- زلوبن نيكزلاي، **المصالح الدولية في منطقة الخليج: الخليج في سياق السياسة الخارجية الروسية**. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2006.

5- السبكتي نصرة عبد الله، **أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003.

6- سعيد محمد أبو عباد، **الدبلوماسية**. دار الشيماء للنشر والتوزيع، فلسطين، 2009.

7- صبري فارس الهيتي، **الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية**. دار الرشيد للنشر، بغداد، 1979.

8- عبد الأمير الحيالي، فراس عبد الجبار، **دول الخليج في عصر ما بعد النفط**. دار الفكر العربي، مصر، 2001.

9- عبد الخالق عبد الله، **النظام الإقليمي الخليجي**. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1998.

10- العدوي محمد أحمد، **حرب الخليج وأمن الخليج**. مركز المحروسة للبحث والتدريس والنشر، (د ب ن)، 1998.

11- فارواكي ماريانا، تر: خليل الجيوسي، **الكرد والسياسة الخارجية الأمريكية**. دار آراس للطباعة والنشر، لبنان، 2013.

12- فتاوي محمد، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية**. دار النفائس للطباعة والنشر، لبنان، 2010.

13- فهمي بن حسن أمين العلي وأحمد بن علي بن صالح الشرياني، **دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودورها في حماية البيئة والمحافظة على مواردها الطبيعة.** (د د ن)، (د س ن).

14- القدوى محمد أحمد، **حرب الخليج وأمن الخليج**. مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1998.

15- لوفايفر مكسيم، **السياسة الخارجية الأمريكية**. دار عويدات للنشر والطباعة، لبنان، 2006.

16- محمد السيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري 1976.

17- محمد سالم عبد المزروعي، **التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع التسعينات: دراسة مقارنة في دور المؤسسة التشريعية**. دار الفكر الجامعي، مصر، 2006.

18- محمد سعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2000.

19- محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان. دار العلوم للنشر والتوزيع، 2010.

20- محمد مراد، **السياسية الأمريكية تجاه الوطني العربي بين الثابت الإستراتيجي والمتغير الظرفي.** دار المنهل اللبناني للطبع والنشر، لبنان، 2009.

21- مصباح عامر، **العلاقات الأمريكية السعودية في عصر التحولات**. دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2008.

22- مصطفى مراد الدباغ، **الجزيرة العربية موطن العرب ومهد الإسلام**. ج2، دار الطليعة، لبنان، 1963.

23- مقلد اسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية**. الأصول والنظريات. المكتبة الأكاديمية، مصر، 2011.

24- ميلكوميان الينا، **العلاقات الخليجية الروسية**. المركز العربي للأبحاث والدراسات، قطر، جانفي، 2016.

25- نايف علي عبيد، **دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية**، 1990-2005. ط2، مركز الخليج والأبحاث، الإمارات، 2008.

26- نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل**.مجلس الوحدة العربية، لبنان، 2002.

27- النعيمي أحمد نوري، **السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011**. الجنان للنشر والتوزيع، السودان، 2012.

28- يوسف خليفة اليوسف، مجلس **التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية**. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2011.

- **التقارير**:

1- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، **"التنمية الزراعية للإنتاج الزراعي"**، (د ب ن)، 2005.

2- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، "المسيرة والإنجاز بعد خمسة وعشرين عاما"، مركز المعلومات، 2006.

3- الأمانة العامة، **"العمل العربي المشترك"**، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2012.

4- الأمم المتحدة، "الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري"، لجنة القضاء على التمييز العنصري"، التقارير الدورية السابعة عشر لدول الأطراف المقرر تقديمها في عام 2007، الإمارات العربية المتحدة.

5- الأمم المتحدة،" **اتفاقية حقوق الطفل: لجنة حقول الطفل"**، التقارير الدولية الثالثة والرابعة للدول الأطراف المقرر تقديمها في 1999، البحرين 12 فيفري 2009.

6- تقرير عن معهد الدراسات الدولية والإقليمية، **"الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج"**، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية، جامعة جورج تاون في قطر، 2012.

7- حسين العالي، "الطبقة الوسطى في دول مجلس التعاون الخليجي: الخصائص والآفاق"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 21 جويلية 2013.

8- سعيد عبد الله حارب، "الخليج العربي أمام التحدي العقدي"، ندوة التحديات الحضارية والغزو الثقافي لدول الخليج، عمان، 1985.

9- اللجنة الفنية لخطة التنمية الوطنية "خطة تنمية القطاع الزراعي، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، (د ب ن)، 2010-2014.

10- محمد بيلي، "مقترح السوق المشتركة السورية اللبنانية العراقية الإيرانية، استكشاف فرص للتجارة الزراعية"، المركز الوطني للزراعة NACP، ورقة عمل، رقم 52، قسم السياسات التجارية، سوريا، 2012.

- **المجلات:**

1- أسامة الغزالي حرب، محمد السعيد إبراهيم إدريس، "الأمن والصراع في الخليج العربي"، **السياسة الدولية**، عدد 63، (د ب ن)، جانفي 1981.

2- إسماعيل عبد الكريم، "السياسة الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة، جدلية النفط والقوة"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح، وقلة، جانفي 2012.

3- أشرف محمد كشك، "أمن الخليج في السياسة الأمريكية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 124، أفريل 2006.

4- باقر النجار، "العمالة الأجنبية وقضايا العمومية في الخليج العربي"، **مجلة عمران**، العدد 03، 2013.

5- بسيوني درية شفيق، "الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي، الثوابت والمغيرات"، **مجلة الفكر الإستراتيجي العربي**، العدد 41، 2007/01/05.

6- بلفاطمي عباس، بلخياط جمال، تحديات الإندماج الاقتصادي، **مجلة اقتصادية شمال إفريقيا**، العدد 05، جانفي 2008.

7- حامد عبيد حداد، "تجربة التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي"، **مركز الدراسات الدولية**، العدد 31، 32 (د س ن).

8- حجارة باسل، دخول الاتحاد السوفييتي إلى أفغانستان في الثمانينات"، **مجلة الجيش**، العدد 360، لبنان، جوان 2015.

9- الحداد يوسف جمعة، "قوات درع الجزيرة"، **مجلة درع الوطن**، العدد 500، سبتمبر 2013.

10- حسن طاهر قحطان، "تاريخ النزاع العراقي الكويت"، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية**، العدد 18، ديسمبر 2014.

11- الرميحي محمد، "الغزو العراقي للكويت"، **عالم المعرفة**، العدد 195، الكويت، 1995.

12- زهير قاسم محمد، "الثورات الخليجية في ظل الاحتلال البرتغالي"، **مجلة سمراء**، المجلد 02، العدد 09، العراق، 2008.

13- سعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان أمن النفط، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 43، (د س ن).

14- سليم كاظم علي،"التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي"، **دراسات دولية**، العدد 54، (د س ن).

15- سنو عبد الرؤوف، "اتفاقيات بريطانيا مع إمارات الخليج العربية (1798-1916)"، **مجلة تاريخ العرب**، لبنان، 1998.

16- الشايجي عبد الله، "تجاوز الإضراب القيمية السياسية المضافة بالاتحاد الخليجي"، **السياسة الدولية**، المجلد 49، العدد 196، أفريل 2014.

17- الشيخ نورهان، "السياسة الروسية وحدود الدور في الشرف الأوسط"، **مجلة دراسات الأوسط**، العدد 39، 2007.

18- صفاء عبد الوهاب المبارك، عكاب يوسف الركابي، "قوة التدخل السريع الأمريكية في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي، **مجلة كلية التربية**، العدد 06، د س ن.

19- الضريبي أحمد طاهر،" دور المنظمات الإقليمية في النزاعات الداخلية"، **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد 37، الكويت، أفريل 2014.

20- عبد الأمير حيالي، فراس عبد الجبار، "دول الخليج في عصر ما بعد النفط"، **مجلة ديالي**، العدد 33، 2009.

21- عبد الرزاق خلف محمد الطائي، "الخليج العربي في الإستراتيجية الروسية المعاصرة"، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد 04، 2008.

22- عصام خليل محمد إبراهيم، "الأصول التاريخية للوجود اليهودي في الخليج العربي في العصر الحديث"، **مجلة مداد الآداب**، العدد 07، الجامعة العراقية، (د س ن).

23- العناني خليل، "اللوبي النفطي الأمريكي...النفوذ والأبيات والتأثير"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 124، أفريل، 2006.

24- فارس تركي محمود، "الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي في الحرب الباردة"، **مجلة التربية والعلم**، المجلد 16، العدد 04، جامعة الموصل.

25- كمال محمد الأسطل، "نحو صياغة نظرية الأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **دراسات إستراتيجية**، العدد 33، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999.

26- المسفر محمد صالح، "التحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي"، **المجلة العلمية بكلية الإدارة والاقتصاد**، العدد 09، 1998.

27- نبيل عبد الفتاح، "الحرب وقضايا الأمن في الخليج"، **السياسة الدولية**، عدد 63، (د ب ن)، جانفي 1981.

28- النجار باقر، "العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي"، **مجلة عمران**، العدد 03، 2013.

- **المقالات:**

1- أنابور شيفاكيا، "روسيا في الشرق الأوسط"، **مركز إدراكات للدراسات والإستراتيجيات**، (د ب ن)، 22 مارس 2016.

2- أنور بن ماجد عشقي، "أمن الخليج وسبل تحقيقه"، الإمارات، آراء حول المستقبل، عدد 30، (د س ن).

3- توفيق بن أحمد خوجة وعواد بن عويد الخطابي، "لمحات عن الرعاية الصحية للمسنين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الواقع والمأمول"، مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الخليجي، 2000.

4- عبد الرزاق خلف محمد الطائي، "المشاريع الأمنية لدول الخليج العربية من الإنسحاب البريطاني حتى التواجد الأمريكي"، **مركز الدراسات الإقليمية**، جامعة الموصل، 22 سبتمبر 2009.

5- عبد الكريم بوسماعيل، "السياسة الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة، جدلية النفط والقوة"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.

6- علي محمد سعد أحميدة الحاسي، بحث بعنوان: النشاط التجاري في الخليج العربي في العصر العباسي (132-656هـ/750-1258م)، محاضرة بقسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم ،جامعة بنغازي، ليبيا، 2012.

7- غريكوري كوساتش،"العلاقات السياسية –الروسية المعاصرة"،**المركز العربي للابحاث و الدراسات السياسية**،قطر ،نوفمبر 2015.

8- محمد زين العابدين أحمد مرسي، "العلاقات الخليجية الروسية"، **مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط**، 23-12-2015.

9- ميلكوميان الينا، "العلاقات الخليجية الروسية"، **المركز العربي للأبحاث والدراسات**، قطر، جانفي 2016.

دراسات غير منشورة :

1-المحاضرات:

1- سلسلة محاضرات الإمارات، "أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية"، الإمارات العربية المتحدة، 1997.

2- سلسلة محاضرات الإمارات، "أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية"، الإمارات العربية المتحدة، 1999.

3- محمد أحمد آل حامد، "أمن الخليج وإنعكاساته على دول الخليج"، سلسلة محاضرات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997.

4- محمد أحمد جودة، "تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر"، سلسلة محاضرات، جامعة الملك فيصل، (د س ن).

2-المذكرات

1- بهاء عبد الوهاب، "مهددات الأمن الإستراتيجي للنظام الخليجي(2001-2008)"، (أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية)، جامعة الخرطوم، أفريل 2011.

2- حمد بن محمد آل رشيد، "السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011، 2012.

3- رجب يحي حلمي، "الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر"، دكتوراه في القانون الدولي، (د ب ن)، 1989

4- صورية بوقلمون، "العامل الاقتصادي في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي خلال الفترة 1971-1991"، (مذكرة لنيل شهادة الماجسترتخصص علاقات دولية)، جامعة الجزائر3، 2011.

5- عمار جفال، "سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي (1943-1981"، (رسالة ماجستير) جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1985.

- **المواقع إلكترونية:**

1- الإمارات العربية المتحدة، وزارة الطاقة-شؤون الكهرباء،" مشروع بحث استخدام الطاقة المتجددة في دول الخليج"، نقال عن الموقع:

Wether.pne.gov.sa/applied–studis5pdf:يوم 30 ديسمبر 2015، على الساعة

20:00

2- تقرير معلومات: "النفط بالخليج، الخليج العربي للدراسات والبحوث الإستراتيجية"، نقلا عن الموقع:

يوم 08 جانفي 2016 على الساعة: 17:30 www.gulfstudies.info

3- فؤاد طارق كاظم الصميدي، "الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي"، كلية التربية والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2011، عن الموقع:

تم الإطلاع عليه 22-02-2016، على الساعة: 21:30. www.uobalylon.edu.iq

4- تقرير معلومات،" القواعد العسكرية الغربية بالخليج ...الأهداف والانتشا"ر، مركز الخليج للدراسات والبحوث الإستراتيجية، عن الموقع:

www.Gulfstudies.info.

5- سعد بن مطر العتيبي، "آليات تطبيق وتوحيد الأنظمة في دول مجلس التعاون الخليجي"، العدد 57، شبكة الألوكة عن الموقع:

www.alukah.net

6- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، "معجم مصطلحات عصر العولمة". على الرابط:

www.kotobarbia.com

- **باللغة الأجنبية :**

1- seyed Mohsen Mirhosseini, Etham Rasoulisanibadi, “the Milestones of the Persian gulf security Development of political science”, faculty of human science Yazd university, Iran, 2015, p 117.

فهـرس المحـتويات

المحتويــات	الصفحة
مقدمــة.....	أ-ح
الفصل الأول: جيواستراتيجية الخليج العربي	
تمهيد.....	10
المبحث الأول: دراسة في المعطيات الإستراتيجية.....	11
المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج العربي.....	11
المطلب الثاني: تاريخ منطقة الخليج العربي	15
المطلب الثالث: طبيعة المجتمع في الخليج العربي.....	20
المبحث الثاني: دراسة في المعطيات الإقتصادية	23
المطلب الأول: الزراعة في منطقة الخليج العربي	24
المطلب الثاني: الطاقة والموارد في منطقة الخليج العربي	26
المبحث الثالث: دراسة في المعطيات الأمنية	36
المطلب الأول: ظهور مسألة أمن الخليج العربي.....	36
المطلب الثاني: المشاريع الأمنية لدول الخليج العربي.....	38
المطلب الثالث: أمن الخليج العربي والصراعات المحلية والدولية.....	40
خلاصات واستنتاجات.....	43
الفصل الثاني: منطقة الخليج العربي كمحدد للتنافس الأمريكي السوفييتي الروسي	
تمهيد.....	45
المبحث الأول: التنافس الأمريكي السوفييتي في منطقة الخليج العربي	46
المطلب الأول: الولايات المتحدة الأمريكية	47
المطلب الثاني: الإتحاد السوفييتي.....	54
المبحث الثاني: وسائل التنافس الأمريكي السوفييتي في منطقة الخليج العربي.....	60
المطلب الأول: وسائل الولايات المتحدة الأمريكية.....	60
المطلب الثاني: وسائل الإتحاد السوفييتي.....	66
خلاصات واستنتاجات.....	72
الفصل الثالث: سبل مواجهة التنافس الأمريكي السوفييتي-الروسي في منطقة الخليج العربي	
تمهيد.....	74
المبحث الأول: تقييم مجلس التعاون الخليجي.....	75
المطلب الأول: نشأة مجلس التعاون الخليجي	75
المطلب الثاني: إنجازات مجلس التعاون الخليجي	78

المطلب الثالث:عقبات مجلس التعاون الخليجي.....	**87**
المبحث الثاني: تفعيل التعاون الخليجي العربي	**88**
المطلب الأول: على المستوى السياسي	**88**
المطلب الثاني: على المستوى الأمني.....	**92**
المطلب الثالث: على المستوى الإقتصادي.....	**96**
خلاصات واستنتاجات.....	**99**
الخاتمة	**104**
قائمة المراجع.....	103-111